

واقع جاهزية جهاز الدفاع المدني في

قطاع غزة وآليات التطوير

سلسلة التقارير الخاصة رقم (125)

واقع جاهزية جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة وآليات التطوير

سلسلة التقارير الخاصة رقم (125)

اعداد الباحث: الأستاذ مالك محمد سلهب، المهندس رائد أبو شهلا
متابعة وإشراف: أ. خديجة زهران، د. عمار الدويك
تدقيق لغوي: أ. أحمد أبو سالم

التصميم والطباعة:
شركة ثيرد دايمنشن للتصميم والطباعة

© جميع الحقوق محفوظة لـ:

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، فلسطين

ISBN: 978-9950-401-35-8

رام الله - 2023

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو نقله على أي وجه، أو بأي حال، أو بأي طريقة إلا بموافقة مسبقة
من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم».



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

سلسلة التقارير
الخاصة

125

واقع جاهزية جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة وآليات التطوير

كانون الأول 2023

عناوين مكاتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» - فلسطين

• المقر الرئيس

4 شارع الأم تيريزا، رام الله، فلسطين. الرمز البريدي P6009059
هاتف: 2986958 / 2960241 970 2 + فاكس: 2987211 970 2 + ص.ب 2264
البريد الإلكتروني: ichr@ichr.ps الصفحة الإلكترونية: www.ichr.ps

• مكتب الوسط

وحدة 302، 16 شارع البلدية، رام الله، فلسطين، P6008326
هاتف: 2989838 970 2 + فاكس: 2989839 970 2 +

• مكتب الشمال

نابلس - شارع سفيان - عمارة اللحام - ط 1
هاتف: 2335668 970 9 + فاكس: 2366408 970 9 +

• مكتب الجنوب

الخليل - رأس الجورة - بجانب دائرة السير - عمارة حريزات - ط 1
هاتف: 2295443 970 2 + فاكس: 2211120 970 2 +

بيت لحم - عمارة نزال - ط 2 - فوق البنك العربي
هاتف: 2750549 970 2 + فاكس: 2746885 970 2 +

• مكتب غزة والشمال

الرمال - مقابل المجلس التشريعي - خلف بنك القدس
هاتف: 2824438 970 8 + فاكس: 2845019 970 8 +

• مكتب الوسط وجنوب غزة

خانيونس - شارع جمال عبد الناصر - عمارة الحسن ط3 - بجوار عصيرات رمانة 2
هاتف: 2060443 970 8 + فاكس: 2062103 970 8 +

المحتويات

7	الملخص التنفيذي.....
9	المقدمة.....
11	منهجية اعداد التقرير.....
15	مصطلحات الدراسة.....
21	الإطار القانوني الدولي والمحلي للدفاع المدني.....
21	الإطار القانوني الدولي للدفاع المدني.....
23	الإطار القانوني المحلي للدفاع المدني.....
25	البنية الهيكلية للدفاع المدني.....
29	الادبيات السابقة المتعلقة بتقييم جاهزية الدفاع المدني في قطاع غزة.....
39	قطاع غزة بين الحصار والعدوان... والكوارث الطبيعية.....
39	أولاً: الحصار والعدوانات المتكررة.....
50	ثانياً: التحديات والكوارث الطبيعية.....
55	إمكانات الدفاع المدني في القطاع.....
55	أولاً: البنية الهيكلية للدفاع المدني.....
58	ثانياً: الكادر البشري.....

59ثالثاً: الإمكانيات اللوجستية
65الدليل الإرشادي للآحة فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة
77تحليل البيئة الداخلية والخارجية لجهاز الدفاع المدني SWOT Analysis
80نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية لجهاز الدفاع المدني في قطاع غزة
80البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف)
89تحليل الفرص والتحديات
89(البيئة الخارجية المحيطة بعمل جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة)
97آليات تطوير أداء وجاهزية جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة
107الاستنتاجات
109التوصيات
117المرفقات
123المراجع

الملخص التنفيذي

ترصد وتتابع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) - بصفتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف جوانبها، وعلى وجه الخصوص تلك الانتهاكات الواقعة في قطاع غزة والناجمة عن ضعف أداء وإمكانات أصحاب الواجب وتأثيرها على حقوق الإنسان، والتي منها دور جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة وواقع جاهزيته وآليات تطويره، وذلك من خلال إبراز الدور القانوني المنوط به في حماية حق المواطن في توفير معايير الأمن والسلامة وسبلها في وقت تتنوع فيه المخاطر المحدقة به وتزداد، بالإضافة إلى متابعة المعوقات والتحديات التي تواجه جهاز الدفاع المدني للقيام بدوره على أكمل وجه.

تناول التقرير ثلاثة محاور رئيسة تتمثل بتسليط الضوء على الانتهاكات الناجمة عن عجز إمكانيات، وضعف أداء جهاز الدفاع المدني، ومدى تمكين المواطنين في قطاع غزة من استيفاء حقهم في الحماية والسلامة وخصوصاً في أوقات النزاع، ومدى تمكين الدفاع المدني وجاهزيته للوفاء بالتزاماته وواجباته وأدواره.

تم اعتماد منهجية البحث الكيفي في سياق إعداد التقرير، انطلاقاً من الاعتبار لعنصر الترابط في مكونات جهاز الدفاع المدني كافة في قطاع غزة، وأنشطته، وخدماته باعتبارها عوامل يتأثر بعضها بالآخر. وذلك من خلال عدة أدوات بحثية لغاية تحقيق أهداف هذا التقرير، تتمثل في تحليل مضمون الأدبيات والقوانين والتشريعات والأنظمة ذات العلاقة والضابطة لعمل جهاز الدفاع المدني على الصعيدين المحلي والإقليمي، بالإضافة إلى تحليل الفجوات لتحديد وتقييم الواقع الحالي لعمل جهاز الدفاع المدني ومن ثم مقارنته بأفضل الممارسات في نفس إطار العمل، ومن ثم استخدام أداة Analysis SWOT والتي تعتمد على تحليل نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات التي تواجه جهاز الدفاع المدني وتؤثر على خدماته المقدمة

وإجراءاته وأنشطة الاستجابة للطوارئ، وذلك من أجل إنشاء نظرة تقييمية شمولية لتقييم مدى الجهوزية والعمل على تحسينها.

كما تناول التحليل أدوار جميع المستويات الإدارية والأذرع الفنية ومسؤولياتها والتي تشمل المديرية الخمس الموزعة في قطاع غزة، بالإضافة إلى تطوير توصيات مبنية على نهج علمي يتلاءم مع واقع قطاع غزة. بعبارة أخرى، عند وجود ضعف في أي جانب سينعكس سلباً على باقي مكونات الجهاز، وهذا النهج يعكس أيضاً درجة تفاعل الجهاز بالبيئة المحيطة سلباً وإيجاباً لتنفيذ هذا التقرير، وتمت مراجعة جميع الدراسات والتقارير المنشورة، والمستندات المتعلقة بهذه المهمة مثل: الهيكل التنظيمي والخدمات المقدمة والإجراءات والخطط المستخدمة في عمل جميع دوائر جهاز الدفاع المدني، بالإضافة للأنظمة المطبقة الحالية من برامج وتطبيقات حديثة مثل GPS/GIS.

خرج التقرير بالعديد من التوصيات، أبرزها؛ ضرورة تطوير هذا الجهاز ورفع كفاءته، عبر تسليط الضوء على احتياجاته من التكنولوجيا والآليات والمعدات التي تساعد طواقم الإنقاذ والإطفاء على إنقاذ الأرواح وحفظ الممتلكات.

علاوة على ذلك، إدراج المتطلبات القياسية لإنشاء مقرات وتشكيل فرق الدفاع المدني، طبقاً للمواصفات والأكواد السعودية المبنية على معايير الجمعية الوطنية للوقاية من الحريق National Fire Protection Association NFPA.

المقدمة

تعاني دول العالم من انعدام الأمن تجاه الأزمات والكوارث، حتى وإن نجت من هذه المخاطر والأهوال لسنوات عديدة، فإنها تظل فوق بركان من الكوارث لا تعلم متى يثور، كما تشير جميع المؤشرات والتقارير الدولية بازدياد الكوارث بأنواعها المختلفة التي تتعرض لها المجتمعات نوعاً وحجماً وشكلاً، ومن أهم ما يرسخ الاستقرار في الدولة وجود حكومة ترعى مصالح الشعب وممتلكاته ومنافعه وتعمل على حمايتها عبر أدواتها المختلفة، ومن هذه الأدوات جهاز الدفاع المدني لما له من أثر واضح يظهر جلياً في وقت السلم، والأزمات، والحروب والكوارث.

فمما لا شك فيه، أثر الأزمات والكوارث على المجتمعات بشكل عام وما تخلفه من خسائر فادحة في الأرواح، من قتلى وجرحى وأمراض وعاهات وأضرار مادية تؤثر على مناحي الحياة كافة فيها، وقد تؤدي في الكثير من الأحيان إلى تغيير جذري في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما يهدد كيانها أو يعرضها لأزمات تخرج عن نطاق تحملها وحدود طاقتها وإمكاناتها.

في ظل تعاظم الأزمات والكوارث المحيطة بالمحافظات الجنوبية لدولة فلسطين، والتي من أبرزها الحروب والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة عبر السنوات الأخيرة، بالإضافة للكوارث البيئية والطبيعية المتمثلة في المنخفضات الجوية والفيضانات والتي تسببت في انهيار البنى التحتية في مناطق عديدة في قطاع غزة، بالإضافة إلى الكوارث المتكررة والناتجة عن مخاطر الحريق والانفجارات في بعض الأحيان، والتي نتج عنها آلاف الضحايا بين قتيل وجريح.

تشكل الكوارث والأزمات واحدة من أبرز المؤثرات التي تطول حقوق المواطنين المكفولة بالقوانين الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية، ومن خلال دور الهيئة المستقلة

لحقوق الإنسان الخاص بصيانة متطلبات حماية حقوق الإنسان وحياته؛ فقد عملت الهيئة وعبر فريق من الاستشاريين من ذوي الاختصاص على تسليط الضوء على تلك الانتهاكات لإبراز أوجه الضعف والخلل الذي يعاني منه جهاز الدفاع المدني، وذلك بهدف القيام بالدور القانوني والخدمي المنوط به وتعزيزه وتطويره.

في هذا التقرير تعمل الهيئة على متابعة مدى جهوزية جهاز الدفاع المدني وتحديده في المحافظات الجنوبية لدولة فلسطين، وتقييم أدائه في ظل تنامي الأخطار المحدقة بالمواطنين وتعاضمها وتنوعها كالحروب المتكررة وكذلك تنوع الكوارث حوله وتأثير الانتهاكات بحقه، ومن ثم الخروج بتوصيات ومعالجات ترفع من مدى جهوزية الدفاع المدني وتعالج وتحد من تلك الانتهاكات مستقبلاً.

منهجية اعداد التقرير

يلقي هذا التقرير الضوء على مدى جهوزية جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة لمواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات من جهة، والكوارث من جهة أخرى التي هي من صنع الإنسان كالحروب، وكذلك سيتم بحث أهم المعوقات والمشكلات التي تعرقل عمل الجهاز والوفاء بالتزاماته في حماية المواطنين.

إذ يساعد هذا التقرير متخذي القرار في جهاز الدفاع المدني على التعرف إلى نقاط القوة لديهم والعمل على تعزيزها، ونقاط الضعف من أجل العمل على تلافيها وتحويلها إلى نقاط قوة (البيئة الداخلية)، ومن ثم سيتيح لهم التعرف بشكل أعمق على الفرص والمهددات الموجودة في البيئة الخارجية المحيطة بعمل الجهاز، والتي يمكن عبرها الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة الداعمة لعمل الجهاز، وكذلك المهددات المعيقة لأداء الجهاز لمهامه من أجل العمل على البحث عن بدائل وحلول ابتكارية.

تؤدي قلة الإمكانيات لدى جهاز الدفاع المدني إلى حرمان المواطنين من الحصول على كامل الخدمات التي تكفلها لهم التشريعات والقوانين المحلية والدولية، خاصة خلال فترة الحروب، بالإضافة لانعدام الحماية لأفراد الدفاع المدني أثناء هذه الحرب، حيث أشارت التقارير غير النهائية إلى استشهاد أكثر من (32) رجل إنقاذ وإطفاء من طواقم الدفاع المدني العامل في الميدان خلال هذه الحرب وتدمير العديد من الآليات والمقرات؛ نتيجة هذه الاعتداءات ما تسبب في تفاقم المشكلة والتحديات.

يهدف هذا التقرير إلى توفير المعرفة المتصلة بواقع جهوزية جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة وآليات التطوير المقترحة، وذلك من خلال:

- واقع قدرات الدفاع المدني في قطاع غزة، وموارده المالية والبشرية.
- الانتهاكات الماسة بالمواطنين نتيجة عجز إمكانيات وضعف أداء جهاز الدفاع المدني خاصة في ظل الأوضاع الطارئة في قطاع غزة.
- اقتراح السياسات والتدابير الملزمة لتطوير واقع الدفاع المدني للقيام بدوره خاصة في أوقات الكوارث والأزمات.

تتمثل الإشكالية التي يبحثها التقرير في مدى قدرة جهاز الدفاع المدني على القيام بدوره المنوط به، في ظل وجود العديد من العقبات والتحديات، ومدى جهوزيته لحماية حق المواطنين في الحياة والسلامة الجسدية في قطاع غزة.

يقترح التقرير آليات تطوير هذا الجهاز ورفع كفاءته، عبر تسليط الضوء على احتياجاته من التكنولوجيا والآليات والمعدات التي تساعد طواقم الإنقاذ والإطفاء على إنقاذ الأرواح وحفظ الممتلكات.

علاوة على ذلك، إدراج المتطلبات القياسية لإنشاء مقرات وتشكيل فرق الدفاع المدني، طبقاً للمواصفات والأكواد السعودية المبنية على معايير الجمعية الوطنية للوقاية من الحريق NFPA Association Protection Fire National.

تم استخدام المنهج الكيفي، لانسجامه مع أهداف هذا التقرير، وضمان الخروج بتوصيف وتحليل ينعكس أثرهما في التوصيات والبدائل التي من شأنها النهوض بالدفاع المدني وتطويره، حيث تم الحصول على البيانات من مصادرها الأولية والثانوية وذلك كما يأتي:

1. مصادر البيانات الثانوية: تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب، والأبحاث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة والمؤتمرات، والتقارير الاستقصائية، وكذلك رسائل الدكتوراه والمجستير المتصلة بموضوع التقرير، وبعض المواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية، بالإضافة إلى مشاهدة عشرات الفيديوهات المرئية وتحليلها حول واقع جهاز الدفاع المدني وأدائه.

2. مصادر البيانات الأولية: تم الحصول على المصادر الأولية من خلال:

- تم إنشاء استبانة خاصة لتحليل البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بطبيعة عمل جهاز الدفاع المدني، حيث تم تنفيذ ورشة عمل مطولة شارك فيها جميع أفراد

الإدارة العليا في الجهاز لتنفيذ تحليل SWOT، وتم من خلالها جمع البيانات ومن ثم تفريغها وتحليلها نوعياً.

- إجراء مجموعة من الاجتماعات والمقابلات الوجيهة التمهيدية والهاتفية مع متخذي القرار ومدراء المراكز للجهاز، والاطلاع على التقارير الأولية الصادرة عن الجهاز، ومنها:

- إجراء اجتماع تمهيدي والذي تم عقده في مقر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في غزة بحضور أ. حازم هنية ممثلاً عن الهيئة والمهندس وائل فرحات والسيد نزار البرديني من الإدارة العامة للتخطيط في جهاز الدفاع المدني بتاريخ 2023/7/30م، حيث تم استعراض أهداف المشروع ومهام فريق العمل الاستشاري والمطلوب توفيره من كل طرف من الأطراف.

- تم عقد لقاء تمهيدي مع مدير عام مديرية الدفاع المدني في قطاع غزة اللواء عبد العزيز العطار بتاريخ 2023/09/13م في مقر المديرية في مدينة غزة، والذي تم من خلاله تعريف اللواء العطار بأهداف إعداد التقرير والنتائج المرجوة منه؛ لرفع جهوزية الجهاز وتطويره، وكذلك تم التعريف بفريق العمل القائم على إعداد هذا التقرير وتحت إشراف الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - ديوان المظالم. وخلال الاجتماع تحدث اللواء عن أبرز المشاكل والمعوقات التي تواجه عمل الجهاز والتي تم تسجيلها وتوثيقها في التقرير النهائي.

- تم عقد مجموعة من اللقاءات مع المهندسين وائل فرحات، والذي تم ترشيحه بشكل غير رسمي ليكون نقطة التواصل بين فريق إعداد التقرير وجهاز الدفاع المدني، حيث تم عبر هذه اللقاءات التعرف إلى الهيكل التنظيمي المحدث لجهاز الدفاع المدني، وإعداد العاملين في الجهاز والوصف الوظيفي لهم وأبرز التحديات والمعوقات التي يواجهها جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة للقيام بواجباته نحو حماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم.

حدود التقرير

- الحد الموضوعي: «واقع جاهزية جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة وآليات التطوير».
- الحد المكاني: المحافظات الجنوبية (قطاع غزة).

- الحد الزمني: أعد هذا التقرير في أواخر العام 2023 م.
- الحد البشري: قيادة المديرية العامة للدفاع المدني والضباط العاملين فيها.
- الحد المؤسسي: جهاز الدفاع المدني الفلسطيني في قطاع غزة.

معوقات إعداد التقرير

في سياق إعداد التقرير، تعرض فريق عمل إعداد التقرير لمجموعة من التعقيدات والمعوقات التي أدت إلى تأخر البدء ببعض المهام العملية:

- التحري عن فريق العمل نظراً لتبعية جهاز الدفاع المدني لوزارة الداخلية الفلسطينية.
- العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة والذي وقع بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023 م.
- انقطاع الاتصالات بداية، بين فريق العمل في الضفة وغزة من جهة، وفريق العمل وجهاز الدفاع المدني من جهة أخرى، وذلك بسبب قطع الاحتلال شبكات الاتصالات الأرضية والخلوية بقصفها وكذلك انقطاع الوقود.
- تعطل موقع الدفاع المدني الإلكتروني بسبب قصف الاحتلال لمقرات الإدارة لجهاز الدفاع المدني في قطاع غزة، والذي يعتبر مصدراً للمعلومات حول أداء الجهاز وواقعه.
- تعطل مخازن مصادر المعلومات والأبحاث الإلكترونية لبعض الجامعات، وبالتالي صعوبة الوصول إلى مصادر ودراسات سابقة لازمة لإعداد التقرير.
- فقدان الاتصال بالمهندس وائل فرحات، والذي تم ترشيحه كنقطة اتصال بين فريق العمل وجهاز الدفاع المدني.

مصطلحات الدراسة

- الدفاع المدني اصطلاحاً: حسب المادة رقم (2) من قانون الدفاع المدني الفلسطيني، هو مجموعة الإجراءات الضرورية لوقاية المدنيين وممتلكاتهم وتأمين سلامة المواصلات بأنواعها وضمان سير العمل بانتظام في المرافق وحماية المباني والمنشآت والمؤسسات العامة والخاصة، ومن أخطار الغارات الجوية أو غيرها من الأعمال الحربية أو أخطار الكوارث الطبيعية أو الحرائق والإنقاذ البحري أو أي أخطار أخرى (قانون الدفاع المدني الفلسطيني رقم (3) لسنة 1998م).
- جهاز الدفاع المدني: هو أحد أجهزة وزارة الداخلية في السلطة الوطنية الفلسطينية، ويقوم بمجموعة من الإجراءات والأعمال اللازمة لحماية السكان، والممتلكات العامة والخاصة من أخطار الحرائق والكوارث، والحروب، والحوادث المختلفة، وإغاثة المنكوبين، وتأمين سلامة المواصلات والاتصالات، وسير العمل في المرافق العامة، وحماية مصادر الثروة الوطنية وذلك في زمن السلم، وفي حالات الحرب والطوارئ (عمر، 2019م).
- رجل الدفاع المدني: هو الشخص المكلف ضمن اختصاصه ومسؤولياته بالتعامل مع الحوادث والكوارث المختلفة لحماية السكان، والممتلكات العامة والخاصة من أخطار الحرائق، والكوارث، والحروب والحوادث المختلفة (عمر، 2019م).
- المحافظات الجنوبية (محافظات غزة): هي المحافظات الجنوبية من مناطق الدولة الفلسطينية، وتقع في المنطقة الجنوبية من السهل الساحلي الفلسطيني على البحر المتوسط، على شكل شريط ضيق شمال شرقي شبه جزيرة سيناء، وسميت نسبة لأكثر مدنها وهي مدينة غزة، وتمتد هذه المحافظات جغرافياً على مساحة (360) كم² مربع، بطول (41) كم، وعرض يتراوح بين (5-15) كم، وتحد الأراضي المحتلة العام 1948 محافظات غزة شمالاً وشرقاً، بينما تحدها مصر من الجنوب،

ويحدها البحر الأبيض المتوسط من الغرب، وتتمتع بمناخ معتدل حار جاف صيفاً وبارد ماطر شتاءً (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2014م).

تشمل محافظات غزة (33) تجمعاً سكانياً موزعة على خمس محافظات وهي: محافظة شمال غزة (مخيم جباليا - بيت حانون - أم النصر - بيت لاهيا - جباليا البلد)، ومحافظة غزة (غزة - مخيم الشاطئ - مدينة الزهراء - المغرقة - جحر الديك)، محافظة دير البلح (مخيم النصيرات - النصيرات - مخيم البريج - البريج - الزوايدة - مخيم دير البلح - دير البلح - مخيم المغازي - المغازي - المصدر - وادي السلقا)، محافظة خان يونس (القرارة - مخيم خان يونس - خان يونس - بني سهيلا - عسان الجديدة - عسان الكبيرة - خزاعة - الفخاري)، محافظة رفح (رفح - مخيم رفح - النصر - الشوكة).

- الإدارة: عملية تحقيق الأهداف المرسومة، باستغلال الموارد المتاحة وفق منهج محدد، وضمن بيئة معيّنة.
- إدارة الأزمات: القدرة على إزالة الكثير من المخاطر وعدم التأكد/اليقين من تحقيق أكبر قدر من التحكم في مصير المنظمة، وهذا يعني استخدام التخيل لعرض أسوأ ما يمكن حدوثه، ثم تقييم القرارات البديلة قبل الحدوث (صادق، 2016).
- الجاهزية اصطلاحاً: هي تنمية الحكومات والمجتمعات والأفراد ومنظمات الاستجابة والتعافي للمعرفة والقدرات، من أجل استجابة فعالة وسريعة وتعافي من آثار المخاطر المحتملة أو وشيكة الحدوث أو الموجودة بالفعل (سلمان، 2023).
- الجاهزية إجرائياً: هي الحالة التي تكون عليها القدرات والإمكانات المتاحة لجهاز الدفاع المدني الفلسطيني للتعامل مع المخاطر والكوارث المحتملة، سواء كانت طبيعية أو ناجمة عن النشاطات البشرية المتاحة، وتشمل: توافر الكوادر المدربة والمجهزة بالمعدات والأدوات اللازمة للتعامل مع الأوضاع الطارئة، وتوافر الخطط والإجراءات الواضحة للتعامل مع الكوارث والأزمات المحتملة، وتعتمد توافر الموارد المالية والبشرية اللازمة لتطوير وتحسين قدراته، وتوافر التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بالتعامل مع الكوارث والأزمات، وتوافر الدعم والمساندة من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، لضمان سلامة المجتمع وحمايته من المخاطر والكوارث المحتملة، وتحقيق الاستجابة السريعة والفعالة في حالات الطوارئ والأزمات. (سلمان، 2023م).
- الأزمة: حدث أو موقف مفاجئ يترتب عليه تهديد خطير للمصالح سواء عامة أو خاصة، مادية

أو معنوية، تستلزم مواجهتها باتخاذ قرار رشيد قادر على احتواء الآثار المترتبة عليها وتقليلها، واستعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل حدوثه، ما يربط ضغوطاً على متخذ القرار، لضرورة المواجهة السريعة، في ظل ضيق الوقت وقلة الإمكانيات وقلة المعلومات.

- الكارثة: تعتبر الكارثة من أكثر المفاهيم التصاقاً بالأزمات، وقد تنجم عنها أزمة ولكنها قد لا تكون هي أزمة بحد ذاتها، وأنه رغم اتفاقهما على كونهما موقفاً مفاجئاً، إلا أن الكارثة تختلف عن الأزمة فيما ينتج عنها من خسائر فادحة قد تؤدي إلى تأثير سلبي مباشر على مصالح الدولة.

- المشكلة: تُعرف المشكلة بأنها عائق أو مانع يحول بين الفرد والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه (صادق، 2016). ويمكن القول إن لكل أزمة في حد ذاتها مشكلة تواجه متخذ القرار في الكيان الإداري ولكن بالطبع ليست لكل مشكلة أزمة.

- نظام اللجنة العليا للحرف الخطرة: هو نظام صادر عن لجنة متابعة العمل الحكومي في جلستها رقم (2022/172/19) ويهدف إلى المساهمة الفاعلة في توفير أعلى مستوى من الأمن والسلامة في الحرف والمنشآت الخطرة، وضمان حوكمة منظومة الأمن والسلامة في الحرف والمنشآت الخطرة.

- المنشآت والحرف الخطرة: هي الحرف والمنشآت التي نصت عليها القوانين الفلسطينية مثل: قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000م، وقانون الدفاع المدني رقم (3) لسنة 1998م، أو المهين التي ستحدد من خلال دليل تصنيف الحرف الخطرة.

- اللجنة العليا: هي لجنة حكومية دائمة بسلطات عليا في مجالات اختصاصها، والمشكلة بقرار لجنة متابعة العمل الحكومي في جلستها رقم (171) المنعقدة بتاريخ 2020/03/23م بشأن اعتماد تشكيل اللجنة العليا للحرف والمنشآت الخطرة، وتعهد إليها الحكومة المركزية بالمسؤولية العامة عن كل ما يتصل بالأمن والسلامة في الحرف والمنشآت الخطرة في محافظات قطاع غزة، وتتولى الدائرة الحكومية رئاستها، ويقوم رئيس الدائرة الحكومية بتنظيم أعمالها بالشكل المناسب، بما يمكنها من الإشراف على جميع أعمال اللجان الفرعية واللجان الفنية في المحافظات بقطاع غزة.

- المادة الخطرة: هي مواد (عناصر أو مركبات أو كلاهما) تمتلك العديد من الخصائص التي تجعلها خطرة ولها تأثير سلبي وشديد على الإنسان والبيئة، مثل: سرعة اشتعالها ودرجة سميتها ونشاطها الكيميائي.

- التحديات الخارجية: هي الصعوبات والمشكلات والعقبات التي واجهت المديرية العامة للدفاع المدني وأعاقت تنفيذ المهام بالشكل الطبيعي وتسبب في زيادة زمن السيطرة ولم تكن لها قدرة ذاتية على تجاوزها أو السيطرة عليها وذلك لوجود قوى وعوامل خارجية تتحكم فيها وفي وجودها.
- التحديات الداخلية: هي المشكلات والعقبات التي تنبع من ضعف إدارة الموارد البشرية والتخطيط لتوزيع الإمكانات واللوجستيات، ما يؤثر على التدخلات المباشرة للاستجابة للاعتداءات العسكرية على قطاع غزة ويزيد من زمن الاستجابة أو السيطرة، وتترتب عليها آثار سلبية تسهم في زيادة الضرر والخسائر.
- المحاكاة: المحاكاة في التعليم هي أسلوب أو نمط التعلم والتدريب القائم على تقليد الواقع أو تقريبه، فهو يطور القدرة لدى الفرد بتعلم المهارات اللازمة وحل المشكلات المختلفة، فالمحاكاة هي الدور الذي يخوضه المتعلم في بيئة تم إنشاؤها بشكل مصطنع (What is Simulation Teaching Method Definition & Significance, n.d.).
- سرعة الاستجابة: لحظة ما يتم تحويل الإشارة المستلمة حول وجود حادث فوراً، ويتم حساب زمن الاستجابة من وقت استلام الإشارة إلى وجود عناصر الدفاع المدني في الحدث.
- الإنذار المبكر: هو عبارة عن منظومة للاكتشاف والتحذير المسبق من احتمالية حدوث الصراعات والأزمات بأشكالها كافة؛ وذلك تمهيداً لاتخاذ القرارات والسياسات والإجراءات المناسبة لمواجهتها ومنع حدوثها بشكل كلي أو على الأقل تقليل حجم أضرارها إلى أدنى حد ممكن (Thanon et al., 2021).
- نظم المعلومات الجغرافية (GIS): هي أنظمة تقوم بإنشاء وإدارة وتحليل ورسم الخرائط لجميع أنواع البيانات. حيث تربط نظم المعلومات الجغرافية البيانات بالخريطة، وتدمج بيانات الموقع (حيث توجد الأشياء) مع جميع أنواع المعلومات الوصفية (ما هي الأشياء هناك). يوفر هذا أساساً لرسم الخرائط والتحليل المستخدم في العلوم وفي كل صناعة من الصناعات تقريباً. تساعد GIS المستخدمين على فهم الأنماط والعلاقات والسياق الجغرافي، وتشمل الفوائد أيضاً تحسين الاتصال والكفاءة بالإضافة إلى تحسين الإدارة واتخاذ القرار (ما هي GIS؟، n.d.).
- نظام التموضع العالمي (GPS): هو نظام أميريكي للملاحة اللاسلكية يتخذ من الفضاء قاعدة له، وهو نظام يوفر لجميع مستخدمي المدنيين في جميع أنحاء العالم على نحو

مستمر ودون انقطاع خدمات مجانية لتحديد الموقع وتحديد الوقت والملاحة، إذ باستطاعة أي شخص لديه جهاز استقبال لنظام التموضع العالمي أن يحصل على معلومات تحدد له الموقع والتوقيت، حيث يوفر هذا النظام لعدد غير محدد من الأشخاص معلومات دقيقة عن الموقع والوقت، ويوفر النظام هذه المعلومات ليلاً ونهاراً في أي مكان من العالم وبصرف النظر عن الظروف الجوية (نظام التموضع العالمي، d.n).

- الواقع المعزز: Augmented Reality (AR) يعني إدخال عناصر افتراضية للمشهد الحقيقي الذي نراه أمامنا، وبالتالي فإننا سنحصل على واقع جديد مؤلف من المكونات الفيزيائية الحسية التي نستطيع لمسها بيدنا، ومن مكونات افتراضية نستطيع إدراك وجودها والتفاعل معها إلا أننا غير قادرين على لمسها، ومن أشهرها، فلاتر تطبيقات التواصل الاجتماعي.

- الواقع الافتراضي: Virtual Reality (VR) هو محاكاة تم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر لعالم أو واقع بديل، ويستخدم بشكل أساسي في الأفلام ثلاثية الأبعاد وفي ألعاب الفيديو (ما الفرق بين الواقع الافتراضي virtual reality والواقع المعزز augmented reality، 2021م).

الإطار القانوني الدولي والمحلي للدفاع المدني

الإطار القانوني الدولي للدفاع المدني

يؤدي الدفاع المدني العديد من المهام والوظائف في سياقات الحروب والاحتلال والنزاعات، وفي سياقات السلم والاستقرار ويخضع للأحكام الدولية الناظمة للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان.

يستند الدفاع المدني في القانون الدولي الإنساني إلى معيار الوظائف التي تتم ممارستها، أكثر من الهياكل التي تمارس هذه الوظائف، وتهدف المهام التي يمارسها الدفاع المدني إلى حماية السكان المدنيين من أخطار الأعمال العدائية أو الكوارث، ومساعدتهم على تخطي آثارها المباشرة، وتأمين الظروف اللازمة لبقائهم.

يتوافق القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان على أن حماية المدنيين هي الأولى بالاهتمام والرعاية وضرورة تيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل عاجل ودون عوائق بكل السبل الممكنة؛ لتخفيف معاناة المدنيين في وضع الكوارث والأزمات.

عرّف البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في العام 1949م والمتصل بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية الصادر في العام 1977م، الدفاع المدني لأغراض القانون الدولي الإنساني بأنه: أداء بعض المهام الإنسانية أو جميعها الوارد ذكرها فيما يلي، والرامية إلى حماية السكان المدنيين من أخطار الأعمال العدائية أو الكوارث ومساعدتهم على الفوق من آثارها الفورية، وكذلك تأمين الظروف اللازمة لبقائهم.

يؤدي الدفاع المدني المهام المنوطة به في وقت الحروب والنزاعات، وجزء منها ينطبق على حالات السلم وهي على سبيل المثال: الإنذار، والإجلاء، وتهيئة المخابئ، وتهيئة إجراءات

التعقيم، والإنقاذ، ومكافحة الحرائق، وتقصي المناطق الخطرة ووسمها بالعلامات، ومكافحة الأوبئة والتدابير الوقائية المماثلة، وتوفير المأوى والمؤن في حالات الطوارئ، والمساعدة في حالات الطوارئ لإعادة النظام والحفاظ عليه في المناطق المنكوبة، والإصلاحات العاجلة للمرافق العامة التي لا غنى عنها، وموارة الموتى في حالات الطوارئ والمساعدة في الحفاظ على الأعيان اللازمة للبقاء على قيد الحياة، وأوجه النشاط المكتملة اللازمة للاضطلاع بأي من المهام السابق ذكرها ومن ضمنها التخطيط والتنظيم على سبيل المثال لا الحصر¹.

تشتمل الحماية المقررة للدفاع المدني على الأفراد العاملين في الدفاع المدني، والمباني والمقرات والمخازن، واللوازم المستخدمة والأجهزة والمعدات.

تتمتع أجهزة الدفاع المدني بالحماية التي توفرها قواعد القانون الدولي الإنساني المطبقة على جميع الأشخاص المدنيين والأعيان المدنية بشكل عام، فتحظر معاهدة جنيف الرابعة للعام 1949م الاعتداء على أفراد الدفاع المدني أثناء القيام بواجباتهم في النزاعات المسلحة. وحدد البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف الذي اعتمد في العام 1977م هذه الحماية بشكل واضح.

وتفرض اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949م على الأطراف المتنازعة التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، ويشمل اصطلاح «السكان المدنيين» الأشخاص المدنيين كافة المقيمين على إقليم الدول المتحاربة والسكان المدنيين المقيمين في الأراضي المحتلة، ويعتبر شخصاً مدنياً كل من لا يشترك «يقاتل» في الأعمال العدائية بشكل مباشر وإذا ما أثير الشك حول إذا ما كان شخص ما مدنياً أو عسكرياً فإن صفة المدني هي التي تغلب، وتمتد هذه الحماية لتشمل المشاركين في الخدمات الطبية، وأعمال الإغاثة، والصحافيين، وأفراد أجهزة الدفاع المدني.

و بموجب الاتفاقية فإن السكان والأشخاص المدنيين المشمولين في الحماية العامة يجب أن يكونوا مستثنون من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية الدفاعية أو الهجومية من الخصم في مواجهة الطرف الآخر، وفي أي إقليم تشن منه، بما في ذلك الإقليم الوطني لأحد أطراف النزاع، والواقع تحت سيطرة الخصم، سواء في البر أو البحر أو الجو، ولا يجوز أن يكون المدنيون محلاً للهجوم، وتجب حمايتهم ضد الهجمات العشوائية التي تصيب الأشخاص والأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية دون تمييز.

تشمل ولاية المحكمة الجنائية الدولية الدائمة السلطة القضائية على الأشخاص المتهمين

1 المادة رقم (61) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، الصادر في العام 1978.

بجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، ويشمل تعريفها لجرائم الحرب الهجمات المتعمدة المباشرة ضد الوحدات الطبية والموظفين الطبيين والأشخاص الذين يحملون شارات مميزة وتحميهم اتفاقيات جنيف، والأشخاص العاملين في مجال المساعدات الإنسانية أو بعثات حفظ السلام (ما دام هؤلاء الأشخاص لهم الحق في الحماية الممنوحة للمدنيين بموجب قانون النزاع المسلح).

ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية مقاضاة مرتكبي مثل هذه الهجمات، سواء ارتكبت في نزاع مسلح دولي أو داخلي (المادتان 2-8-ب-3، و2-8-هـ-2-3) من قانون المحكمة الجنائية الدولية².

كما توضح دراسة قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي التي نشرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر العام 2005م حقوق فئات معينة من الأشخاص المحميين والتي تنطبق في أوضاع النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية أفراد الخدمات الطبية: تنص القاعدة (25) على أنه «يجب في جميع الأحوال احترام أفراد الخدمات الطبية المخصصين للمهام الطبية دون غيرها وحمايتهم، ويفقدون هذه الحماية إذا ارتكبوا أعمالاً ضارة بالعدو وتخرج عن نطاق وظيفتهم الإنسانية».

وتنص القاعدة (26) على أنه «يحظر إنزال العقاب على شخص لقيامه بواجبات طبية تتفق مع شرف المهنة الطبية أو إرغام شخص يمارس أنشطة طبية على القيام بأعمال تتنافى وشرف المهنة الطبية».

الإطار القانوني المحلي للدفاع المدني

صدر قانون رقم (3) بشأن الدفاع المدني في العام 1993م، الذي نظم مهام الدفاع المدني ومسؤولياته، ودوره وتبعيته، وبنيت الهيكلية. عرّف القانون الدفاع المدني على أنه مجموعة الإجراءات الضرورية لوقاية المدنيين وممتلكاتهم وتأمين سلامة المواصلات بأنواعها وضمان سير العمل بانتظام في المرافق العامة، وحماية المباني والمنشآت والمؤسسات العامة والخاصة سواء من أخطار الغارات الجوية وغيرها من الأعمال الحربية أو من أخطار الكوارث الطبيعية أو الحرائق أو الإنقاذ البحري أو أي أخطار أخرى.

تُعد مديرية الدفاع المدني ضمن هيكلية وزارة الداخلية، يتولى إدارتها مدير عام يكون

2 تم اعتماد قانون المحكمة الجنائية الدولية الدائمة في 17 تموز/ يوليو 1998 ودخل حيز التنفيذ في 1 تموز/ يوليو 2002.

مسؤولاً أمام الوزير عن جميع أعمال الدفاع المدني الفنية والمالية والإدارية ويشرف مباشرة ضمن حدود القوانين والأنظمة السارية على تنفيذ تعليمات الوزير والمجلس الأعلى للدفاع المدني.

حددت المادة رقم (6) من القانون أهداف الدفاع المدني بالآتي:

لغاية تنفيذ أهدافها تقوم المديرية العامة للدفاع المدني دون إخلال بالصلاحيات المبينة في هذا القانون بالأعمال الآتية وبالتنسيق مع الجهات المعنية:

1. تنظيم وسائل الإنذار من الغارات الجوية.
2. الإشراف على تنظيم التعاون بين المدن والقرى في أعمال الدفاع المدني وإنشاء الكتائب المدنية السريعة لنجدة المناطق المنكوبة.
3. تنظيم وسائل إطفاء الحريق.
4. إنشاء وتهيئة غرفة عمليات الدفاع المدني.
5. تنظيم عمليات الكشف عن القنابل والألغام التي تنفجر ورفعها.
6. تقييد الإضاءة وإطفاء الأنوار منعاً للأضرار التي قد تحدث من الغارات الجوية.
7. تخزين المعدات والأدوية والمطهرات اللازمة لعمال الدفاع المدني.
8. تكوين فرق الكشف عن الإشعاعات الذرية والغازات السامة والجراثيم.
9. إقامة الخنادق والملاجئ العامة وتهيئة الملاجئ الخاصة بالمباني والمنشآت.
10. المساهمة في تهيئة الأماكن التي تصلح لاستقبال المصابين من الغارات الجوية والكوارث الطبيعية.
11. إعداد فرق الإنقاذ وفرق مراقبة الغارات الجوية والحريق.
12. تعليم وتدريب المدنيين على طرق الدفاع المدني بمختلف الوسائل.
13. تنظيم وتحديد شروط نقل وتخزين المواد الكيميائية الخطرة على طرق أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

البنية الهيكلية للدفاع المدني

■ المجلس الأعلى للدفاع المدني:

يتولى المجلس الأعلى للدفاع المدني مهمة وضع السياسات العامة للدفاع المدني، ويتألف من (16) عضواً، من الوزارات والهيئات الحكومية ذات الاختصاص.

يتولى مهمة دراسة تنفيذ ما يعرض عليه من خطط ومشاريع للدفاع المدني وإقرارها ومتابعتها، ويتخذ الإجراءات الضرورية لمواجهة أي حدث طارئ.

■ المديرية العامة للدفاع المدني، وتختص بما يأتي:

جميع أعمال الدفاع المدني بما في ذلك إعداد المشروعات وخطط العمل والإشراف على تنفيذها وتدريب ما يلزم من أدوات ومهمات ودراسة أحدث وسائل الدفاع وطرق نشر تعليمها بين الجمهور.

اتخاذ الإجراءات الضرورية مع اللجان المعنية لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ في الأحوال التي يقررها رئيس السلطة الوطنية.

توعية المواطنين بأعمال الدفاع المدني والتعاون مع فرقها وتوزيع النشرات والإعلانات المتصلة بعملها في زمن السلم والحرب.

لغايات تنفيذ أهدافها تقوم المديرية العامة للدفاع المدني وبالتنسيق مع الجهات المعنية بتنظيم وسائل الإنذار من الغارات الجوية، والإشراف على تنظيم التعاون بين المدن والقرى في أعمال الدفاع المدني وإنشاء الكتائب المدنية السريعة لنجدة المناطق المنكوبة، وتنظيم وسائل إطفاء الحريق، وإنشاء غرفة عمليات الدفاع المدني وتجهيئتها، وتنظيم عمليات الكشف عن القنابل والألغام التي لم تنفجر ورفعها، وتقييد الإضاءة وإطفاء الأنوار منعاً للأضرار التي قد تحدث من الغارات الجوية، وتخزين المعدات والأدوية والمطهرات اللازمة لأعمال الدفاع المدني، وتكوين فرق الكشف عن الإشعاعات الذرية والغازات، وإقامة الخنادق والملاجئ العامة وتجهئة الملاجئ الخاصة بالمباني والمنشآت، والمساهمة في تهيئة الأماكن التي تصلح لاستقبال المصابين من الغارات الجوية والكوارث الطبيعية، وإعداد فرق الإنقاذ وفرق رفع الأنقاض وفرق مراقبي الغارات الجوية والحريق، وتعليم المدنيين وتدريبهم على طرق الدفاع المدني بمختلف الوسائل، وتنظيم شروط نقل وتخزين المواد الكيميائية الخطرة على طرق أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وتحديثها.

■ اللجنة المحلية للدفاع المدني

لغايات وصول خدمات الدفاع المدني للمحافظات كافة، اقترح القانون تشكيل لجان محلية في المحافظات، حيث يتم تشكيلها من المحافظ أو من ينيبه رئيساً، ورؤساء المجالس البلدية والقروية ولجان المخيمات في المحافظة أعضاء، ومدير الدفاع المدني في المحافظة عضواً، وطبيب تنتدبه وزارة الصحة عضواً، وعدد هما لا يزيد على خمسة أفراد من الأهالي يختارهم المحافظ أعضاء، وممثل عن مديرية الشرطة في المحافظة عضواً.

تتعقد اللجنة المحلية بصورة عادية مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ويمكن اجتماعها في أي وقت بصورة استثنائية بدعوة من المحافظ، أو بناء على طلب ثلث أعضاء اللجنة، ويكتمل النصاب القانوني للاجتماع بالأغلبية العادية للأعضاء على أن يكون من ضمنهم رئيس اللجنة، وتصدر القرارات بأغلبية عدد الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، وتعرض قرارات اللجنة المحلية على المجلس الأعلى للدفاع المدني.

وتختص اللجنة المحلية بتنفيذ خطط الدفاع المدني ومشاريعه الخاصة بالمحافظة، ودراسة الوسائل المؤدية إلى تنفيذها على أكمل وجه ولها في سبيل ذلك ممارسة الأعمال الآتية:

1. الإشراف على تكوين فرق مراقبي الغارات الجوية ومراقبي الحريق والإسعاف والإنقاذ.
2. عمل الترتيب اللازم لتدريب الفرق المذكورة على أعمال الدفاع المدني حسب المناهج والخطط التي تصدر عن المجلس الأعلى للدفاع المدني.
3. عمل توعية محلية لأعمال الدفاع المدني وتوزيع النشرات والإعلانات التي تعد لهذا الغرض، وتعليم الجمهور طرق الوقاية من الغارات الجوية وترغيبه في التطوع في فرق الدفاع المدني المختلفة.
4. اقتراح الإجراءات والتدابير اللازمة لأعمال الدفاع المدني وتطويرها.
5. التنسيق مع المحافظات الأخرى في حالة وقوع كارثة.

■ وزير الداخلية

يضطلع الوزير بالمهام الآتية:

1. إصدار القرارات والأوامر بالإجراءات التي يجب أن تتخذها لجان الدفاع المدني.

2. إصدار القرارات والأوامر بالتدابير التي يجب أن يقوم بها أصحاب المعاهد المعدة للتعليم والرياضة البدنية، ولاجتماع الجمعيات والمستشفيات ودور السينما والملاهي والمحال العامة للتجارة والصناعة التي تحتاج بالنظر إلى طبيعة العمل فيها أو وجه استعمالها إلى وقاية خاصة.
3. إصدار الأوامر عند الضرورة بالاستيلاء مؤقتاً على العقارات والأبنية اللازمة لإعداد الملاجئ العامة والمستشفيات والمراكز العامة للإسعاف ولشؤون الدفاع المدني الأخرى كافة، ويعوض المالك عما قد يصيبه من أضرار تعويضاً عادلاً.
4. إنشاء فرق من المدنيين من موظفي السلطة الوطنية وغيرهم للتدرب على أعمال الدفاع المدني في أوقات فراغهم بقصد الاشتراك في أعمال الدفاع المدني ومواجهة الكوارث المنصوص عليها في هذا القانون.
5. إقرار إجراء تجارب وقرينات على أعمال الدفاع المدني للتأكد من كفاءة تدابير واستعدادات الدفاع المدني.

■ موظفو الدفاع المدني

منح القانون الموظفين الذين ينتدبهم وزير الداخلية، للعمل في الدفاع المدني صفة الضابطة القضائية؛ وذلك لتمكينهم من أداء وظيفتهم، وإضفاء الصفة القانونية على الأعمال والمهام التي يقومون بتنفيذها، كإعداد المحاضر، وجمع الأدلة والمعلومات، لتسهيل العمل في البحث عن الحقيقة³. ومنحهم القانون حق الدخول إلى أي مكان للتأكد من تنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات الصادرة بموجبه.

وتعرف الضابطة القضائية، على أنها مجموعة الإجراءات والاختصاصات والعمليات الخاصة التي يُنفَّذها المسؤول عن الضبط القضائي؛ من أجل البحث حول جريمة معينة أو الأشخاص الذين ارتكبوها؛ بهدف جمع التحريات الخاصة بها، وتُعرَّف الضبطية القضائية بأنها دور الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ المهام التي تساعد على معرفة جريمة ما، مثل الشرطة، وقوى الأمن في وزارة الداخلية، ومفتشي المؤسسات الحكومية، كمفتشي وزارة العمل ووزارة الصحة،... الخ⁴.

3 المادة رقم (23) من القانون.

4 معجم المعاني، <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>

ولغايات تنفيذ القانون، وإزالة اللبس والغموض عنه، تم إصدار قرار من رئيس السلطة الفلسطينية حمل الرقم (19) في العام 2000م، بشأن منح صفة الضبط القضائي لمدير عام الدفاع المدني وفئات من موظفي المديرية العامة للدفاع المدني، وهم:

1. قادة المراكز في المديرية العامة للدفاع المدني.
2. مديرو الإدارات في المديرية العامة للدفاع المدني.
3. رؤساء أقسام الأمن الصناعي بالمديرية العامة للدفاع المدني.
4. المهندسون العاملون في أقسام الأمن الصناعي بالمديرية العامة للدفاع المدني.
5. القانونيون العاملون في المديرية العامة للدفاع المدني.
6. رجال التفتيش والمتابعة العاملون في الأمن الصناعي بالمديرية العامة للدفاع المدني.

الادبيات السابقة المتعلقة بتقييم جاهزية الدفاع المدني في قطاع غزة

تعرف الجاهزية على أنها الحالة التي يكون فيها الفرد أو المجتمع أو المؤسسة أو الدولة قادراً على التعامل مع المخاطر من الكوارث الطبيعية والتحديات المحتملة من الحوادث الصناعية، والأزمات الاقتصادية، والصحية، الأمنية، وغيرها.

إجرائياً تعرف جاهزية الدفاع المدني الفلسطيني على أنها الحالة التي تكون عليها القدرات والإمكانات المتاحة لجهاز الدفاع المدني الفلسطيني للتعامل مع المخاطر والكوارث المحتملة، سواء كانت طبيعية أو ناتجة عن النشاطات البشرية. وتشمل توافر الكوادر المدربة والمجهزة بالمعدات والأدوات اللازمة للتعامل مع الأوضاع الطارئة، وتوافر الخطط والإجراءات الواضحة للتعامل مع الكوارث والأزمات المحتملة، وتعتمد توافر الموارد المالية والبشرية اللازمة لتطوير قدراته وتحسينها، وتوافر التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بالتعامل مع الكوارث والأزمات، وتوافر الدعم والمساندة من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية؛ لضمان سلامة المجتمع وحمايته من المخاطر والكوارث المحتملة، وتحقيق الاستجابة السريعة والفعالة في حالات الطوارئ والأزمات.

تتحمل مسؤولية الجاهزية عدة جهات وهي مسؤولة عن تحسين الجاهزية في الدول، وتشمل الحكومات والمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية والمحلية، والمجتمع المدني والأفراد كذلك، حيث يجب على الحكومات تبني خطة استراتيجية واضحة وفعالة لتعزيز الجاهزية لمواجهة الكوارث بشتى أنواعها ودرجاتها، عبر تحديد الأولويات وتوفير التمويل اللازم وتعزيز التعاون بين الجهات المختلفة المعنية، كوزارة الداخلية وأجهزتها المختلفة، والصحة، والتعليم، والنقل، والإسكان والبنى التحتية (سلمان، 2023).

تتمثل أهمية الجاهزية في تحسين القدرة على التصدي للأحداث الطارئة والحد من آثارها المدمرة، وتحسين مستوى السلامة والحياة في المجتمعات المتأثرة، وتشمل الأحداث الطارئة التي يمكن الاستعداد لها: الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والأعاصير والجفاف، والكوارث الناتجة عن الأنشطة البشرية مثل الحروب والاضطرابات الاجتماعية والحوادث الصناعية.

وتتطلب الجاهزية التخطيط المسبق والتعاون المشترك بين الجهات المعنية والتدريب والتوعية العامة والتجهيز بالمواد والقوى البشرية والمعدات اللازمة. ويمكن تحسين الجاهزية عن طريق تحديث الخطط والإجراءات الوقائية والاستجابة للحالات الطارئة وتطوير القدرات والمهارات اللازمة للتعامل مع الأحداث الطارئة، ويجب أن تكون الجاهزية عملية مستمرة تشمل جميع المؤسسات والأفراد، وأن يتم تحديثها وتطويرها باستمرار لتحسين مستوى السلامة والحياة في المجتمعات المتأثرة بالأحداث الطارئة (سلمان، 2023).

أوضح تقرير وزارة الداخلية (2021م)، أن الدفاع المدني يواجه العديد من التحديات والصعوبات، خاصة في ظل الوضع السياسي والاقتصادي الصعب، وأشار التقرير إلى ضرورة زيادة الاستثمار في تعزيز بنية الدفاع المدني وتحسين القدرات التقنية والتدريبية للكوادر العاملة فيه، ويمكن الإضافة إلى ذلك أنه يجب أيضاً تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالدفاع المدني، خاصة الحكومة والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني، وتوفير الموارد اللازمة لتحسين جاهزية الدفاع المدني وتعزيز قدراته على التعامل مع الكوارث الطبيعية.

ومن الجدير بالذكر أنه يُجرى حالياً العمل على تطوير خطط الطوارئ والاستجابة للكوارث في فلسطين، وتحديثها وتنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية، وهذه الخطط يمكن أن تسهم في تحسين جاهزية الدفاع المدني وتعزيز قدراته على التعامل مع الكوارث الطبيعية في المستقبل.

إن تحسين مستوى جاهزية الدفاع المدني الفلسطيني للتعامل مع الكوارث الطبيعية يتطلب جهوداً مشتركة من جميع الأطراف المعنية، وتحتاج هذه الجهود إلى التنسيق والتعاون والموارد المالية والتقنية اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

- دراسة (رضيع، 2011م)، بعنوان: «مدى الجاهزية لإدارة الأزمات دراسة مسحية على ضباط جهاز الدفاع المدني في محافظة غزة»

هدفت الدراسة للتعرف إلى مدى جاهزية الدفاع المدني في محافظات غزة لمواجهة الكوارث والأزمات ومدى توافر أنظمة التخطيط المثالية والمناسبة، وقد استخدم الباحث

المنهج الوصفي التحليلي، حيث بلغت عينة الدراسة لأداة الاستبيان (149) من ضباط الدفاع المدني، وتوصلت إلى ضعف التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث، وعدم توفر المعدات والتقنيات المناسبة لمواجهة الكوارث بصورة مناسبة وكافية، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بمجال التخطيط داخل المديرية وتوافر قاعدة بيانات متطورة عن الأزمات والكوارث المتوقع حدوثها وتوفير معدات وتجهيزات فنية للقدرة على مواجهة الكوارث.

- دراسة (سلامة، 2014) بعنوان: التخطيط لمجابهة الكوارث تقييم خطة الاستجابة للطوارئ في المؤسسات الحكومية الفلسطينية

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى توفر خطة الاستجابة للطوارئ في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، وتقييمها عبر تسليط الضوء على أهم التحديات والمشكلات، والعوائق التي يواجهها المخططون لمجابهة الكوارث، خاصة في مرحلة الاستجابة؛ بهدف وضع المقترحات لعمل خطة الاستجابة للمؤسسات الرسمية وطرق اختبارها.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال المدخل المسحي، باستخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات، إلى جانب البيانات، والمعلومات المتوفرة التي جمعت من مصادرها المختلفة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً شديداً في نظام إدارة الكوارث والحالات الطارئة في المؤسسات الرسمية المعنية بالاستجابة لحالات الطوارئ، خاصة في المجال الإداري، والتخطيطي والتنظيمي، والتنسيق، وتحديد المرجعية القيادية والتخصصية في العمل الميداني.

وأوصت بضرورة إدماج مفهوم الحد من المخاطر، وبرامج التأهب ضمن الخطط الاستراتيجية والتنموية لمؤسساتهم، مع ضرورة تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بإدارة الكوارث في مراحلها الثلاث، وسن ما نقص منها، وإعداد اللوائح التنفيذية لها، وتوحيد مرجعية وطنية لإدارة الكوارث في مراحلها الثلاث وتطويرها.

- دراسة (أبو زايد، 2015) بعنوان: متطلبات إدارة الكوارث ومستوى نجاحها في قطاع غزة: دراسة حالة: دور وزارة الداخلية الفلسطينية في مواجهة منخفض أليكسا ديسمبر 2013 م

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى أهم متطلبات إدارة الكوارث ومستوى نجاحها في قطاع غزة ودور وزارة الداخلية والأمن الوطني في مواجهة الكوارث، وتتضمن هذه المتطلبات: القيادة الفاعلة، والدعم اللوجستي والمخصصات المالية، ومستوى المشاركة المجتمعية، والتنبؤ والتخطيط وبناء فرق العمل والكوادر المؤهلة، والإعلام، واتخاذ القرار التعاوني.

وخلصت إلى عدد من التوصيات كان أهمها:

تأسيس وحدة مستقلة متخصصة لإدارة الكوارث، ووضع الخطط والدراسات اللازمة لها.

العمل على دعم وتنفيذ دراسات وأبحاث تتصل بالكوارث التي تقع في قطاع غزة والاستفادة من نتائجها.

- دراسة (صادق، 2016م): بعنوان: «دور المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني في إدارة الأزمة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م»

هدفت الدراسة للتعرف إلى الدور الذي قامت به المديرية العامة للدفاع المدني في إدارة أزمة العدوان الإسرائيلي على محافظات قطاع غزة العام 2014م.

اتباع الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة والمقابلة الشخصية كأدوات للدراسة البحثية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن نسبة مجال التخطيط للأزمات في جهاز الدفاع المدني مرتفعة، وأوصت بضرورة استحداث إدارة متخصصة تقوم بمهام إدارة الأزمة، وإنشاء قواعد بيانات مشتركة بين المديرية العامة للدفاع المدني والجهات التي تتعامل في الميدان، وضرورة تنفيذ مناورات ميدانية مشتركة بين الجهاز والجهات التي تتعامل معها ميدانياً للتدريب على إدارة الأزمات بمختلف أنواعها.

- دراسة (أبو زيد وسكيك، 2017) بعنوان: جاهزية الدفاع المدني الفلسطيني للتعامل مع الكوارث الطبيعية

هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى جاهزية الدفاع المدني الفلسطيني للتعامل مع الكوارث الطبيعية. وتم الحصول على البيانات بتوزيع استبانة على عينة من الموظفين المنتسبين للدفاع المدني في قطاع غزة عشوائياً، وقد أظهرت الدراسة أن مستوى جاهزية الدفاع المدني الفلسطيني للتعامل مع الكوارث الطبيعية كان ضعيفاً، وكانت هناك فجوات

كبيرة في المهارات الفنية والإدارية والتخطيطية والتمويلية للدفاع المدني. وأشارت الدراسة أيضاً إلى ضرورة زيادة الاستثمار في تعزيز البنية التحتية للدفاع المدني وتحسين القدرات التقنية والتدريبية والإدارية للكوادر العاملة في الدفاع المدني.

- دراسة (المغیر، 2019) بعنوان: دراسة تحليلية لحالات الغرق في قطاع غزة 2010 - 2016م

هدفت الدراسة إلى تحليل حالات الغرق بين الأعوام 2010 - 2016م.

اتبع الباحث المنهج التحليلي من خلال المقابلات الشخصية مع الأشخاص ذوي العلاقة.

وقد توصلت الدراسة إلى إجمالي حالات الغرق خلال الفترة من (2010م - 2016م) حيث تم تسجيل (8891) حالة غرق نتج عنها (71) حالة غرق مميت، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود لائحة مختصة بالوقاية والسلامة في المسابح، وعدم ملائمة الدوام الحالي لطبيعة المهام التي يقوم بها المنقذون، وقلة طواقم الإنقاذ في الفترات المسائية.

وأوصت الدراسة بمتابعة جميع المراكز التي يعطيها الدفاع المدني دورات سباحة، ويجب أيضاً الحصول على تصريح لإنشاء المسابح من الدفاع المدني، وعمل مشاريع أبراج إنقاذ بحري رئيسة مزودة بكاميرات مراقبة مرتبطة بشاشات بغرف عمليات الإنقاذ البحري، وأن تتحمل البلديات ووزارة الحكم المحلي توفير جميع المتطلبات اللوجستية لطواقم الإنقاذ البحري بشكل دوري.

- دراسة (الجزار، 2019) بعنوان: تقييم آليات إدارة المخاطر في المديرية العامة للدفاع

المدني بمحافظة رفح - فلسطين

هدفت الدراسة إلى تقييم آليات إدارة المخاطر في رفح من وجهة المديرية العامة. وتم استخدام المنهج التحليلي من خلال المقابلات مع أصحاب الاختصاص في الدفاع المدني بمحافظة رفح.

وقد توصلت الدراسة إلى تدني الأساليب المستخدمة في تقييم المخاطر في الدفاع المدني، وضعف التنسيق بين أجهزة الاستجابة الطارئة بالعمل الميداني، وتأثير تهالك المعدات والمركبات على جودة خدمات مواجهة المخاطر.

أوصت الدراسة بتطوير تنسيق مشاريع المديرية العامة بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى؛ لزيادة القدرة والكفاءة على مقاومة التغيرات الناتجة عن الكوارث والحد منها.

- دراسة (المغير وآخرون، 2020) بعنوان: واقع الإدارة العليا للأزمات والكوارث في قطاع غزة

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الجهود المبذولة لإنشاء المركز الوطني للأزمات والكوارث والفرق المنبثقة عنه، وتنبع الأهمية من دراسة الجهات الفاعلة وذات العلاقة الواجب وجودها في بناء النظام الوطني للأزمات والكوارث.

اعتمدت الدراسة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي لحالة الأزمات والكوارث وإدارة المخاطر وتحليل الجهود ومدى ملاءمتها مع الاحتياجات لبناء النظام.

كما اعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية مع أصحاب العلاقة بالموضوع. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الورقة وجود علاقة قوية بين ممارسات القيادة العليا والتحكم في إدارة الأزمات والكوارث وضرورة تشكيل جسم وطني واحد يساعد في تخفيف الأزمات ودمج خطط الطوارئ والأزمات مع الخطط الوطنية للتنمية والحد من النتائج السلبية المترتبة عليها.

- دراسة (الجبور، 2020) بعنوان: مدى جاهزية الدفاع المدني في قطاع غزة لمواجهة أخطار الأسلحة الكيميائية

هدفت الدراسة للتعرف إلى مدى جاهزية الدفاع المدني في قطاع غزة لمواجهة أخطار الأسلحة الكيميائية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لتفسير ظاهرة الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من أفراد الدفاع المدني العاملين في أقسام الإطفاء والإنقاذ في الإدارات الميدانية في محافظات قطاع غزة، وقد بلغت عينة الدراسة الكلية (228) مفردة، في حين بلغ عدد الاستبانات المستردة (198) استبانة، أي ما نسبته (86.8%) من مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى استخدام المقابلة كأداة للدراسة.

توصلت إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- عدم وجود أي خطة لمواجهة أخطار الأسلحة الكيميائية في حال حدوثها، ولا يوجد فريق متخصص للتدخل في حوادث الأسلحة الكيميائية.

- هناك صعوبة كبيرة في توفير أجهزة الكشف ومعدات الحماية الشخصية للموظفين العاملين في مواجهة خطر الأسلحة الكيميائية.
- وجود نقص في البرامج التدريبية الخاصة بمواجهة أخطار الأسلحة الكيميائية.
- خلصت إلى العديد من التوصيات، أهمها:
- ضرورة تسجيل الأسلحة الكيميائية وتوثيقها التي يستخدمها جيش الاحتلال الإسرائيلي عبر إعطاء تقارير عن جديتها.
- جلب التمويل لبناء المختبرات لتحليل المواد الكيميائية والغازات التي تنتجها الأسلحة الكيميائية ومخلفاتها.
- العمل على وضع خطة طوارئ وطنية لمواجهة خطر الأسلحة الكيميائية، وإخضاع العاملين في الدفاع المدني من أفراد وضباط لدورات تدريبية خاصة، تتصل بكيفية مواجهة خطر الأسلحة الكيميائية.
- ضرورة توفير الأدوية المضادة للأسلحة الكيميائية.

● دراسة (النجار وآخرون، 2020) بعنوان: تقييم إجراءات السلامة من الحريق في المخابز في قطاع غزة، دراسة حالة: حريق سوق النصيرات المركزي

هدفت الدراسة إلى تقييم إجراءات السلامة في المخابز الآلية في قطاع غزة، وذلك إثر الحريق الهائل الذي طال أحد مخابز مدينة النصيرات مطلع آذار 2020م.

استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي حيث تمت دراسة الظاهرة وتحليل نتائجها، وقد تم استخدام أداة المقابلة مع المختصين للحصول على النتائج من مصادرها، كما تمت مراجعة القوانين والتشريعات واللوائح الخاصة بترخيص المخابز وإجراءات تشغيلها.

أهم نتائج الدراسة:

- ضعف دور البلديات بإلزام منشآت المواد الخطرة للحصول على التصاريح اللازمة من الجهات المختصة.
- تخزين كميات كبيرة من الوقود في المخابز خوفاً من الانقطاع بسبب الحصار الإسرائيلي مع الافتقار لإجراءات السلامة المختصة للتخزين.

- وجود عجز كبير وواضح في إمكانيات جهاز الدفاع المدني، وضعف اللوائح القانونية التي تحدد إجراءات التفتيش والضبط والتحقيق والجزاءات والمخالفات.

كانت أهم التوصيات:

- ضرورة إنشاء منطقة صناعية لمنشآت المواد الخطرة والاكتفاء فقط بنقاط بيع في المناطق المأهولة.
- تخفيف كمية السولار والغاز المخزنة لدى المخابز، مع توفير إجراءات ومعدات السلامة كافة داخل المخابز، ورفع كفاءة إمكانيات جهاز الدفاع المدني وتعزيزها، وكذلك تحديد الأدوار بين الجهات المختصة والحرص على تكاملها وتجنب أي تداخل بين هذه الأدوار.

- دراسة (الأغا وآخرون، 2022) بعنوان: التحديات التي واجهت المديرية العامة للدفاع المدني خلال الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة

هدفت الدراسة إلى بيان التحديات والصعوبات التي واجهها الدفاع المدني الفلسطيني في مواجهة عدوان 2021م.

ولتحقيق الهدف اتبعت المنهج الوصفي والتحليلي لوصف هذه التحديات والصعوبات التي تؤثر على جودة الأداء لدى الجهاز، وذلك عبر المقابلة الشخصية مع عدد من قيادة وضباط المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تحديات خارجية تمثلت بضعف الإمكانيات والمعدات والتجهيزات وضعف منظومة الاتصال اللاسلكي لدى الجهاز وتهديد سلامة طواقم الدفاع المدني وتحديات داخلية تمثلت في ضعف الالتزام بتطبيق الإطار الناظم لعمل الطوارئ في الجهاز، وضعف التخطيط وغياب توزيع الأدوار بالشكل المناسب، والنقص العددي في الطواقم الميدانية مقارنة بعدد المهام.

كما أوصت الدراسة باستحداث مقدرات الدفاع المدني وتطويرها بجهود محلية كالمركبة التي صنعت بجهود محلية لتغطية العجز في الإمكانيات والموارد، والضغط على الجهات الدولية والمحلية لتوفير الحماية والإمدادات للاحتياجات اللازمة للقيام بالمهام الإنسانية، وتطبيق الإطار العام للطوارئ في الجهاز وفق الهيكليات المقترحة في الإطار، وإنشاء وحدة إدارة المخاطر في الجهاز.

- دراسة (سلمان، 2023) بعنوان: التخطيط لإدارة الأزمات وعلاقته بمستوى جاهزية الدفاع المدني الفلسطيني للتعامل مع الكوارث الطبيعية من وجهة نظر منتسبيه

هدفت الدراسة للتعرف إلى علاقة التخطيط الفعّال لإدارة الأزمات في تحسين جاهزية الدفاع المدني الفلسطيني للتعامل مع الكوارث الطبيعية في محافظات الضفة الغربية، والتعرف إلى مدى جاهزيته لمواجهة الأزمات والكوارث وذلك بالكشف عن مدى توفر التوعية والإرشاد للمواطنين، ومدى كفاءة التخطيط المناسب، ومعرفة مدى توافر برامج التدريب والكشف عن مدى توافر المعدات التقنية والفنية اللازمة، ومعرفة مدى توافر المهارات القيادية وأهمية تكوين فريق إدارة الأزمة.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وجمع البيانات عبر توزيع أداة الدراسة المتمثلة في استبيان إلكتروني لجمع المعلومات موجه إلى العيّنة بعدد (308) أشخاص ممثلين عن مجتمع الدراسة البالغ عدده (1477) منتسباً لجهاز الدفاع المدني الفلسطيني في محافظات الضفة الغربية، حيث تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

وقد خلصت الدراسة إلى أن للتخطيط الفعال لإدارة الأزمات علاقة مباشرة في تحسين مستوى جاهزية الدفاع المدني الفلسطيني للتعامل مع الكوارث الطبيعية، كما توصلت الدراسة إلى وجود عدد من العوامل التي تؤثر على جاهزية الدفاع المدني.

ومن الجدير بالذكر أن الدراسة أشارت إلى معيقات جاهزية الدفاع المدني في فلسطين، ومن أبرزها إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، ونقص التمويل والموارد اللازمة لتحسين البنية التحتية وتطوير قدرات الدفاع المدني، بالإضافة إلى عدم توافر الدعم الكافي من الحكومة والمجتمع الدولي لهذه الجهود.

وأظهرت النتائج أن ارتفاع مستوى التخطيط يؤثر إيجابياً على مستوى الجاهزية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتخطيط، والعمل على تطوير خطط وبرامج تدريبية متخصصة لمنتسبي الدفاع المدني لرفع مستوى جاهزيتهم وقدراتهم في إدارة الأزمات والتعامل مع الكوارث الطبيعية.

التعليق على الدراسات السابقة

يُعد إعداد التقرير الحالي استكمالاً لجهود بحثية سابقة في نفس إطار البحث عن جاهزية الدفاع المدني الفلسطيني لإدارة الكوارث والأزمات الطبيعية والبشرية، ولكن يختلف هذا التقرير عن الدراسات السابقة في استخدامه أداة التحليل الاستراتيجي لنقاط القوة والضعف والفرص والمهددات التي تحيط بطبيعة عمل جهاز الدفاع المدني الفلسطيني SWOT Analysis، بمعنى تحليل البيئة الداخلية والخارجية من وجهة نظر منتسبيه.

من جهة أخرى سيتخلل هذا التقرير اقتراح آليات تطوير عملية لرفع كفاءة هذا الجهاز وفعاليتته، من حيث المعدات والأدوات اليدوية والكهربائية، والآليات الثقيلة، وسيارات الإطفاء، وأجهزة الاستشعار والبحث عن الناجين تحت الأنقاض والكاميرات الحرارية.

وسيتم أيضاً تضمين دليل إرشادي يختص بإنشاء وتجهيز مقرات وفرق الدفاع المدني مبنى على معايير الجمعية الوطنية الأمريكية للوقاية من الحريق National Fire Protection Association NFPA.

قطاع غزة

بين الحصار والعدوان... والكوارث الطبيعية

أولاً: الحصار والعدوانات المتكررة

قطاع غزة شريط ساحلي على طول البحر الأبيض المتوسط، تحده جمهورية مصر العربية من الجنوب الغربي والأراضي المحتلة العام 1948م من الشمال والشرق، ويبلغ طوله حوالي (41) كيلومتراً، وعرضه يتراوح بين ستة كيلومترات وصولاً إلى (12) كيلومتراً، وتبلغ مساحته الإجمالية (365) كيلو متراً مربعاً، ويبلغ طول حدوده مع الأراضي المحتلة (51) كيلو متراً، فيما يبلغ طول حدوده مع جمهورية مصر العربية (11) كيلومتراً. أما طول الخط الساحلي على البحر الأبيض المتوسط فيبلغ (40) كيلومتراً، وتمتاز الأرض في القطاع بأنها مسطحة وذات تربة رملية تغطي السهل الساحلي (مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، 2009م).

أظهرت الإحصائية السنوية الصادرة عن الإدارة العامة للأحوال المدنية بوزارة الداخلية - الشق المدني في قطاع غزة، أن عدد سكان قطاع غزة هو مليونان و375 ألفاً و259 نسمة وذلك حتى نهاية العام 2022م. حيث بلغ عدد الذكور مليوناً و204 آلاف و986 نسمة بنسبة (50.7%)، فيما بلغ عدد الإناث مليوناً و170 ألفاً و273 نسمة، بنسبة (49.3%). أما بالنسبة لتوزيع السكان، فبيّنت الإحصائية أن محافظة غزة تشهد العدد الأكبر من السكان بمجموع 893 ألفاً و932 نسمة، تليها محافظة خان يونس بمجموع 463 ألفاً و744 نسمة.

وحول أعداد المواليد والوفيات، أظهرت الإحصائية أن العام المنصرم شهد ولادة (56) ألفاً و(614) مولوداً جديداً في قطاع غزة، بمعدل (155) مولوداً في اليوم الواحد، بينما بلغ عدد الوفيات 5 آلاف و(518) حالة وفاة. ونوهت إلى أن عدد الذكور من إجمالي الوفيات بلغ

3 آلاف و26 ذكراً بنسبة (55%)، في حين بلغ عدد الوفيات الإناث ألفين و492 أنثى بنسبة (45%) (الداخلية بغزة تكشف عدد سكان القطاع حتى نهاية 2022 - 2023).

تُعد الكثافة السكانية في قطاع غزة هي الأعلى عالمياً، حيث بلغت هذه الكثافة (6,102) فرد/كم²، وذلك حسب تقرير جهاز الإحصاء الفلسطيني الذي استعرض من خلاله أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية حول أثر حرب الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة 2023م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023).

منافذ/معايير قطاع غزة

يحتوي قطاع غزة المحاصر على سبعة معابر حدودية، ستة من هذه المعابر تخضع لسيطرة جيش الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل، باستثناء معبر وحيد، يقع تحت إشراف ثنائي بين السلطة الفلسطينية ومصر، بمشاركة مراقبين أوروبيين، بعد موافقة الاتحاد الأوروبي على الخطة سنة 2005م، وهي كالآتي:

• معبر رفح

يُعدّ معبر رفح أحد أهم المعابر الحدودية التي يمكن المرور عبرها، في حالة الخروج أو الدخول إلى قطاع غزة، وهو معبر حدودي يُسيّر بشكل ثنائي بين السلطة الفلسطينية والسلطات المصرية، بالإضافة إلى وجود مراقبين أوروبيين.

• معبر المنطار

يقع معبر المنطار الحدودي شرق مدينة غزة، ويخضع لسيطرة جيش الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل، ويُعرف المعبر في إسرائيل باسم «كارني».

• معبر كرم أبو سالم

يُعرف المعبر باسم كرم أبو سالم في الأوساط الفلسطينية، فيما تطلق عليه سلطات الاحتلال الإسرائيلي اسم «كيرم شالوم». ويخضع المعبر لسيطرة إسرائيل بشكل كلي بتنسيق مع السلطات المصرية، بسبب وقوع المعبر في نقطة الحدود الإسرائيلية - المصرية - الفلسطينية.

- **معبر العودة**

يقع معبر العودة الحدودي شرق مدينة رفح، جنوب قطاع غزة المحاصر، ويُعرف هذا المعبر البري في إسرائيل باسم معبر «سوفا»، ويقع تحت سيطرة جيش الاحتلال الإسرائيلي بشكل كلي، حيث يشرف على الحركة التجارية في هذا المعبر البري.

- **معبر بيت حانون**

يقع معبر بيت حانون شمال مدينة غزة، شمال القطاع المحاصر، ويخضع هذا المعبر الحدودي البري لسلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل، ويُعدّ أحد أبرز هذه المعابر الحدودية وأشهرها التي تجمع بين إسرائيل وقطاع غزة.

- **معبر الشجاعة**

يقع معبر الشجاعة حسب التسمية المعتمدة فلسطينياً، أو «ناحل عوز» وفق التسمية الرسمية لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في حي الشجاعة، شرق مدينة غزة. وهو معبر بري يخضع لسيطرة جيش الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل، دخولاً وخروجاً.

- **معبر القرارة**

آخر المعابر الحدودية التي تسيطر عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، هو معبر القرارة، أو معبر «كيسوفيم» كما يطلق عليه داخل إسرائيل. ويقع هذا المعبر الحدودي البري بين محافظتي خان يونس ودير البلح، شرق قطاع غزة (صورة رقم 1) (معابر قطاع غزة مع الاحتلال الإسرائيلي، 2023).



صورة رقم 1: معابر قطاع غزة

المصدر: <https://rb.gy/y9q1s4>

يعاني قطاع غزة منذ بدايات العام 2006م أوضاعاً اقتصادية واجتماعية وإنسانية صعبة؛ بسبب الحصار الإسرائيلي، حيث طالت المعاناة الناجمة عن هذا الحصار مناحي الحياة كافة في قطاع غزة، ولاسيماً أن غزة تشكل جزءاً ضيقاً على خارطة الجغرافيا الفلسطينية: (إمكانات محدودة، موارد شحيحة، سيطرة محكمة من العدو الصهيوني الذي يطبق خناقه على مداخل غزة ومخارجها)، ما انعكس سلباً على القطاعات كافة أبرزها القطاع الصحي المتدهور، حيث العجز في المستشفيات والمستلزمات الطبية، وكذلك الركود الاقتصادي المتفاقم، الذي بطبيعة الحال له أثره في الأوضاع الاجتماعية لسكان غزة (أبو شمالة، 2017م).

لقطاع غزة خصوصية أخرى، فهو يعاني من انقسام سياسي منذ أكثر من 17 عاماً تولدت عنه نزاعات داخلية أضعفت جبهته الداخلية أيضاً، وأرهقت موارده المحدودة أصلاً واستنزفتها، وقصفت من عجلة التنمية بشتى أنواعها والتي منها: التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنفس - الاجتماعية،

بالإضافة إلى تعاقب الحروب المدمرة وأزمة الكورونا والتي جميعها فاقمت من الأزمات والكوارث التي خلفت أعداداً كبيرة من القتلى والجرحى والدمار المادي والانهيار الاقتصادي وتضرر البنية التحتية للمرافق العامة وقنوات التطوير والإمداد اللازمة للنهوض به.

هناك الكثير من المخاطر التي تهدد سير الحياة الطبيعية في قطاع غزة، قد تكون هذه المخاطر طبيعية كالزلازل، أو من صنع الإنسان كالاغتيالات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة. وفيما يأتي بعض المخاطر التي قد يتعرض لها قطاع غزة وتتطلب تدخل الجهات المختصة بجهاز الدفاع المدني وهي:

- الاعتداءات العسكرية الكبرى وشبه اليومية.
- الحرائق والانفجارات.
- الأجسام المشبوهة والمتفجرة.
- كوارث نقل المواد الخطرة وتخزينها.
- انهيار المباني، الأنفاق والحفريات.
- الفيضانات والسيول.
- الهزات الأرضية.
- الكوارث المرتبطة بالتلوث البيئي.
- الأمراض والأوبئة.
- التلوث الناتج عن المخلفات والنفايات الصلبة.
- حوادث الغرق والإنقاذ البحري.
- المباني المرتفعة.

1. العدوان على غزة 2008م/2009م

شن جيش الاحتلال الإسرائيلي عملية عسكرية على قطاع بتاريخ 27 كانون الأول 2008م أطلق عليها اسم «الرصاص المصبوب»، وردت عليها المقاومة الفلسطينية في القطاع بعملية سمّتها «معركة الفرقان»، حيث شن حوالي (80) طائرة حربية إسرائيلية سلسلة غارات على عشرات المقرات الأمنية والحكومية الفلسطينية، في آن واحد، ما أسفر عن استشهاد أكثر من (200) فلسطيني بالهجوم الجوي الأولي التي طالت السكان والمنشآت.

استمرت العملية ثلاثة أسابيع استخدم الاحتلال الإسرائيلي خلالها كميات هائلة من

القنابل والمتفجرات المحرّمة دولياً، بالأسلحة الجوية والبرية والبحرية كافة، ما أحدث دماراً كبيراً ومتعمداً في مناحي الحياة كافة، فدمرت آلاف المنازل والأبنية السكنية، والمنشآت الخدمية والمستشفيات والمدارس ودور العبادة والمصانع، ما أدى إلى آثار خطيرة على حياة السكان والمنشآت.

ومن أخطر ما استخدمه جيش الاحتلال القنابل العنقودية المحرمة دولياً والقنابل الفسفورية، محدثاً تشوهات بشعة في أجساد السكان وحروق خطيرة وإعاقات دائمة لكثير من الأفراد بمجرد ملامسة مادة الفوسفور لأجسادهم (الأغا، 2011م). تمخض الاعتداء الاسرائيلي عن استشهاد (1411) شهيداً وحوالي (6000) جريح بالإضافة إلى تدمير حوالي (2174) منزلاً وتشريد ساكنيها (الميزان لحقوق الإنسان، 2009م).

أدت الهجمات التي شنتها القوات الحربية الإسرائيلية الجوية والبحرية والبرية إلى تدمير (8) مراكز تابعة للدفاع المدني تدميراً كلياً من أصل (16) مركزاً تعمل في قطاع غزة، وتدمير (4) مراكز أخرى تدميراً جزئياً، وتدمير (4) سيارات إسعاف من أصل (6) سيارات تابعة للدفاع المدني، وتدمير سيارتي إنقاذ من أصل (4) سيارات، بالإضافة إلى إعطاب (7) سيارات إطفاء من أصل (16) سيارة إطفاء تابعة للدفاع المدني.

إضافة إلى استهداف طواقم العاملين في جهاز الدفاع المدني، حيث أسفر ذلك عن سقوط (23) شهيداً في صفوف العاملين بفرق الإسعاف والطوارئ والدفاع المدني، (20) منهم سقطوا وهم على رأس عملهم، وإصابة (50) آخرين بجروح مختلفة، علاوة على إعطاب وتدمير (39) سيارة إسعاف وطوارئ ودفاع مدني ومستشفى ميداني، وإلحاق أضرار كاملة أو جزئية في عدد من المنشآت الصحية ومراكز الإسعاف والطوارئ والدفاع المدني (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2009م).

2. العدوان على غزة 2012

شن جيش الاحتلال الإسرائيلي عدواناً شاملاً على قطاع غزة، إثر اغتيال القائد أحمد الجعبري بتاريخ 14 تشرين الثاني أطلق عليها اسم «عمود السحاب»، بينما أطلق الجانب الفلسطيني عليها اسم «حجارة السجيل».

وقد استمر هذا العدوان ثمانية أيام متواصلة، اعتمد خلالها الجيش الإسرائيلي على الضربات الجوية والمدفعية من البحر والبر، ولم يكن خلال هذه العملية أي توغل بري

لأي من المناطق، وانتهت العملية العسكرية بعد ثمانية أيام سقط خلالها (171) شهيداً، و(1430) إصابة، كما دمرت قوات الاحتلال حوالى (2174) منزلاً، ما أدى إلى تشريد أكثر من (8100) شخص ملحق (مركز الميزان، 2013م).

تميز عدوان 2012م بأنه قصير وكانت حدة الاستهدافات العسكرية محدودة بسبب التدخلات العربية، وفي هذا العدوان تحسنت ظروف حماية طواقم الدفاع المدني ولم يكن هناك استهداف مباشر لها، وتم التنسيق بشكل غير مباشر لعمليات الاستجابة الإنسانية لبعض المناطق الحدودية والمناطق الساخنة من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر (المديرية العامة للدفاع المدني، 2012م).

يشار إلى أن المديرية العامة للدفاع المدني لم تكن لديها آليات واضحة لعمليات التنسيق بين المديرية العامة للدفاع المدني واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وحيث إن المنظمات الدولية لم تتعامل مع الدفاع المدني بعد الانقسام الفلسطيني.

وبعد هذا العدوان فتحت المديرية العامة خطوط اتصال، وتواصل التنسيق بين الدفاع المدني والمنظمات الدولية وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

3. العدوان على غزة 2014م

تعرض قطاع غزة إلى عدوان إسرائيلي غاشم في الفترة ما بين 8 تموز حتى 26 آب 2014م، واستمر (51) يوماً، أطلق الاحتلال الإسرائيلي على هذه العملية العسكرية اسم «الجرف الصامد»، بينما أطلقت عليها المقاومة الفلسطينية اسم «العصف المأكول»، وقد اعتبر العدوان الأقوى والأخطر على قطاع غزة منذ تاريخ نشأة دولة الاحتلال، حيث ألقى الاحتلال الإسرائيلي خلال هذا العدوان على قطاع غزة نحو 20 ألف طن من المتفجرات، أي ما يُعادل ست قنابل نووية، وذلك في أكثر من 10 آلاف غارة أثناء الحرب، أي أن التقديرات الأولية لحصة كل كيلومتر مربع هي أكثر من (65) طن متفجرات.

أدى العدوان لسقوط (2219) شهيداً، و(8710) جرحى، وتدمير (31,979) منزلاً، وتشريد ونزوح حوالى (45000) شخص (الميزان لحقوق الإنسان، 2015م).

تم استهداف مركبتي إسعاف وبعض الطواقم في المناطق المحيطة بعمليات التدخل والاستجابة الإنسانية لحوادث الإطفاء والإنقاذ الناتجة عن الاعتداء العسكري (المديرية العامة للدفاع المدني).

4. مسيرات العودة

بدأت مسيرات العودة الكبرى بتاريخ 30 آذار 2018م، بهدف المطالبة بإنهاء الحصار الإسرائيلي وبحق العودة للاجئين (UNRWA, 2018)، حيث نصب لاجئون ونشطاء فلسطينيون خياماً للعودة؛ تعبيراً عن تمسكهم بحق العودة، وتحقيقاً لفكرة مسيرات العودة، لتتوالى الخطوات الميدانية، إذ أنشأت «هيئة العودة» (5) مخيمات شعبية قرب السلك الزائل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1948م.

وحسب إعلام الدفاع المدني، فقد قامت طواقم إسعاف الدفاع المدني بتنفيذ (27,914) مهمة في هذه المسيرات، نقلت خلالها (2,954) إصابة إلى مستشفيات القطاع (الدفاع المدني الفلسطيني، 2020م)، وأدت هذه التدخلات إلى تهالك سيارات الجهاز ومعداته وتلفها بسرعة.

أدت هذه التدخلات أيضاً إلى استشهاد المسعف في جهاز الدفاع المدني موسى جبر عبد السلام أبو حسنين البالغ من العمر (34) عاماً جراء إصابته بعبارة نارية في الصدر (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2018م)، إضافة إلى استهداف 28 شخصاً من طواقم الإسعاف والإنقاذ في الدفاع المدني وإصابتهم أثناء تغطية مسيرات العودة وكسر الحصار (الدفاع المدني الفلسطيني، 2018م).

5. العدوان الإسرائيلي العام 2019م

استيقظ أهالي غزة صباح يوم 12 تشرين الثاني العام 2019م، على دوي انفجار بصاروخ انطلق من طائرة إسرائيلية مسيرة، استهدف قائد المنطقة الشمالية في سرايا القدس الذراع العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي في غزة بهاء أبو العطا في شقته السكنية في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، وأدى إلى استشهاده هو وزوجته.

ردت حركة الجهاد الإسلامي على هذا الاغتيال بعملية استمرت بضعة أيام أطلقت عليها «معركة صيحة الفجر»، أطلقت خلالها مئات الصواريخ على مواقع وبلدات محتلة. (الجزيرة، 2023م).

6. العدوان الإسرائيلي العام 2021م

أطلق جيش الاحتلال الإسرائيلي على هذا العدوان اسم «حارس الأسوار»، بينما سمته المقاومة الفلسطينية سيف القدس، حيث قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي المناطق السكنية بشكل عنيف، واستخدمت خلاله القنابل والصواريخ والقذائف، وألحقت الهجمات خسائر بشرية ومادية كبيرة، وتعمدت قصف الأعيان المدنية ومرافق البنية التحتية.

وكانت حصيلة هذا العدوان استشهاد (240) مواطناً، بينهم (60) طفلاً و(38) من النساء، وإصابة (1968) مواطناً، بينهم (630) طفلاً و(397) من النساء. وتضررت خلال العدوان (7680) وحدة سكنية، منها (1313) بشكل كلي و(6367) بشكل جزئي، كما تضرر (4,208,153) م² من الأراضي الزراعية. وتضررت (871) منشأة عامة، منها (189) بشكل كلي و(682) بشكل جزئي. فيما تضرر (59) مصنعاً، منها (25) بشكل كلي و(34) بشكل جزئي، و(483) من المحال التجارية، منها (141) بشكل كلي و(342) بشكل جزئي (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2021م).

نتيجة لقصف المنشآت الصناعية والتجارية والزراعية والذي شكل حاجة لزيادة الطلب على مركبات الاستجابة من إطفاء وإنقاذ خاصة في محافظتي غزة والشمال، ما تسبب في خروج مركبات الإطفاء والإنقاذ كافة للمهام في نفس اللحظة وبعض الحوادث، تمت الاستعانة بمركبات المحافظات المجاورة للسيطرة على الحوادث، وقد تعطلت المركبات أثناء الاستجابة لزيادة الضغط عليها في عمليات التشغيل، وامت الاستعانة بمركبات تزويد المياه من البلديات والقطاع الخاص لتغطية العجز وضبط زمن السيطرة على الحوادث لعدم تمدد النيران والتهام المباني والمنشآت المجاورة، مثل ما حدث في المنطقة الصناعية بمدينة غزة، من تمدد النيران بين المنشآت الصناعية، حيث تعاملت طواقم الدفاع المدني مع (616) حريقاً بالإضافة إلى تنفيذ (1167) مهمة متنوعة طيلة أيام العدوان الإسرائيلي (وحدة التخطيط والتطوير، 2021م) (الدفاع المدني الفلسطيني، 2022م).

كشف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2021 م معاناة الدفاع المدني والتحديات والصعوبات التي واجهت المديرية العامة خلال قيامها بواجباتها طيلة فترة العدوان الإسرائيلي؛ نظراً لاستنزاف قدرات الجهاز وإمكانياته المتهالكة نتيجة تتابع الاعتداءات العسكرية وعدم تطوير المعدات وتحديثها، والأزمات التي تعرض لها قطاع غزة وضعف اهتمام المؤسسات الدولية في توفير الوسائل والأدوات المطلوبة لتنفيذ مهامه خلال العدوان الإسرائيلي على غزة 2021م.

7. قصف مستودعات شركة خضير للمبيدات والأسمدة الزراعية

جرى هذا القصف خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بتاريخ 15 أيار العام 2021م، والذي نجم عنه - حسب التقارير الرسمية والحقوقية - كارثة بيئية بجميع المعايير.

الجدير ذكره أن هذه المخازن تحوي حوالي خمسين بالمئة من مجمل المواد الكيميائية

الزراعية المستخدمة في القطاع المحاصر، وهي أيضاً أكبر الشركات المتخصصة في قطاع غزة من حيث استيراد المستلزمات الزراعية، وتوجد لها مقرات إدارية وتجارية في مناطق مختلفة من القطاع، بينما المخازن والمستودعات مقرها بيت لاهيا (صورة رقم 2) (تقرير استقصائي لمؤسسة الحق، 28 أيار 2022م).



صورة رقم 2: موقع مستودعات خضير

(مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2021م)

واجه رجال الدفاع المدني مشكلة انتشار النيران وشدتها بسبب المواد الكيميائية والبلاستيكية الموجودة في المكان، ولم يتحمل طاقم الإطفاء والإنقاذ شدة الرائحة المنبعثة من الحريق رغم ارتداء أقنعة واقية. وعليه قررت قيادة الجهاز طلب تعزيز الطاقم وإمداده بأعداد إضافية من مراكز الجهاز في محافظات غزة وإمداده بكميات إضافية من المياه من بلدية بيت لاهيا، حيث كانت تصدر النيران أبخرة وغازات عند وصول مياه الإطفائية لها بسبب نوعية المواد المحترقة، ولم تستطع فرق الدفاع المدني السيطرة عليها في الأيام الثلاثة الأولى، وبعد ذلك تمكنت من السيطرة على الحريق ظناً منها أنها اُخمدت، ولكن النيران كانت تعاود الاشتعال بعيد إطفائها في كل مرة، واستمرت عمليات الإطفاء لمدة (22) يوماً.

مشكلة أخرى واجهت فرق الإطفاء للسيطرة على حرائق المواد الكيميائية، وهي عدم توفر مادة (الفوم)، وهي تستخدم في مثل هذه الأنواع من الحرائق، لذا كانت الرمال حلاً لإخماد هذه النيران، حيث نقلت البلدية حوالي (450) طناً من الرمال من أجل إطفاء الحريق، واستطاعت الطواقم السيطرة عليه بشكل كلي بتاريخ 2021/06/06م.

من جهة أخرى أصيب خلال عمليات الإطفاء اليومية حوالي (25) ضابطاً من جهاز الدفاع المدني بحروق في أنحاء متفرقة من أجسادهم (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2021م).

8. العدوان الإسرائيلي العام 2022م

أطلقت إسرائيل على هذه العملية اسم «الفجر الصادق»، وعللت اختيار تلك التسمية بأنها «لتأكيد تركيزها على حركة الجهاد التي تتخذ اللون الأسود شعاراً»، حسب بيان لجيش الاحتلال. وردت حركة الجهاد الإسلامي بعملية سمتها «وحدة الساحات»، وأطلقت خلالها مئات الصواريخ على بلدات ومدن إسرائيلية، وقالت في بيان إنها عملية مشتركة مع كتائب المقاومة الوطنية وكتائب المجاهدين وكتائب شهداء الأقصى (الجناح العسكري لحركة فتح) (الجزيرة، 2023م).

تعاملت طواقم الدفاع المدني منذ بدء العدوان حتى الإعلان عن وقف النار، مع (71) حادثة حريق و(18) حادثة إنقاذ بينما تعاملت مع (49) عملية إسعاف (الدفاع المدني الفلسطيني، 2022م).

9. العدوان الإسرائيلي العام 2023 (السهم والدرع)

استشهد في هذا العدوان الذي سمّته إسرائيل «عملية السهم والدرع» (الذي أطلق الفلسطينيون عليه اسم «معركة الثأر للأحرار») والذي شرعت في شتّه يوم 9 أيار 2023 (31) فلسطينياً، بينهم ستة أطفال وأربع نساء، وأصيب (106) فلسطينيين آخرين بجروح، بمن فيهم (36) طفلاً و(21) امرأة، حتى الساعة 12:00 ظهراً من يوم 12 أيار 2023م وفقاً لوزارة الصحة الفلسطينية (مؤسسة الحق، 2023م).

10. العدوان الإسرائيلي العام 2023م (السيف الحديدي/طوفان الأقصى)

فجر يوم السبت 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023م شنت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة عملية سمتها «طوفان الأقصى»، وردت إسرائيل على عملية المقاومة بإعلان «حالة الحرب» وأطلقت عملية عسكرية سمتها «السيف الحديدي» (الجزيرة، 2023م).

بلغ عدد الشهداء الذين وصلوا إلى المستشفيات حتى تاريخ 2023/12/06م (16,248) شهيداً، في (1550) مجزرة من بدء الحرب الوحشية، بينهم (7,112) طفلاً و(4,885) امرأة،

وبلغ عدد الشهداء من الطواقم الطبية والأطباء (286) شهيداً، ومن طواقم الدفاع المدني (32) شهيداً، ومن الصحفيين (81) صحافياً، فيما بلغ عدد المفقودين (7,600) مفقود إما تحت الأنقاض أو أن مصيرهم مازال مجهولاً، وبلغ عدد الإصابات (43,616) مصاباً (لقاء صحافي مع المتحدث باسم وزارة الداخلية بتاريخ 2023/12/6م).

11. قصف عدة مصانع في المنطقة الصناعية

ومنهما قصف مصنع فرشات فومكو في شمال قطاع غزة بتاريخ 17 أيار 2021م وكذلك في معركة طوفان الأقصى 2023م، والذي يحتوي على مواد كيميائية خطيرة تستخدم في إنتاج الفرشات.

حيث يشكل إطفاء حرائق المواد الكيميائية تحدياً لطواقم الدفاع المدني، وذلك لشدة الحرارة الناتجة، والأدخنة السامة وكذلك عدم توفر مواد الإطفاء المناسبة كالرغوة (جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، 2021م).

ثانياً: التحديات والكوارث الطبيعية

1. أزمة انقطاع الكهرباء

تفاقمت أزمة الكهرباء نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة بسبب عدم سماح إسرائيل بدخول كميات كافية من الوقود، حيث نشأت أزمة جديّة متمثلة بانقطاع التيار الكهربائي، ووصلت الأزمة إلى ذروات متفاوتة انقطعت فيها الكهرباء لفترات وصلت إلى (16) ساعة يومياً أو أكثر، وحتى التوقف التام لمحطة الكهرباء الوحيدة لفترات في 2008م، وفاقم الخلاف الفلسطيني الفلسطيني على جباية فواتير الكهرباء المشكّلة، ما دفع المواطنين للاعتماد على المولدات الكهربائية الذاتية والخاصة.

وتسبب استخدام هذه المولدات الكهربائية في سقوط العديد من الضحايا بين سكان قطاع غزة بين قتلى وجرحى، بالإضافة إلى الأضرار المادية الفادحة، وذلك بسبب الجهل في التعامل مع الوقود السريع الاشتعال، أو بسبب مشاكل في تهوية دخان العادم منها، حيث تسببت مولدات الكهرباء الصغيرة ومولدات الشوارع في حوادث اختناق أوقعت عدداً من القتلى.

2. كارثة/حادثة حريق النصيرات

نشبت حريق ضخم في مخبز البنا وسط مخيم النصيرات يوم 03/05/2020م، وانتقل إلى المحال التجارية المجاورة، وطال عدداً من المارة والسيارات، واستمرت عملية إخماد الحريق وإخلاء المصابين ساعات عدة، حيث نتج عن الحريق وفاة (25) مواطناً، وتسبب الحريق كذلك بتضرر (30) محلاً تجارياً، و(40) بسطة، و(18) مركبة، حيث قدرت الخسائر المادية بحوالى (4) ملايين دولار.

وحسب إحدى الدراسات وجد أن هناك عجزاً كبيراً وواضحاً في إمكانيات جهاز الدفاع المدني، وضعفاً في اللوائح القانونية التي تحدد إجراءات التفتيش والضبط والتحقيق والجزاءات والمخالفات (النجار وآخرون، 2020).

وحسب ورقة حقائق منشورة بعنوان (حريق النصيرات.. بين الإهمال وغياب إجراءات السلامة)، أشار تقرير لجنة التحقيق إلى:

- عدم تقيّد أصحاب المخبز بإجراءات السلامة العامة، والتي تعدّ شرطاً للحصول على الترخيص، كان سبباً رئيساً لاندلاع الحريق وانتشاره.
- تغاضي ضابط الدفاع المدني عضو اللجنة الوطنية للسلامة والصحة المدنية الذي شارك في الزيارة الميدانية للمخبر عن مخالفة المخبر فيما يتصل بالصهاريج وكمية الغاز، ولم يتخذ الإجراءات اللازمة لإزالة الخطر.
- تبين أن شركة الغاز حوّلت الصهرج من ثابت إلى متحرك دون مراعاة المواصفات الهندسية، ودون الحصول على الترخيص من جهات الاختصاص، وقامت بنقل الصهرج للمخبر بعد الحصول على إذن شفوي من رئيس قسم الأمن والسلامة في الدفاع المدني بالمحافظة.
- تبين أن دائرة الأمن والسلامة في الدفاع المدني لا تقوم بجولات تفتيش كافية على المنشآت الخطرة للتأكد من التزام أصحابها بإجراءات السلامة والوقاية من المخاطر.
- كشف تأخر طواقم الدفاع المدني في السيطرة على الحريق، وحاجتها إلى تدخل المواطنين ومعدات شركات الباطون، عن نقص الموارد اللازمة للدفاع المدني للتعامل مع الحرائق الكبيرة.
- تبين عدم وجود منظومة متكاملة لإدارة المواد الخطرة من قبل جهات الاختصاص، وكذلك عدم وجود لائحة صادرة عن وزير الداخلية والأمن الوطني بتحديد إجراءات

التفتيش والضبط والمخالفات والجزاءات الخاصة بالدفاع المدني المنصوص عليها في القرار رقم (27) لسنة 2000م (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2020م).

3. كارثة انتشار فيروس الكورونا العام 2019 - 2020م

نتج عن هذا الفيروس وانتشاره حالات وفاة وإجراءات إغلاق لمناطق واسعة أضرت بجميع القطاعات الاقتصادية والحكومية والدولية داخل قطاع غزة، إذ تركز دور الجهاز في نشر التوعية والتثقيف الطبي حول التعامل مع هذا الفيروس، وكذلك قيام وحدة الطب الوقائي بتعقيم المباني، حيث يعتبر جهاز الدفاع المدني جزءاً أساسياً في مواجهة الوباء ويعمل وفق الخطة المشتركة التي أقرتها وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة.

4. كارثة/حادثة تسرب الغاز من محطة الخزندار (التابعة لشركة نفط غزة) بتاريخ 2021/8/20م

تسربت كميات ضخمة من الغاز المسال من أحد صهاريج تخزين الغاز التابعة لمحطة الخزندار الواقعة شمال قطاع غزة في منطقة السودانية، حيث تمكنت طواقم الدفاع المدني من السيطرة على الحادث وبمساعدة من قوات الشرطة بعد عزل المنطقة وإخلائها بالكامل (الرأي، 2021م).

وأظهرت تقارير الدفاع المدني أن التسرب نتج عن عطل حدث في «صمام الأمان وتفريغ الضغط»، بسيارة نقل غاز موجودة داخل المحطة، مما تسبب في تسرب الغاز بكميات كبيرة. وأكدت الطواقم، أنه تمت إزالة الخطر والسيطرة على تسرب الغاز بنجاح بعد أن أغلقت الجهات الأمنية المنطقة المحيطة، حتى تمكن المختصون من وقف التسرب.

5. المنخفضات الجوية المتتالية على قطاع غزة كل عام

حدثت أضرار جسيمة في الممتلكات وتوقف عجلة الحياة في مناطق مختلفة من قطاع غزة نتيجة غرقها. حيث يعاني قطاع غزة من تكرار كوارث وأزمات غرق مناطق متعددة في المنخفضات الجوية في فصل الشتاء؛ نتيجة ضعف البنية التحتية لجميع مناطق القطاع في مواجهة هذه المنخفضات، بالإضافة إلى فتح الاحتلال الإسرائيلي السدود القريبة من حدود قطاع غزة بشكل مفاجئ في فصول الشتاء، والذي بدوره يتسبب بخسائر مادية كبيرة على غرار غرق الشوارع الرئيسة والفرعية في المناطق المكتظة سكانياً والمخيمات

والمناطق الزراعية وتفاقم أزمة تضرر البنى التحتية المنهارة أصلاً، كما تشمل الأضرار المدارس والتلاميذ والمرافق العامة والخاصة، وتتسبب في تفاقم معاناة الأسر الفقيرة التي تواجه الشتاء أصلاً بإمكانات ضئيلة ومحدودة.

6. فاجعة حريق عائلة أبو ريا

وقع حريق بتاريخ 2022/11/17م، أودى بحياة (21) شخصاً من عائلة واحدة في منطقة تل الزعتر بجوار مسجد حيفا في معسكر جباليا بمحافظة شمال قطاع غزة.

وأظهر بعض التقارير أن الحريق ناتج عن سوء استخدام أحد أفراد العائلة المنكوبة لمادة البنزين خلال مراسم الاحتفال بقدوم أحد أفراد عائلته من رحلة سفر خارجية (دنيا الوطن، 2022م).

7. مشكلة نقاط بيع الغاز العشوائية

وهي ظاهرة انتشار مئات نقاط بيع غاز الطهي المسال في مناطق سكنية عشوائية دون الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات ذات الاختصاص، ودون الالتزام بأدنى معايير السلامة والأمن التي تنص عليها القوانين والتشريعات الفلسطينية، نتج عنها العديد من الحوادث والحرائق والانفجارات التي أدت إلى وفيات وإصابات وأضرار في الممتلكات العامة والخاصة.

قامت طواقم مشتركة من إدارة السلامة والوقاية بمديرية الدفاع المدني، وإدارة المباحث العامة بالشرطة، والإدارة العامة للبترو، وبالتعاون مع عدد من البلديات، بتكثيف جهود ضبط وإغلاق هذه النقاط خلال الفترة الأخيرة وتقديم أصحابها للنيابة لاتخاذ المقتضى القانوني بحقوقهم، مع العلم بإصابة أربعة من موظفي الدفاع المدني أثناء قيامهم بإخماد أحد الحرائق التي اندلعت في إحدى النقاط ونتج عنها انفجار بعض أسطوانات الغاز في النصيرات (الدفاع المدني الفلسطيني، 2023م).



إمكانات الدفاع المدني في القطاع

أولاً: البنية الهيكلية للدفاع المدني

يتكون جهاز الدفاع المدني من مدير عام ويتبعه ثلاثة مساعدين يشرفون على مجموعة من الإدارات ومجموعة من الإدارات التابعة للمدير العام بشكل مباشر.

تحقيقاً للمهام المنوطة بالمديرية العامة للدفاع المدني وفقاً لقانون رقم 3 للعام 1998م، شكلت المديرية هيكلية تنظيمية تراعي الأهداف والمهام والتدابير الوقائية كافة ومهام الاستجابة للحالات الطارئة وذلك وفق الإدارات والوحدات التنظيمية الآتية:

- إدارة العمليات المركزية: وهي التي تقوم بتنظيم مهام الدفاع المدني من عبر تلقي الشارات والبلاغات وتوجيه طواقم الدفاع المدني بشكل فوري إلى منطقة الحدث، ويوجد لها طاقم يعمل وفق التوزيع الجغرافي للمحافظات.
- إدارة الأمن والسلامة: وهي الإدارة المسؤولة عن التدابير الوقائية المسبقة للتعامل مع المخاطر والحد منها عبر توجيه أصحاب المؤسسات والشركات ومحطات الوقود والغاز إلى ترتيب الضوابط الهندسية، التي قد تُعد مصدراً للخطر ومعرضة لوقوع الحوادث الصناعية بشكل مفاجئ، ويتم منح التراخيص اللازمة لها بعد التفتيش الدوري والرقابة المستمرة وتعمل على مطابقة هذه المؤسسات للأنظمة ولوائح الأمن والسلامة التي نص عليها القانون.
- إدارة الإطفاء والإنقاذ: هي الإدارة المعنية بالإشراف على أعمال الإطفاء والإنقاذ في الظروف الاعتيادية وفي أحوال الكوارث والطوارئ؛ من أجل حماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم ومقدرات الوطن، وتعمل على بناء الكادر البشري المدرب والمجهز بالمعدات اللازمة

لطواقم الإطفاء والإنقاذ بالمحافظات في الحوادث الكبرى إذا عجزت عن السيطرة أو إذا كان من المؤكد عجزها، وتشترك في إعداد مناورات الطوارئ والتجارب الوهمية وتنفيذها؛ واختبار مدى جاهزية طواقم الإطفاء والإنقاذ المختلفة للتدخل السريع.

- إدارة الإسعاف والرعاية الأولية: هي الإدارة المعنية بتخطيط وتنظيم وتوجيه خدمات الاسعاف والطوارئ في الميدان أوقات السلم والحرب، وتقديم خدمات الرعاية الصحية لمنتسبي الجهاز كافة، ومتابعة تحسينها، وتعنى بتقديم الخدمات الإسعافية الفورية لرجال الدفاع المدني العاملين في الميدان وتنفيذ مهام مرافقة طواقم الدفاع المدني أثناء مهماتهم الميدانية لتأمين سلامتهم والتعامل ميدانياً مع الإصابات وتعد المستجيب الثاني لنداءات استغاثة المواطنين بعد الهلال الأحمر الفلسطيني.

- إدارة المحافظة: وهي الإدارة الميدانية التي تشرف بشكل مباشر على الاستجابة المباشرة وفق التوزيع الجغرافي والمكاني ونطاق الاختصاص لمراكز الدفاع المدني البالغ عددها 18 مركزاً، وتتكون من هيكلية بها مراكز الإطفاء والإنقاذ وخدمات الإسعاف، ومراكز خدمة الأمن والسلامة، وغرف العمليات الفرعية، وتكون مسؤولة عن تنظيم أعمال الدفاع المدني والاستجابة العاجلة في المحافظة.

مراكز الدفاع المدني المنتشرة في قطاع غزة

■ إدارة محافظة شمال غزة

- مركز بيت حانون.
- مركز بيت لاهيا.
- مركز جباليا.

■ إدارة محافظة غزة

- مركز الرمال.
- مركز التفاح.
- مركز الشيخ رضوان.
- مركز تل الإسلام.
- مركز المنطقة الصناعية.

■ إدارة محافظة الوسطى

- مركز البريج.
- مركز دير البلح.
- مركز الزهراء.

■ إدارة محافظة خان يونس

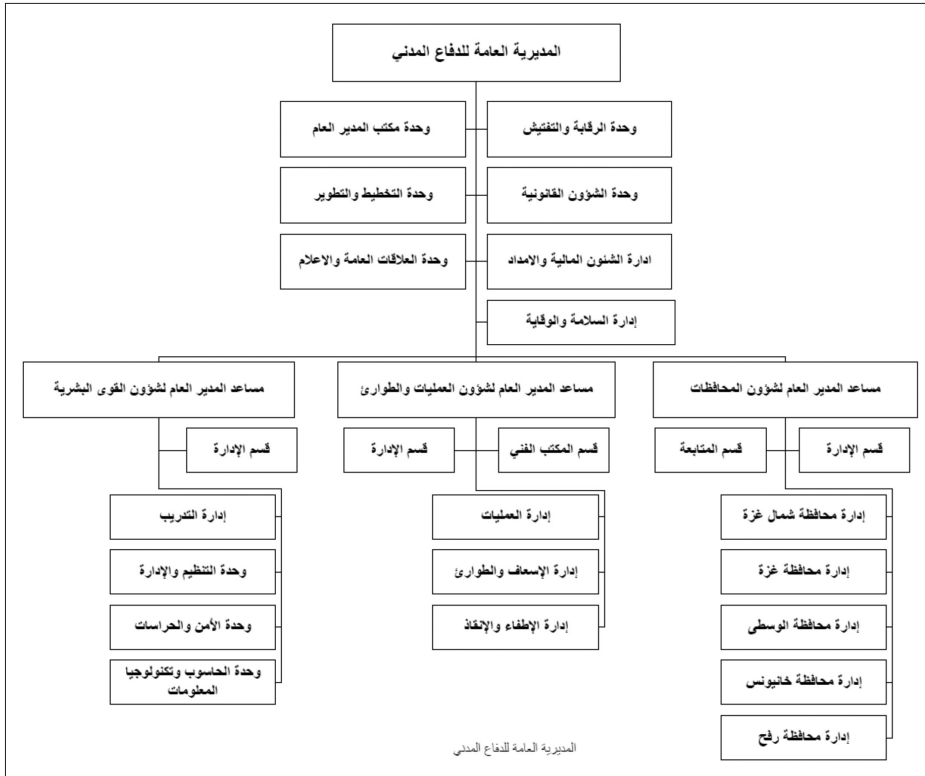
- مركز القرارة.
- مركز بني سهيلا.
- مركز خان يونس.

■ إدارة محافظة رفح

- مركز معبر رفح.
- مركز تل السلطان.
- مركز رفح.
- مركز الأندلس.

- **الوحدات والإدارات المساندة:** لتحقيق الاستجابة الأمثل يوجد العديد من الإدارات العاملة في المديرية تقدم خدمات الإسناد لطاخم الاستجابة والطواقم الميدانية، وهي: إدارة الإمداد والشؤون المالية، إدارة التدريب، وحدة التنظيم والإدارة، وحدة الأمن والحراسات، وحدة التخطيط والتطوير، وحدة الشؤون القانونية، وحدة الرقابة والتفتيش، وحدة مكتب المدير العام، وحدة الرقابة والتفتيش، وحدة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات.

مما سبق يتضح أن الدفاع المدني يوجد فيه (4) إدارات مركزية تهتم في التدابير الوقائية والعلاجية والاستجابة والتخطيط للأزمات والكوارث، و(5) إدارات موزعة على المحافظات تختص في الاستجابة الميدانية وفق التوزيع الجغرافي لنطاق الاختصاص، و(10) وحدات وإدارات تعمل على تحقيق الدعم والإسناد والتوعية المجتمعية والصيانة وتوفير المستلزمات والاحتياجات والتخطيط العام للجهاز وفق المهام المكلف بها من المديرية العامة للدفاع المدني. (صورة رقم 3) (وحدة التنظيم والإدارة، 2018).



صورة رقم (3): هيكلية المديرية لعامة للدفاع المدني الفلسطيني في قطاع غزة

(المصدر: وحدة التخطيط والتطوير، 2023م)

ثانيا: الكادر البشري

فيما يتصل بالكوادر البشرية العاملة في جهاز الدفاع المدني، فقد بلغ عددهم حوالي (860) موظف، وهم منقسمون بين موظفين إداريين وموظفين يعملون في الميدان، بينما ينص العرف الدولي عن حاجة كل ألف نسمة من المواطنين لرجل دفاع واحد، ما يعني أن القطاع بتعداداته الحالي يحتاج لنحو (2300) رجل إطفاء. وأوضح أن نسبة العجز في الكوادر البشرية بغزة تصل إلى حوالي الضعفين (صورة رقم 4)



صورة رقم 4: عدد رجال الدفاع المدني لكل نسمة

المصدر: (متراس، 2022م)

تطوير قدرات الكادر البشري

يتم تنفيذ العديد من الدورات التأهيلية والتطويرية لطواقم الدفاع المدني، ويشارك فيها المؤسسات المحلية، في حين الدورات الخارجية تحتاج إلى موافقة من قبل الصليب الأحمر. ويقوم أداة الدفاع المدني بالتعاون مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية للمساهمة في بناء قدرات كوادر الدفاع المدنية مثل مؤسسة «أحباء ماليزيا». يلاحظ ان وتيرة عقد الدورات المتخصصة الخارجية بطيئة، إضافة الى انها تتطلب موازنات مالية، لا يستطيع الدفاع المدني توفيرها.

الموازنة المالية

يتم صرف الموازنة على صيانة المعدات، بدلا من أن تكون تشغيلية لأغراض التدريب والتثقيف وتقديم الخدمات» بدلا من صرفها على صيانة المعدات المتهاكة.

ثالثا: الإمكانيات اللوجستية

يبلغ عدد المراكز في قطاع غزة يضم نحو (18) مركزاً للدفاع المدني على مستوى المحافظات الخمس، بحيث تم توزيعها بما يضمن خصوصية كل منطقة من التعداد والتوسع السكاني.

وتحتاج كل محافظة تحتاج لوجود (3 - 5) مراكز كي يتمكّن جهازه من تقديم الخدمات والاستجابة في الوقت المناسب.

عدد المركبات وحالتها

يقدر عدد المركبات الموجودة لدى الدفاع المدني بنحو (31) مركبة إطفاء وإنقاذ مُتهالكة، لم يتم تحديثها أو استبدالها أو تجديدها، حيث دخلت الخدمة منذ العام 1994م. ويتوجب أن يتم استبدالها مرة كل (5 - 6) سنوات؛ وذلك لمواكبة حالة التطور والنقلات النوعية التي تدخل عليها كي تنسجم مع الواقع. وتمنع إسرائيل دخول المركبات إلى القطاع، ما يضطر الدفاع المدني للتعامل مع الإمكانيات القليلة الموجودة والمركبات المهترئة التي يجب أن تخرج من الخدمة منذ زمن.

السلام الهيدروليكية

يملك الدفاع المدني نحو (4) سلام هيدروليكية فقط تُقدّم خدماتها للقطاع كافة، في حين أنها تعمل بالطرق البدائية بجودة ضعيفة، لم يتم تحديثها منذ 1994م. إضافة إلى تعطل سلّم وخروجه عن الخدمة منذ فترة، حيث لم يتمكن الجهاز من صيانته لعدم توقّر القطع اللازمة له كما تمنع إسرائيل دخولها.

وتبلغ سعة صهاريج المياه الخاصة بمركبات الإطفاء المتوقّرة، وتبلغ سعة كل واحد منها تتراوح بين (3 - 5) آلاف لتر فقط، فيما تقدّر السعة المطلوبة بنحو (15) ألف لتر. ويوجد صهريج واحد فقط في القطاع بسعة 15 ألف لتر، وصل إلى غزة من قطر العام 2019م. ويذهب ما نسبته (90%) من هذه الموازنة يذهب لصيانة المركبات المهالكة بشكل يومي.

واكد زكريا المدهون على ان جهاز الدفاع المدني بحاجة شديدة لتوفير المستلزمات الآتية:

- آليات ثقيلة مثل (كباشات وبواقر وقواديج).
- مركبات إطفاء وإنقاذ وإسعاف مجهزة بكامل العتاد من أجهزة البحث عن مفقودين.
- أجهزة لتفتيت الخرسانة.
- أجهزة رفع هيدروليكية.
- مضخات مياه وخراطيم ومولدات كهربائية.

- مناشير كهربائية.
- خوذ حماية للرأس.
- أدوات التنقيب مثل (الكريك ومطارق الباطون والفؤوس).
- أجهزة أكسجين وأسطواناتها.
- مقص/ فتاحة (مزدوجة) طراز CT5117/CT5111 وهو «جهاز هيدروليكي متعدد الاستخدام يستخدم في عمليات الإنقاذ لفتح الأبواب وقص الألواح الفولاذية.
- مباعد هيدروليكي تلسكوبي «متعدد الاستخدام لعمليات الإنقاذ».
- فتاحة هيدروليكية تعمل بنظام الخرطوم الواحد (CORE).
- مقطورات إطفاء الحريق بالمسحوق الكيماوي الجاف.
- مقطورات مكافحة الحريق مياه/ فوم.
- مقطورة الإطفاء باتلر ذات التصريف العالي «هي منصة مقطورة متنقلة لمكافحة الحرائق قادرة على حجم كبير من التدفق وتصل إلى ارتفاعات من الصعب تحقيقها مع المعدات التقليدية».
- طلسمات إطفاء الحريق زيجلر «ذات قدرة تصريف فائقة قدرها 2000 لتر/دقيقة عند (8) بار من عمق سحب 3 أمتار.
- مدافع امباسدور «مدفع مثبت على مقطورة مصمم لتلبية الاحتياجات الصناعية الحديثة ومكافحة الحرائق والحماية».
- قاذف مياه يدوي متعدد الأغراض طراز TYPHOON 230 و 400 و 950، يستخدم بكفاءة عالية في عمليات مكافحة الحريق وإطفائه، والتبريد وإزاحة الأدخنة، ويعتبر القاذف من المعدات الأساسية بسيارات ومقطورات الإطفاء.
- كشافات إنارة وكمامات ضد الغازات السامة.
- حبال إنزال لعمليات الإنقاذ وسلام هوائية وقفازات عازلة للكهرباء وقفازات عمل.

معدات الإسعاف

يقدم جهاز الدفاع المدني في غزة خدمات الإسعاف ونقل المرضى من خلال إدارة الإسعاف والرعاية الأولية، حيث تُعدّ المستجيب الثاني لنداءات استغاثة المواطنين بعد الهلال الأحمر الفلسطيني. وذكر المدهون بحاجة هذه الإدارة إلى المعدات والآليات الآتية:

- توفير سيارات الإسعاف المجهزة، فهم يعانون من قلة عددها ومعداتكم كحاملات نقل المريض والتي تنقسم إلى حمالة نقل يدوي وحمالة نقل بعجلة وهي الحمالة الرئيسة، وأجهزة التنفس والتي لا يمكن الاستغناء عنها وما يلحقها من أجهزة تستخدم مع أسطوانة الأكسجين وأجهزة شفط السوائل وأجهزة قياس نسبة الأكسجين في الدم وأجهزة مراقبة.
- جهاز التبيب الرغامي الذي يستخدم في حالات الانسداد الكلي لمجرى التنفس.
- أجهزة تثبيت المصاب كمشيت الرقبة ولوح ظهر طويل ولوح ظهر قصير.
- رباط العنكبوت.
- مساند الرأس لتثبيت الرأس مع الرقبة.
- معدات تثبيت الكسور وهي الجبائر بأنواعها.
- معدات إيقاف النزيف ومستلزمات أخرى مثل ضمادات الجروح والمحاليل.

واختتم ذكريا المدهون تقريره بأن جميع المستلزمات التي تم ذكرها تصبح بلا قيمة إن لم تتوفر سيارات إطفاء وإنقاذ وإسعاف مناسبة حتى يتم استخدام هذه المعدات فيها واحتواؤها.

تأثير نقص الإمكانيات اللوجستية

في السياق، قال بصل إن عدد المراكز والمركبات الموجودة بغزة لا يُلبّي حجم الاحتياج المطلوب والتدخل اللازم في حال الأزمات والكوارث والاعتداءات الإسرائيلية. وأوضح أن طواقم الدفاع المدني تعجز عن التحرك لتلبية الاستغاثات كافة خلال فترة الحروب حينما يتم استهداف أكثر من موقع، مشيراً إلى أنهم يعطون الأولوية للحدث الأشدّ خطراً. كما تؤدي قلة الإمكانيات إلى حرمان المواطنين من الحصول على كامل الخدمات، خاصة خلال فترة الحروب، ما يتسبب بوقوع ضحايا في صفوفهم، وفق قوله. وعن البدائل التي تستخدمها طواقم الدفاع المدني، قال بصل: «أدوات معدّات يدوية كالمهذّات والمجرّفة البدائية».

وأكد «شريز» أن المعدات التخصصية لرجال الدفاع المدني هشة ومتهاكلة حسب المعايير الدولية، ويمنع الاحتلال دخولها منذ العام 2007م، بحجة ازدواجية الاستخدام.

وحول الأجهزة التي يمنع الاحتلال دخولها لرجال الدفاع المدني، بيّن «شريز» خلال حديثه لـ «زوايا» أن هناك العديد من الأجهزة مثل جهاز الأكسجين وتنقية الأبخرة السامة والأقنعة الواقية وكاشف الأحياء تحت الأنقاض وفرشات الهواء وغيرها، والتي من خلالها يستطيع رجل الإطفاء الدخول إلى الشقق المحروقة وإنقاذ العالقين.

إضافةً إلى ذلك، فإن الاحتلال ما زال يمنع دخول البديل الواقية من النيران إلى قطاع غزة، بحسب «شريز» الذي أوضح أن الدفاع المدني طلب من المؤسسات الدولية الضغط على الاحتلال من أجل إدخالها، إلا أن الأخير رفض التعامل بحجة أنها تستخدم بشكل ازدواجي (أعمال مدنية وعسكرية).

وطال المنع أيضاً سيارات الإسعاف ومعدات الرفع والحفر ومضخات المياه المطلوبة للاستجابة لحالات غرق الأحياء والمناطق إضافة إلى منع إدخال أذرع التدوير إلا بتصريح إسرائيلي (الحياة الجديدة، 2016).

ويشكو المسؤول الفلسطيني من عدم توفر المعدات التخصصية للتعامل مع فصل الشتاء ما يعيق عمل طواقم الدفاع المدني خاصة في المناطق التي يرتفع فيها منسوب مياه الأمطار. وأضاف إن الطواقم تعمل ضمن إمكانيات متواضعة بوساطة نحو (10) مضخات لشفط المياه، القديمة والمتهاكلة والمفترض أنها خرجت من الخدمة منذ زمن.

وبيّن أن قطر قد زوّدت القطاع سابقاً بـ 3 مضخات شفط مياه ذات قطر كبير، لتسهيل عمل الدفاع المدني، لافتاً إلى أن هذا العدد غير كافٍ لتغطية محافظات القطاع الخمس. وذكر أن العجز في المعدات يهدد الخدمات المقدّمة، مضيفاً: «يجب توفير أكثر من مضخة شفط مياه حديثة لكل محافظة». في العام 2019م سلّمت قطر عدداً من المركبات ومعدات الإطفاء الخاصة والمجهزة للدفاع المدني بغزة، حسب اللجنة القطرية لإعادة إعمار القطاع.

تعليق إدارة الدفاع على نقص الامكانيات

بناء على ما تحدث به الناطق باسم الدفاع المدني الرائد محمود بصل والعميد محمد شريز مدير إدارة الإمداد والشؤون المالية في الدفاع المدني، والسيد زكريا المدهون والذي يعمل في دفاع مدني غزة، فإن جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة يواجه مجموعة من المعوقات

والتحديات التي تؤثر على أدائه للأعمال والمهام التي تقع ضمن اختصاصاته ومنها:

- قلة عدد الكوادر البشرية.
 - تهالك المعدات والآليات وما ينتج عنه من إنفاق دائم على الصيانة.
 - قلة عدد مراكز الدفاع المدني المنتشرة في القطاع.
 - شح الموارد المالية والإنفاق الحكومي.
- وبناء على المستجدات الميدانية في الحرب الأخيرة وما تعرض له جهاز الدفاع المدني من قصف للمقرات والآليات واستشهاد (32) من كوادره، بالإضافة الى تنفيذه لأكثر من (20,000) مهمة من أول معركة طوفان الأقصى التي بدأت في 2023/10/7م.
- وانطلاقاً مما سبق، فإننا نرى أن جهاز الدفاع المدني بحاجة إلى إعادة إعمار متكاملة، وعليه يجب التقيد بجميع الإرشادات الواردة في الدليل التالي الخاص بلائحة فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة. ونظراً لخصوصية الكوارث التي يمر بها القطاع وأبرزها الحروب، يجب تجهيز الدفاع المدني الفلسطيني في قطاع غزة بأليات ثقيلة لرفع الأنقاض (جرافات وكباشات).

زمن الاستجابة

يسعى الدفاع المدني في قطاع غزة لتعجيل زمن الاستجابة من (8) دقائق الى (4-5) دقائق، وتطوير المعدات المتهالكة في الورش المحلية، حتى تصل المواطن بالمعايير المطلوبة وإعطاء الخدمة المناسبة، وحول آلية «سرعة الاستجابة» يتم تحويل الإشارة المستلمة حول وجود حادث فوراً، ويتم حساب زمن الاستجابة من وقت استلام الإشارة إلى تواجد عناصر الدفاع المدني في الحدث. وتابع شيرير «نسعى لأن نزيد أعداد عناصر الدفاع المدني والسيارات العاملة ودوريات عاملة على مفترقات الطرق لزيادة معدّل الاستجابة ووصول مكان الحدث بأقصى سرعة».

الدليل الإرشادي لللائحة فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة

استكمالاً لتحليل الفجوة لواقع عمل جهاز الدفاع المدني الفلسطيني في قطاع غزة، فقد تم تقييم واقع عمل الجهاز ولوحظ عجز كبير في عدد الآليات، وشح المعدات التخصصية وقلة عدد الكوادر البشرية مقارنة بالمعايير العالمية.

وللوصول إلى الحالة المثالية في تجهيز مراكز الدفاع المدني كان لا بد من الاطلاع على معيار عالمي لهذه الغاية، من أجل ذلك تم اقتراح الدليل الإرشادي السعودي الخاص بلائحة تجهيز فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة كمرجعية معيارية للسير على نهجها في تصويب وضع الجهاز والوصول به إلى الوضع المثالي.

يهدف هذا الدليل الإرشادي لللائحة فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة، والذي مصدره الإدارة العامة للدفاع المدني السعودي والمبني على معايير الجمعية الأمريكية للوقاية من الحريق NFPA، إلى تحديد ضوابط وإجراءات إنشاء وتكوين فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة مكتملة التجهيز بشرياً وآلياً وفق مواد هذه اللائحة.

حيث تبين بعد التواصل مع الإخوة في جهاز الدفاع المدني الفلسطيني في غزة، أن تجهيز مراكز الدفاع المدني يعتمد بشكل عام على الكوادر السعودية الخاصة بالإطفاء والإنقاذ المشتقة من معايير الجمعية الأمريكية للوقاية من الحريق NFPA.

وسيتم سرد المواد التي يحتويها الدليل الإرشادي، والتي تُعد معياراً قياسيًّا لتأسيس مراكز الدفاع المدني وتجهيزها بفرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة، حيث يمكن للإدارة العامة للدفاع

المدني في قطاع غزة مواءمتها مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في فلسطين، وسوف يتم إرفاق هذا الدليل الإرشادي بالتقرير وذلك لاحتوائه على شرح تفصيلي للمواد التي سيتم ذكرها.

تهدف اللائحة والتي تتكون من (20) مادة إلى وضع ضوابط وإجراءات إنشاء وتكوين فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة في المنشآت مكتملة التجهيز بشرياً وآلياً وهي:

مادة (1) التعاريف.

مادة (2) نطاق تطبيق اللائحة.

مادة (3) تصنيف الفرق.

تصنف الفرق حسب نشاط المنشأة بحيث يكون الحد الأدنى لتشغيل الفرقة (12) شخصاً مؤهلين لتنفيذ عمليات الإطفاء والإنقاذ، وتكون للمنشأة حرية تنظيم أوقات العمل، حيث لا تقل عن ثلاث ورديات بمعدل (4) أشخاص في كل وردية، مع عدم الإخلال بشرط الحد الأدنى للموظفين الأساسيين المفرغين بالفرقة والمحددة بـ (4) أشخاص يجوز للمنشأة الاستفادة من الموظفين غير المتفرغين لأعمال الإطفاء والإنقاذ داخل المنشأة للمساعدة على مدار الساعة مع عدم الإخلال بشروط التأهيل والتجهيز والتدريب، حيث يقابل كل موظف متفرغ عدد (3) أشخاص غير متفرغين موجودين داخل المنشأة خلال فترة الوردية.

مادة (4) مقر الفرق

يجب اختيار موقع مناسب داخل المنشآت، حيث تتمكن الفرقة من الوصول إلى جميع مرافق المنشآت المختلفة بأسرع وقت ممكن، وأن تكون الطرق المؤدية لجميع تلك المرافق خالية تماماً من أي عائق طبيعي وصناعي مع مراعاة الضوابط الآتية عند اختيار موقع الفرقة:

- أن يكون في منطقة تتوسط المنشأة.
- أن يكون على شارع رئيس داخل المنشأة.
- أن يكون موقع مقر الفرقة خالياً من كل ما يعيق حركتها في جميع الاتجاهات.
- أن يطلق على المقر اسم (فرقة الإطفاء والإنقاذ الخاصة).

مادة (5) المواصفات الإنشائية لمقر الفرقة

يجب تطبيق اشتراطات كود البناء السعودي على مباني تلك الفرق وفي حالة عدم توفر المواصفات السعودية يتم اللجوء للمواصفات العالمية الواردة بالمادة رقم (1) البند الثالث: يتضمن مقر الفرقة ما يأتي:

- المكاتب الإدارية.
- مقر للمبيت.
- مطبخ وصالة الطعام.
- غرفة عمليات.
- جناح للصيانة والغسيل.
- استراحة لأعضاء الفرقة.
- مواقف لسيارات الإطفاء والإنقاذ.
- خزان ماء لا تقل سعته عن (40م³).
- جناح ومساحة خاصة للتدريب.
- مستودع لمعدات الإطفاء والإنقاذ وقطع الغيار.
- منطقة خاصة بخزائن الأفراد المخصصة لحفظ الملابس ومعدات الوقاية الشخصية.
- أن تكون هذه المنشأة مصممة تصميماً هندسياً يُسهل عملية وصول الآليات الموضحة بالمادة رقم (6) إلى أجزاء المنشأة كافة، ويمكن أن تقوم فرقة الإطفاء بعملها في إطفاء الحرائق في المنشآت المنصوص عليها في المادة رقم (2) عبر استخدام العاملين للتجهيزات الثابتة مثل (حنفيات الحريق وخراطيم المياه في المنشآت) مع العمل على القيام بأعمال الإنقاذ الضرورية، وتحديد مصادر للتزود بمياه الإطفاء بما يكفل استمرار أعمال الإطفاء عند الحاجة.

مادة (6) الآليات

1. عربية إطفاء

الفتة	قدرة المضخة	سعة الخزان	التقنية المستخدمة
الفتة (أ) عربة الإطفاء والإنقاذ المزدوجة	كفاءة المضخة بالضغط العادي: 1250 جالوناً/ بالدقيقة عند ضغط 150 رطلاً/ البوصة المربعة كفاءة المضخة بالضغط العالي: 625 جالوناً/ بالدقيقة عند ضغط 250 رطلاً/ البوصة المربعة	سعة خزان الماء لا تقل عن 1000 جالون سعة خزان الرغوة لا تقل عن 150 جالوناً	التقليدية
الفتة (ب) عربية الإطفاء المتوسطة	كفاءة المضخة بالضغط العادي: 750 جالوناً/ بالدقيقة عند ضغط 10 بار كفاءة المضخة بالضغط العالي: 100 جالون/ بالدقيقة عند ضغط 40 بار	سعة خزان الماء لا تقل عن 150 جالوناً سعة خزان الرغوة لا تقل عن 30 جالوناً	التقليدية
الفتة (ج) عربية الإطفاء الصغيرة	كفاءة التشغيل لا تقل عن 50 لتراً/الدقيقة عند ضغط 100 بار	سعة خزان الماء لا تقل عن 1000 لتر سعة خزان الرغوة لا تقل عن 50 لتراً	الهواء المضغوط

ملاحظة

- يتم تحديد الفتة استناداً إلى دراسة تحليل المخاطر ومدى التزام المنشأة بأنظمة السلامة وإجراءاتها.
- تجوز الاستعانة بما يحقق كفاءة المعدات الموضحة أعلاه من التقنيات الحديثة مثل تقنية الهواء المضغوط أو أي تقنية يتم اعتمادها مستقبلاً على أن توضح المواصفات الرسمية بذلك.

المواصفات الواردة

- عربية إنقاذ.
- صهريج ماء لا تقل سعته عن 12م³ (حسب الحاجة).
- عربية سلام (عند الحاجة).
- أي عربية تخصصية أخرى يتطلب الأمر توفيرها على أن تدعم بدراسة تحليل المخاطر.
- يجوز بعد موافقة المديرية العامة للدفاع المدني توفير عربية أو معدة تحقق أكثر من وظيفة بشرط أن لا يخل ذلك بالمواصفات الأساسية للوظيفة.

- في المنشآت التي لا تتطلب آليات لنقل التجهيزات والطاقل بسبب محدودية المساحة وقصر مسافة الانتقال يمكن الاستعاضة عن العربات المتحركة بمعدات محمولة أو ثابتة وفق دراسة استشارية خاصة وبعد موافقة المديرية العامة للدفاع المدني خطياً وتحت مسؤولية المنشأة لتطبيق ما ورد فيها.
- مراعاة وجود وكيل أو جهة في المملكة لتوفير الصيانة وقطع الغيار في وقت مناسب مع توفير آلية بديلة قدر الإمكان لضمان استمرار العمل.

على أن يتوفر فيما سبق المواصفات الآتية:

- أن يكون تصميم المركبة وتصنيعها وتجهيزها بما يتوافق مع أحدث المعايير الأوربية (EN) أو المعايير الأميركية (NFPA) أو ما هو معتمد لدى المديرية العامة للدفاع المدني.
- يجب أن تكون الشركة المصنعة حاصلة على شهادة الآيزو (ISO9001-ISO14001).
- أن تكون سعة الربط في جميع المداخل والمخارج للمضخات والخراطيم والخزانات على النظام الأميركي (N.S.T) لكي تتوافق مع آليات المديرية العامة للدفاع المدني السعودي في حال الإسناد.
- يجب أن يكون نظام السير مطابقاً لشروط ومواصفات الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس.

مادة (7) التدريب

يجب على المنشأة إخضاع العاملين في مجال الإطفاء والإنقاذ للتدريب المستمر في مقر العمل وفي المراكز المتخصصة والمرخصة من قبل الجهات ذات العلاقة داخل المملكة، بعد موافقة المديرية العامة للدفاع المدني على البرامج عندما يتطلب الأمر حسب المعايير المعتمدة.

مادة (8) الترخيص

- على المنشأة الحصول على تصريح تشغيل فرق إطفاء وإنقاذ عند اكتمال الشروط قبل بدء تشغيل الفرق من قبل مديرية الدفاع المدني بالمنطقة.
- عند التعاقد مع مشغل يلزم أن يكون المشغل مؤهلاً للتشغيل، مع إدراج نشاط تشغيل

فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة ضمن سجله التجاري والتزامه بإصدار رخصة تشغيل لكل فرقة يقوم بتشغيلها على حدة.

- على الجهات المختصة عدم منح أو تجديد أي ترخيص بناء وتشغيل للمنشآت الواردة في المادة (2) من هذه اللائحة إلا بعد استيفاء مخططاتها الهندسية وفقاً لما جاء في هذه اللائحة وبعد موافقة مديرية الدفاع المدني بالمنطقة.

مادة (9) تجهيزات أفراد فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة

تلتزم المنشأة بتجهيز فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة بالملابس والمعدات والتجهيزات الوقائية الشخصية كافة اللازمة لقيام تلك الفرق بواجباتها على أكمل وجه، وفقاً لأحدث المعايير العالمية (المعايير الأوروبية EN أو المعايير الأمريكية NFPA) أو ما هو معتمد لدى المديرية العامة للدفاع المدني.

مادة (10) شروط اختيار أفراد فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة

يجب اختيار أفراد فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة وفق الشروط الآتية:

- ألا يقل العمر عن 18 سنة.
- أن يكون لائقاً صحياً وبدنياً.
- ألا يقل المستوى التعليمي عن الثانوية أو ما يعادلها.
- أن يكون قد اجتاز بنجاح اختبارات المعرفة والمهارة المهنية (Knowledge & Skills) الخاصة بتخصصه وفقاً لضوابط ومعايير الهيئة الوطنية للحماية من الحريق، وتقدم الاختبارات وتقيم من جهة معتمدة لدى المديرية العامة للدفاع المدني.
- ألا يكون قد حكم عليه بحد شرعي أو بالسجن في جريمة تخل بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

مادة (11) واجبات ومهام الفرق:

الواجبات الإدارية:

- دراسة المنطقة الواقعة تحت إشراف الفرق داخل المنشأة للتعرف إلى أنشطة المنشأة والمخاطر المحتملة لتلك الأنشطة، ومصادر المياه ومواقعها، والطرق داخل المنشأة وتحديد على خارطة توضع في غرفة التحكم في المنشأة وغرفة عمليات فرقة الإطفاء والإنقاذ الخاصة.
- التأكد من جاهزية واستعداد تلك الفرق بصفة يومية.
- وضع الخطط التفصيلية اللازمة لعمليات الإطفاء والإنقاذ بمرافق المنشأة المختلفة.
- التنسيق مع مديرية الدفاع المدني بالمنطقة لتحديد وتنفيذ مهام ومسؤوليات رئيس فرقة الإطفاء ورئيس فرقة الإنقاذ ونائيهما كل على حدة ورؤساء مجموعات الإطفاء والإنقاذ قبل وأثناء وبعد وقوع الحدث.
- التنسيق مع مديرية الدفاع المدني في المنطقة، لرسم وتنفيذ خطة طوارئ فرضية شاملة لعمليات الإطفاء (مكافحة الحريق) والإنقاذ.
- التنسيق مع الجهات التدريبية المتخصصة المصرح لها، لإعداد وتنفيذ برامج تدريبية على رأس العمل لفرق الإطفاء والإنقاذ في المنشأة.
- التنسيق مع مديرية الدفاع المدني في المنطقة لرسم آلية للتدخل السريع للمشاركة إذا لزم الأمر في مواجهة حالات طوارئ الإطفاء والإنقاذ.
- القيام بجميع المهام الإدارية التي توكل للفرقة وتتطلبها طبيعة العمل في نطاق الاختصاص.

الواجبات الفنية

(إجراءات التشغيل)

- مباشرة عمليات الإطفاء والإنقاذ داخل حدود المنشأة.
- إصدار تصاريح العمل المهنية والخطرة، يتم التنسيق في ذلك مع الجهة المعنية بالمنشأة «إدارة الأمن والسلامة» بعد اعتماد المديرية العامة للدفاع المدني آليه اصدار مثل هذه التصاريح من قبلهم.
- عمل التشغيل الدوري للآليات والمعدات والتجهيزات المتوفرة لدى الفرقة طبقاً لبرامج التشغيل الخاصة للآليات والمعدات.

- عمل الصيانة الدورية لآليات وتجهيزات الفرقة كافة طبقاً لبرامج الصيانة للآليات والمعدات.
- إتقان العمل والتشغيل على آلات وتجهيزات الفرقة المتوفرة كافة.
- معرفة إمكانيات الآليات والتجهيزات المتوفرة، والتأكد من قدرة أفراد فرقة الإطفاء والإنقاذ الخاصة على تشغيل الآليات والمعدات والتجهيزات المتوفرة بالمنشأة.
- إعادة أوضاع الفرقة لحالتها الطبيعية بعد الانتهاء من الحوادث والتمارين الفرضية.
- إسناد فرق المديرية العامة للدفاع المدني في الحوادث عندما يتطلب الأمر ذلك وفق آلية محددة متفق عليها مسبقاً.
- وضع التنظيمات التي تضمن الاستجابة الفورية ومباشرة أي حالة طوارئ على مدار الساعة سواء كان الأشخاص العاملون بهذه الفرق مفرغين أو مكلفين بالعمل.
- القيام بجميع المهام الفنية التي توكل للفرقة وتتطلبها طبيعة العمل في نطاق الاختصاص.

مادة (12) الهيكل التنظيمي والارتباط المباشر

أ- الهيكل التنظيمي للفرق

يتم إعداد هيكل تنظيمي وجدول تنظيمية ودليل بالمهام والواجبات والمسؤوليات للوحدة الإدارية وجميع أعضاء الفرقة واعتمادها وفقاً للمعايير الدولية من قبل إدارة المنشأة مع الاستئناس برأي المديرية العامة للدفاع المدني.

ب- الإشراف والارتباط المباشر

يجب أن ترتبط فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة في هيكل التنظيم بإدارات الأمن والسلامة بالمنشأة أو ما يوازيها في حال اختلاف المسميات.

مادة (13) مهام ومسؤوليات الجهة التي تتبعها الفرق:

على الجهة المشرفة على فرق الإطفاء والإنقاذ في المنشآت أن تلتزم بالتعليمات الآتية:

- التقيد بما ورد في مواد هذه اللائحة وفقراتها.
- إعداد دليل الإجراءات اليومية والأسبوعية والدورية والمتضمن كل الواجبات الإدارية

والتأهيلية والفنية للعاملين كافة حسب التسلسل القيادي على مدار العام وتزويد مديرية الدفاع المدني في المنطقة بها.

- الالتزام بالآلية التي تحددها المديرية العامة للدفاع المدني لضمان التزام المنشأة بالتشغيل المعياري، سواء كان تحت الإشراف المباشر من المديرية العامة للدفاع المدني أو عن طريق طرف ثالث بموافقة أو بطلب من المديرية العامة للدفاع المدني.
- المتابعة والإشراف على عمليات التشغيل والصيانة الدورية للمنشأة ولآليات ومعدات وتجهيزات فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة.
- تدريب وتأهيل وتطوير مهارات أفراد فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة.
- إبلاغ مديرية الدفاع المدني في المنطقة بأي تغييرات تطرأ على فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة، ومكان المنشأة ونطاق خدمتها.
- ضمان جاهزية آليات ومعدات وتجهيزات فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة وصلاحياتها للعمل على مدار الساعة.
- ربط غرف عمليات فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة في المنشأة بغرف العمليات ومركز القيادة والتوجيه بمديرية الدفاع المدني بالمنطقة أو بالعمليات الموحدة 911.
- التنسيق الدائم المستمر مع مديرية الدفاع المدني بالمنطقة حول كل جديد في مجال عمليات الإطفاء والإنقاذ.
- تجهيز المنشأة بالآليات والمعدات والتجهيزات الخاصة بفرق الإطفاء والإنقاذ وفق ما نصت عليه مواد وفقرات هذه اللائحة.
- موافاة المديرية العامة للدفاع المدني بالمنطقة بما يثبت اجتياز الأفراد المرشحين للعمل في فرق الإطفاء والإنقاذ الشروط والواجبات المطلوبة والمعتمدة من المديرية العامة للدفاع المدني.

مادة (14)

تلتزم المنشآت التي تنطبق عليها لائحة فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة بتقديم دراسة تحليل للمخاطر في المنشأة من قبل جهة استشارية معتمدة، كما تلتزم المنشآت بتقديم دراسة محدثة لتحليل المخاطر عند إضافة أي أنشطة أو مبانٍ بعد صدور تصريح الفرق.

مادة (15)

يجوز لأي منشأة لا تنطبق عليها المعايير الواردة بالمادة رقم (2) توفير فرقة إطفاء وإنقاذ خاصة بها مع الالتزام بالاشتراطات الواردة بهذه اللائحة.

مادة (16)

يجوز لأكثر من منشأة تقع في نطاق جغرافي واحد وتنطبق عليها لائحة فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة أن تشترك في فرقة واحدة أو أكثر بالتضامن (حسب الأنظمة المعمول بها في المملكة) على أن تكون هذه الفرق كافية لتغطية هذه المنشآت وفق المعايير المعتمدة (مع مراعاة ما ورد في المادة 14).

مادة (17)

يحق للدفاع المدني الاستعانة بشركات وجهات متخصصة تتولى أعمال تأهيل وتدريب ومتابعة وترخيص فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة بنظير رسوم محددة يتحملها المستفيد.

مادة (18)

لمدير عام الدفاع المدني إلزام المنشآت التي لم تتوفر فيها شروط تطبيق اللائحة بتوفير فرق الإطفاء والإنقاذ إذا رأى أن هناك ضرورة لذلك.

مادة (19)

المخالفات

يتم تطبيق لائحة النظر في مخالفات نظام ولوائح الدفاع المدني الصادرة بقرار وزير الداخلية رئيس مجلس الدفاع المدني رقم (12/1/5/د) وتاريخ (18/4/1428هـ) على المنشآت المخالفة لما ورد بنصوص هذه اللائحة.

مادة (20)

يتم البدء في تطبيق هذه اللائحة بعد (180) يوماً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية، على أن تتم مراجعة اللائحة كل سبع سنوات أو متى دعت الحاجة. (الدفاع المدني السعودي، 2021م).

معايير الجمعية الأمريكية لمكافحة الحرائق NFPA

ويوضح الجدول التالي معايير الجمعية الأمريكية لمكافحة الحرائق NFPA الخاصة بتجهيز مديريات الدفاع المدني وفرق الإنقاذ والاطفاء إدارياً وفنياً، والتي بني عليها الدليل الإرشادي.

رقم المعيار	الموضوع
NFPA 1021	المؤهلات المهنية لضابط الإطفاء
NFPA 1001	المؤهلات المهنية لرجل الإطفاء
NFPA 1006	المؤهلات المهنية للإنقاذ الفني
NFPA 101	كود سلامة الأرواح
NFPA 1710	تنظيم عمليات مكافحة الحرائق والعمليات الخاصة والطبية الطارئة
NFPA 1002	المؤهلات المهنية لسائقي ومشغلي أدوات ومعدات مكافحة الحريق
NFPA 1037	المؤهلات المهنية لقائد مكافحة الحرائق
NFPA 1041	المؤهلات المهنية لمدرّب خدمات الإطفاء
NFPA 1071	المؤهلات المهنية لفني سيارات الطوارئ
NFPA 1500	السلامة والصحة المهنية لرجال الإطفاء
NFPA 1402	دليل بناء مراكز تدريب خدمات الإطفاء
NFPA 1081	المؤهلات الفنية لأعضاء فرقة الإطفاء الصناعية
NFPA 1851	اختيار معدات الوقاية الشخصية لمكافحة حرائق المباني والحرائق عن قرب وصيانتها والعناية بها
NFPA 600	مرافق (مباني) فرق الإطفاء
NFPA 1971	معدات الوقاية الشخصية اللازمة لمكافحة حرائق المباني والحرائق عن قرب
NFPA 1991	معدات الوقاية من الأبخرة الناتجة عن حوادث المواد الخطرة وحوادث الإرهاب الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية
NFPA 1992	معدات الحماية والملابس الوقائية من الرذاذ السائل الناتج عن حوادث المواد الخطرة

تحليل البيئة الداخلية والخارجية

SWOT Analysis لجهاز الدفاع المدني

من وجهة نظر منتسبيه

أداة الـ SWOT هي إحدى أدوات التحليل الاستراتيجي وتستخدم لتحديد 4 نقاط أساسية وهي: القوة Strengths والضعف Weaknesses والتي ترتبط بالعوامل الداخلية، ومن ثم الفرص Opportunities والتهديدات Threats والتي ترتبط بالعوامل الخارجية، حيث يمكن استخدام هذه الأداة على نطاق الشركات والمنظمات أو على نطاق أصغر كالمشاريع، والمنتجات أو حتى الأفراد.

ومن فوائد إجراء هذا التحليل

- التخطيط الاستراتيجي
- يوفر تحليل SWOT صورة شاملة عن نقاط القوة والضعف الداخلية، وكذلك الفرص والتهديدات الخارجية، حيث تُعد هذه المعلومات حاسمة للتخطيط الاستراتيجي، ما يساعد المؤسسات والمنظمات على توجيه مواردها وقدراتها بالتوازن مع البيئة الخارجية بشكل مناسب.
- تحديد نقاط القوة والضعف
- من خلال تقييم العوامل الداخلية، يمكن للمؤسسات تحديد نقاط قوتها مثل: الكفاءات البشرية، والأصول والموجودات. في الوقت نفسه، يمكن تحديد نقاط الضعف، مثل: شح الموارد أو عدم الكفاءة التشغيلية، ما يتيح لها العمل على تحسين هذه الجوانب.

- تحديد الفرص

يساعد تحليل SWOT المؤسسات على تحديد الفرص الخارجية، مثل: الأسواق الناشئة أو التقدم التكنولوجي أو تغييرات في اتجاهات المستهلكين، وإدراك الفرص يتيح التخطيط الاستباقي واستغلال الظروف الملائمة للنمو والتطوير.

- إدارة وتقليل المخاطر

يسلط التحليل الضوء على التهديدات المحتملة للمؤسسة، سواء كانت متعلقة بالصناعة أو ديناميات السوق أو التغييرات التنظيمية أو عوامل أخرى خارجية. تساعد هذه المعلومات في وضع استراتيجيات لتقليل تأثير التهديدات المحتملة.

- دعم عملية اتخاذ القرارات

يوفر تحليل SWOT إطاراً منظماً لاتخاذ القرارات. يوفر فهماً واضحاً للعوامل التي قد تؤثر في القرارات، ما يمكن المؤسسات من اتخاذ خيارات مستنيرة تتماشى مع أهدافها وتطلعاتها.

- تحسين استغلال وتوجيه الموارد

يساعد فهم نقاط القوة والضعف في تحسين توجيه واستغلال الموارد.

يمكن للمؤسسات توجيه الموارد بشكل أكثر فعالية من خلال التركيز على نقاط القوة ومعالجة الضعف، ما يضمن استخداماً فعالاً للموارد المالية والبشرية.

- تعزيز التواصل

يسهل تحليل SWOT التواصل والتعاون بين أفراد الفريق، أو الأقسام، أو الأطراف ذات الصلة، حيث يوفر فهماً مشتركاً للوضع الحالي للمؤسسة ويعزز النهج التعاوني لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص.

- تحسين وضع الأهداف

تسهل الأفكار المستمدة من تحليل SWOT في تطوير أهداف واقعية وقابلة للتحقيق، من خلال تحقيق التوازن بين الأهداف والقوى والفرص، بالإضافة إلى معالجة الضعف والتهديدات، يمكن للمؤسسات وضع أهداف تتناسب مع التحسين المستمر البيئة والمعوقات الخارجية.

تحليل SWOT ليس تمريناً لمرة واحدة، بل يمكن استخدامه كأداة للتحسين المستمر.

وإعادة زيارة التحليل بانتظام تسمح للمؤسسات بالتكيف مع التغيرات البيئية، ما يضمن الأهمية والفعالية المستمرة في البيئة التجارية الديناميكية.

يُعد تحليل SWOT أداة فعالة متعددة الاستخدامات، حيث توفر هذه الأداة إطاراً منظماً للتخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات والتحسين المستمر، ويمكنها أن تمكن المؤسسات من الاستفادة من نقاط القوة بفعالية، ومعالجة نقاط الضعف والعمل على تعزيزها من جهة، ومن جهة أخرى تساعد هذه الأداة على الاستغلال الأمثل للفرص، وتقليل التهديدات، ما يسهم في النجاح والاستدامة على المدى الطويل.

عقد ورشة العمل الخاصة بتحليل SWOT

تم عقد ورشة عمل لاستيفاء الاستبانات الخاصة بتحليل SWOT الخاص بجهاز الدفاع المدني بشكل متكامل وذلك بتاريخ 20 أيلول 2023م في مقر المديرية العامة لجهاز الدفاع المدني في مدينة غزة شارع رقم 8 في تل الهوى، حيث حضر هذه الورشة (25) من أفراد الصف الأول من قيادة جهاز الدفاع المدني، وممثلون عن الوحدات والمراكز الآتية:

- وحدة الرقابة والتفتيش.
- وحدة الشؤون القانونية.
- وحدة التخطيط والتطوير.
- وحدة العلاقات العامة والإعلام.
- إدارة الشؤون المالية والإمداد.
- إدارة السلامة والوقاية.
- إدارة محافظة الوسطى.
- إدارة محافظة غزة.
- إدارة محافظة خان يونس.
- إدارة محافظة رفح.
- إدارة العمليات.
- إدارة الإسعاف والطوارئ.
- إدارة الإطفاء والإنقاذ.
- إدارة التدريب.

- وحدة التنظيم والإدارة.
- وحدة الأمن والحراسات.
- وحدة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات.

أداة جمع المعلومات

تم تصميم استبانة خاصة لجمع المعلومات لتحليل البيئة الداخلية نقاط القوة والضعف (Weakness & Strength) لدى جهاز الدفاع المدني من جهة، وكذلك الفرص والتهديدات (Threats & Opportunities) المتعلقة بالبيئة الخارجية من جهة أخرى، حيث تمت مراعاة شمولية الاستبانة لجميع المعايير التي نص عليها الكود السعودي وبشكل يضمن مساعدة الأشخاص في استيفاء البيانات المطلوبة بشكل سلس ومتناسق عبر توجيه (40) سؤالاً محورياً مرفقاً بنبذة توضيحية.

تمت إدارة ورشة العمل من خلال استشاري متخصص في علوم السلامة والصحة المهنية في قطاع غزة، حيث اعتمد على تقديم نبذة تعريفية عن المشروع ومنهجية تحليل SWOT، والعمل على استيفاء البيانات المطلوبة بشكل جماعي ومتزامن.

نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية لجهاز الدفاع المدني في قطاع غزة

البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف)

1. الهيكل التنظيمي:

يتم تصميمه من قبل الإدارة العليا في المؤسسة من أجل تقسيم وتوزيع المهام والمسؤوليات والصلاحيات بين الإدارات المختلفة، بداية من أعلى منصب في المؤسسة وصولاً إلى أقل رتبة مهنية، وفيه يتم تحديد كل إدارة وعدد العاملين فيها، وما يربطها مع غيرها من الإدارات.

وحسب إجابات المشاركين فإن الهيكل التنظيمي الخاص بجهاز الدفاع المدني يُعد من نقاط القوة، للأسباب الآتية:

- هيكل شامل ومتنوع الوحدات والإدارات.
- يحتوي على توزيع مهني للكفاءات.
- يحتوي على سلاسة في النمط الإداري وتدفق المعلومات.

- القرارات غير مركزية وتسهيل العمل الإداري.
 - سهولة التواصل بين المستويات الرأسية والأفقية.
 - سهولة اتخاذ القرار وتنفيذ الإجراءات.
 - وضوح الوصف الوظيفي والمهام.
 - نمط الهيكل التنظيمي والإدارة يساعد على الاتصال والتشاور مع الوحدات والدوائر ذات الاختصاص.
 - سهولة في الحصول على التقارير والإحصائيات.
 - يوجد انضباط والتزام في تنفيذ الأوامر والمهام وفق الهيكل التنظيمي.
 - عدم التداخلات في المهام بين الإدارات والوحدات.
 - اتخاذ القرارات بشكل تشاوري بين مفاصل الوحدات والأقسام والمراكز.
 - يتلاءم مع مفهوم التشبيك بين المؤسسات الشريكة والدوائر الحكومية ذات العلاقة مثل الحاسوب الحكومي وغرفة العمليات المركزية.
 - الموارد المالية موزعة حسب العمل.
 - يعطي قوة في اتخاذ القرارات.
 - يتم توزيع الموارد وفق حجم المسؤولية والعمل في الوحدات والمراكز.
- رغم اعتبار الهيكل التنظيمي للجهاز من نقاط القوة، إلا أن هناك بعض الملاحظات من الوحدات الإدارية، وهي:
- يتم الاعتماد على منظومة التواصل الورقية بين الوحدات والأقسام والمراكز.
 - لا توجد برامج تواصل محوسبة.
 - يحدث أحياناً خلل بأنظمة الاتصال والتواصل.

2. التخطيط وإدارة الأزمات

حسب إجابات المشاركين، فإن التخطيط وإدارة الأزمات يعدان من نقاط الضعف لدى جهاز الدفاع المدني للأسباب الآتية:

- موازنة إعداد وتمويل الخطط متدنية ومحدودة جداً.
- مستوى التخطيط وإدارة الأزمات ضعيف وغير كافٍ.

- يتم تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالتخطيط وإدارة الأزمات التي تتوفر لها موازنة فقط.
- عدم توفر إمكانيات للتطوير.
- الخطط المتوفرة غير كافية، هناك عدد محدود من الخطط (الحروب والشتاء وتسريب الغاز والانهيارات).
- التدريب على الخطط محدود ولا يتلاءم مع حجم الخطر المرتبط بالكارثة المتوقعة.
- لا توجد خطط لكوارث الزلازل والأعاصير.
- لا توجد وسائل اتصال متقدمة لا سلكية، حيث توجد صعوبة كبيرة في الوصول إلى المعلومات وقت الأزمات والكوارث.

3. أنظمة الاتصال والتواصل

حسب إجابات المشاركين، تُعد أنظمة الاتصال والتواصل المستخدمة في الجهاز من نقاط الضعف للأسباب الآتية:

- لا توجد تقنيات GIS وGPS.
- عدد أنظمة الاتصال المتوفرة غير كاف.
- الاعتماد بشكل كبير على أنظمة الاتصال التقليدية (أرضي وجوالة).
- لا توجد أجهزة اتصال من خلال الأقمار الصناعية.
- يوجد تشويش على أنظمة الاتصال والتواصل في أوقات الحروب وضعف في جودة الاتصال.
- انقطاع بعض خطوط الاتصال في أوقات الطوارئ.
- رغم وجود منصات للتواصل الاجتماعي، إلا أنها تصبح بلا فائدة في حال انقطعت الاتصالات.
- سيطرة الجانب الاسرائيلي بشكل كامل على تكنولوجيا الاتصالات.

4. مسؤوليات الحكومة/الإنفاق الحكومي

حسب إجابات المشاركين، فإنهم يرون أن مسؤوليات الحكومة والإنفاق الحكومي من نقاط الضعف للأسباب الآتية:

إذ إن الإنفاق الحكومي غير كاف ويؤدي إلى:

- عدم القدرة على رفد الكادر البشري بموظفين جدد.

- نقص في تمويل الدراسات وتحليل المخاطر المرتبط بالكوارث والأزمات.
- عدم القدرة على إنشاء مراكز إطفاء وإنقاذ جديدة في بعض المناطق.
- عجز في تطوير معدات الجهاز وآلياته.

5. المهارات والتدريب

حسب إجابات المشاركين فإن المهارات الموجودة لدى طواقم الجهاز والتدريب الذي يتلقونه يُعد من نقاط القوة للأسباب الآتية:

- توجد فرق على جهوزية للتدخل والتعامل مع الأحداث الطارئة.
- توجد مهارات خاصة يتمتع بها كوادِر الإطفاء والإنقاذ.
- المهارات الفنية لفرق العمل جيدة جداً.
- يتم تحديد الاحتياجات التدريبية حسب طلب الإدارات الفرعية.
- توجد دافعية ورغبة مرتفعة لدى كوادِر الدفاع المدني لتلقي التدريب الخاصة برفع الكفاءة.

ورغم المهارات الفنية التي يتمتع بها أفراد الجهاز، إلا أنه يجب العمل على عقد تدريبات رفع كفاءة عبر استضافة خبراء دوليين أو ابتعاث فرق للتدرب في الدول المجاورة.

6. الإمداد والدعم اللوجستي

يُعد تقديم الإمداد والدعم اللوجستي في جهاز الدفاع المدني جزءاً حيوياً من تأمين فعالية وكفاءة استجابتهم للحوادث والطوارئ. ويتضمن هذا الجانب من العمل مجموعة من الأنشطة والخدمات التي تسهم في توفير الموارد والتجهيزات الضرورية كتبادل المعدات والأدوات، والملابس الواقية والمواد الاستهلاكية.

وحسب إجابات المشاركين، فإنهم يرون أن الإمداد والدعم اللوجستي من نقاط الضعف للأسباب الآتية:

- يوجد ضعف ملحوظ بالإمكانات المادية لدى الجهاز والذي بدوره يؤدي إلى ضعف الإمداد داخل الجهاز.
- يوجد نقص وضعف في أعداد ونوعيات المعدات والآليات.

- قنوات الإمداد الخارجية محدودة وتتمثل ببعض جهات المجتمع المدني المحلي ولجان العمل الحكومي.

7. الموارد البشرية

تُعد الموارد البشرية في جهاز الدفاع المدني جزءاً أساسياً من تنظيم وتشغيل هذا الجهاز وتشمل الموارد البشرية جميع الأفراد الذين يعملون في الدفاع المدني، ورغم الدافعية المرتفعة لدى الموارد البشرية للجهاز، إلا أن هذه الجزئية تُعد من نقاط الضعف للأسباب الآتية:

- عدد الموارد البشرية غير كافٍ، إذ يوجد (860) موظفاً تقريباً يخدمون (2.3) مليون شخص.
- انعدام آليات التحفيز وبدل المخاطرة.
- إجراءات التوظيف وآلياته في معظم الحالات لا تتناسب مع حاجة الدفاع المدني.
- لا يوجد تعيين لموظفين جدد بدلاً من الموظفين الذين بلغوا سن التقاعد.

8. الإمكانيات الفنية (المعدات والآليات)

حسب إجابات المشاركين، فإنهم يرون أن الإمكانيات الفنية من معدات وآليات تُعد من نقاط الضعف للأسباب الآتية:

- قلة عدد المعدات والآليات المتوفرة وتهالكها بسبب القدم وكثرة الاستخدام.
- عدد ونوع المعدات والآليات غير ملائمين لطبيعة جميع الأزمات والكوارث واحتياجها.
- عدم توفر أجهزة للكشف عن الغازات السامة.
- لا توجد معدات متخصصة في البحث عن المفقودين تحت الأنقاض.
- نقص في الكوادر المتخصصة في تشغيل المعدات الثقيلة.

9. التشبيك مع الشركاء الدوليين

حسب إجابات المشاركين، فإنهم يرون أن التشبيك مع الشركاء الدوليين يُعد من نقاط الضعف للأسباب الآتية:

- لا يوجد تعاون من المؤسسات الدولية في تطوير جهاز الدفاع المدني نتيجة الانقسام والحصار.

- لا توجد اتفاقيات موقعة مع جهات خارجية.
- ضعف تبادل الخبرات بسبب صعوبات السفر والتنقل.
- تبعية الجهاز لوزارة الداخلية والأمن الوطني.
- هناك تشبيك فقط مع الصليب الأحمر ودون اتفاقيات مكتوبة.

10. القبول المجتمعي

حسب إجابات المشاركين، فإنهم يرون قبولاً مجتمعياً لجهاز الدفاع المدني وهذا يُعد من نقاط القوة للأسباب الآتية:

- توجد شفافية في التعامل مع المواطنين.
- توجد برامج تثقيف شاملة للمواطنين بشرائهم كافة.
- يتم تنفيذ لقاءات التثقيف بشكل موسمي وفصلي حسب الأوضاع والإمكانات المتاحة.
- توجد شفافية في إعداد التقارير ورفعها إلى الجهات ذات الاختصاص، حيث يتم اعتمادها منها.

11. التنسيق مع الشركاء المحليين وقت الأزمات والكوارث

حسب إجابات المشاركين، فإنهم يرون أن التنسيق مع الشركاء المحليين وقت الأزمات والكوارث يُعد من نقاط القوة للأسباب الآتية:

- يوجد تنسيق مع الهلال الأحمر، والبلديات، والأشغال العامة، والحكم المحلي، ووزارة الصحة، ومؤسسات القطاع الخاص وغيرها من خلال المديرية العامة للعمليات المركزية بوزارة الداخلية ولجنة الطوارئ الحكومية.
- توجد اتفاقيات تعاون مكتوبة.
- توجد خطط عمل مشتركة يتم توزيع الأدوار فيها.
- يتم توزيع المهام مع الشركاء في أوقات الأزمات.

ملخص تحليل البيئة الداخلية

بناء على المؤشرات التي تم تحديدها لتحليل البيئة الداخلية لجهاز الدفاع المدني (نقاط القوة ونقاط الضعف) من وجهة منتسبي الجهاز، كانت النتائج كالتالي: (جدول رقم 1):

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> • الهيكل التنظيمي • المهارات والتدريب • القبول المجتمعي • التنسيق مع الشركاء المحليين وقت الأزمات والكوارث 	<ul style="list-style-type: none"> • التخطيط وإدارة الأزمات • أنظمة الاتصال والتواصل • الإمداد والدعم اللوجستي • الموارد البشرية • الإمكانيات الفنية (المعدات والآليات) • مسؤوليات الحكومة/الإنفاق الحكومي • التشبيك مع الشركاء الدوليين

جدول رقم 1: نتائج تحليل البيئة الداخلية

بناء على نتائج تحليل البيئة الداخلية الواردة في جدول رقم 1، وتحديد نقاط القوة والضعف، يجب العمل على تعزيز نقاط القوة والاستفادة منها والعمل على التحديث المستمر لها، ومن ثم العمل على معالجة نقاط الضعف وتحويلها إلى نقاط قوة حتى يتم رفع كفاءة جهاز الدفاع المدني وجاهزيته للوفاء بالتزاماته على أكمل وجه من خلال:

- استحداث إدارة متخصصة لإدارة الأزمات والكوارث وتوفير الإمكانيات المناسبة.
- العمل على تفعيل أنظمة GIS/GPS، وإيجاد بدائل في حال انقطاع الاتصالات، كاستخدام شبكات الأقمار الصناعية.
- توفير الإمكانيات اللازمة لإدارة كل مركز من مراكز الدفاع المدني المنتشرة في القطاع بشكل كافٍ، وكذلك المحافظة على مخزون في الإدارة العامة يتم توزيعه كإمداد ودعم لوجستي في الحالات الطارئة.
- العمل على زيادة أعداد كوادر الدفاع المدني لتتناسب مع عدد السكان، وطبيعة المخاطر التي يتعرض لها القطاع، بالإضافة إلى إيجاد نظام حوافز وبدل مخاطرة.
- العمل على رفد الجهاز بآليات ومعدات حديثة ضمن المواصفات الدولية الخاصة بأجهزة الدفاع المدني، (يرجى مراجعة الدليل الإرشادي المرفق).
- العمل على زيادة الإنفاق الحكومي على جهاز الدفاع المدني لدوره البارز في الحفاظ على حياة المواطنين عبر آلاف التدخلات التي يقومون بها من إنقاذ وإطفاء إلخ...

- العمل بشكل مكثف للتشبيك وتوقيع مذكرات التفاهم والتعاون مع المؤسسات الدولية العاملة في مجال الحماية المدنية، بهدف تعزيز قدرات كوادر الدفاع المدني وكذلك معداته (مرفق قائمة بأهم الجهات الدولية العاملة في هذا الإطار).

تحليل الفرص والتحديات

(البيئة الخارجية المحيطة بعمل جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة)

ترتبط الفرص بكل ما يمكن أن يحسن من أداء جهاز الدفاع المدني من تكنولوجيا حديثة، ومعدات وآليات. أما التهديدات فهي العوامل التي قد تعرقل وتهدد بشكل كبير عمل الجهاز، كالعوامل المتصلة بالاقتصاد، والتغيرات التكنولوجية، والقضايا القانونية والتنظيمية، والاتجاهات الاجتماعية، وغيرها.

مؤشرات الفرص Opportunities

1. التشبيك مع جهات إغاثية دولية/محلية

أفاد المشاركون بأنه يتم التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني، وذلك عبر تشكيل لجان فرعية ورئيسة لإدارة الأزمات والطوارئ مثل الهلال الأحمر والصليب الأحمر. ومن ناحية أخرى توجد مجموعة من المقترحات للتدريب ورفع كفايات الكادر البشري، والبحث جارٍ عن قنوات تمويل لتنفيذها.

ويشكل التدريب الخارجي وتوقيع اتفاقيات التعاون مع الجهات الخارجية، فرصة لتطوير كفاءة كوادر الدفاع المدني ورفعها وكذلك معداته وآلياته.

2. التشبيك/التدريب/اتفاقيات تعاون/تبادل خبرات مع الشركاء وذوي العلاقة:

أما بالنسبة لفرص التشبيك، والتدريب، وتوقيع اتفاقيات التعاون وتبادل الخبرات فهي محدودة وهي داخلية فقط أو بالأحرى محلية.

3. تأثير الوضع السياسي/الاستقرار السياسي:

حسب إجابات المشاركين يتبين أنه لا توجد فرص في الاستقرار نتيجة الأوضاع الراهنة، من انقسام سياسي وحصار، والذي بدوره سيؤدي الى تطور وهو جهاز الدفاع المدني وخدماته المقدمة للعامة.

4. النمو الاقتصادي (محلياً أو دولياً):

أجاب المشاركون بأن نمو عجلة التنمية الاقتصادية يؤثر بشكل إيجابي على الدفاع المدني عبر توقع زيادة الإنفاق الحكومي على الجهاز وبالتالي التحسين من قدراته. ومن ناحية أخرى يوجد تأثير مباشر للنمو الاقتصادي المحلي على أداء الدفاع المدني ومسؤولياته، فعند زيادة عجلة التنمية تزداد المسؤولية على كوادر الدفاع المدني، وترتفع معدلات وقوع الحوادث.

5. جاهزية الجبهة الداخلية (المواطنين/الشركاء الاجتماعيين والقطاع الخاص/مؤسسات المجتمع المدني) إلخ...

حسب المشاركين توجد جاهزية عالية ودعم كامل من الشركاء والجبهة الداخلية في قطاع غزة، وتجري وزارة الداخلية التنسيق بصفتها عضواً عن الدفاع المدني في لجنة الطوارئ الحكومية العليا وهي من تقوم بتوزيع الأدوار بين المؤسسات والمجتمع المدني.

6. استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي AI

أجاب المشاركون بأنه يمكن الاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعي حال توفرها لدى جهاز الدفاع المدني، ومن هذه المجالات التي يمكن الاستفادة منها تنفيذ المحاكاة، والتدريب والتطوير.

7. استخدام الأنظمة GPS/GIS/Tracking Systems

أجاب المشاركون بأنه لا يوجد استخدام لأنظمة (GPS/GIS/Tracking) وأن العمل جارٍ على تركيب جهاز GIS وتتعب على مركبات الدفاع المدني.

8. استخدام طائرات بدون طيار Drones

أجاب المشاركون بحاجة الجهاز لوجود الطائرات بدون طيار، وذلك للمساعدة في أعمال البحث والإنقاذ وخصوصاً في المخيمات، ولكنها وللأسف غير متوفرة لدواعٍ أمنية بحجة ازدواجية الاستخدام.

9. استخدام معدات حديثة مثل الكاميرات الحرارية **Cameras Thermal**

تُعد الكاميرات الحرارية من الأدوات التكنولوجية المهمة لأي جهاز دفاع مدني، لدورها الفاعل في البحث عن المصابين تحت الأنقاض والبحث أيضاً عن بؤر الحريق الكامنة.

ولدواعٍ أمنية يمنع الاحتلال دخولها إلى القطاع بحجة ازدواجية الاستخدام، حيث أجاب المشاركون بأن توفرها يُعد ضرورة ملحة لتطوير أداء جهاز الدفاع المدني ورفع جودة خدماته المقدمة.

10. استخدام روبوتات الإطفاء والإنقاذ **Robots Rescue & Search**

أجاب المشاركون بحاجة الجهاز لوجود روبوتات للمساعدة في أعمال الإطفاء والإنقاذ، ولكنها للأسف غير متوفرة لدواعٍ أمنية بحجة ازدواجية الاستخدام، مع العلم بوجود أفكار لتطويرها محلياً ولكن لضعف الموازنة العامة لم تكتمل الفكرة.

مؤشرات التحديات والتهديدات

تُعد النقاط الآتية والتي أجمع عليها المشاركون في ورشة العمل، من التهديدات والتحديات المعيقة لعمل الجهاز المدني، وهي:

1. وقوع الكوارث الطبيعية (الزلازل/ الأعاصير والفيضانات)

من التحديات والتهديدات التي يواجهها الدفاع المدني في فصل الشتاء خصوصاً، تكرار كوارث السيول والفيضانات وغرق المنازل في المناطق المنخفضة، وما يفاقمها:

- ضعف البنية التحتية بشكل عام وتهالكها في قطاع غزة.
- قدم الكثير من المباني والمرافق السكنية والبنى التحتية وتهالكها.

أما التحديات المرتبطة بالزلازل والأعاصير فهي:

- عدم وجود خطط سابقة لمواجهة هذه الكوارث والأزمات.
- نقص الخبرة العملية للتعامل مع مثل هذه الكوارث.
- عدم توفر المعدات والآليات المطلوب توفرها لمواجهة مثل هذه الكوارث.

2. شح الموارد المالية

- ضعف الموارد والموازنات المالية الحكومية والتي تشكل عائقاً تجاه التطوير بسبب التقشف الحكومي نتيجة الحصار المفروض على القطاع.
- امتناع العديد من الجهات المانحة عن دعم جهاز الدفاع المدني وتطويره لتبعيته المباشرة لوزارة الداخلية.

3. الظروف الاجتماعية والتوزيع الديمغرافي

- غياب ثقافة السلامة العامة.
- ارتفاع معدلات الكثافة السكانية في بعض مناطق قطاع غزة يعيق عمل الجهاز.
- ضيق الممرات الواصلة في بعض الأحياء معيق للحركة والاستجابة السريعة.
- غياب الشروط التنظيمية ووجود مناطق سكنية عشوائية (سوء التخطيط العمراني).
- الازدحام المروري.

4. المخاطر السيبرانية

- ارتفاع معدل التهديد السيبراني وعدم توفر الحماية ضد الهجمات السيبرانية.
- عدم توفر الخبرات في مجال أمن المعلومات.
- الجهاز مهدد بتعطيل جميع الإشارات اللاسلكية والاتصالات وقواعد البيانات.

5. التقلبات السياسية (الحروب)

- تكرار الحروب والاعتداءات على قطاع غزة.
- آثار الانقسام السياسي.
- الحصار الإسرائيلي.
- رفض بعض الحكومات التعاطي مع حكومة قطاع غزة.

6. الحصار وعدم دخول قطع غيار ومعدات حديثة

يُعد الحصار الإسرائيلي المطبق على القطاع أحد أهم المعوقات لعدم سماحه بدخول المعدات

والآليات الحديثة، بالإضافة إلى منع دخول قطع الغيار الأصلية للمعدات والآليات الموجودة والمتهالكة.

7. عدم التدريب وتبادل الخبرات مع جهات خارجية

- يعاني الكادر البشري في الجهاز من عدم توفر بعثات خارجية للتدريب وتبادل الخبرات مع جهات دولية متخصصة.
- منع الاحتلال دخول الطواقم الدولية المتخصصة في الحماية المدنية.

8. ضعف البنية التحتية (شبكات الطرق/نقاط التزويد بالماء/انقطاع الكهرباء)

وهذا يشكل بدوره عائقاً في الوصول السريع لمكان الحدث (زيادة وقت الاستجابة) بسبب:

- حدوث انهيارات سريعة للطرق والمباني لضعف البنى التحتية.
- انتشار قنوات وآبار الصرف الصحي.
- خلل واضح وعشوائية في نقاط توزيع مياه التزويد.
- ضعف شبكات الكهرباء وانتشارها العشوائي في العديد من المناطق يعيقان عمل طواقم الدفاع المدني.

9. انقطاع/شح المحروقات

من المعوقات أيضاً لعمل الجهاز، وقد لاحظنا ذلك في الحرب الأخيرة، توقف سيارات الإغاثة بسبب انقطاع المحروقات.

ومن الأسباب وراء عدم وجود احتياطي ضعف الإنفاق الحكومي على شراء كميات كبيرة وكذلك تحكم الاحتلال الإسرائيلي بالكميات الواردة إلى القطاع. بالإضافة إلى سوء توزيع الكميات على المراكز الأكثر تقدماً للخدمات.

ملخص البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات)

بناءً على المؤشرات التي تم تحديدها بعد دراسة البيئة الخارجية المؤثرة على عمل أجهزة الدفاع المدني، من فرص يمكن استغلالها لرفع كفاءة الجهاز وأدائه، أو تهديدات تعيق عمل الجهاز، وجد أن هناك توافقاً من المشاركين في الورشة على ما تم طرحه من فرص وتهديدات تؤثر على عملهم في القطاع، وهي حسب الجدول التالي (رقم 2):

الفرص	التهديدات
<ul style="list-style-type: none"> التشبيك مع جهات إغاثية دولية/محلية. التشبيك/التدريب/اتفاقيات تعاون/تبادل خبرات مع الشركاء وذوي العلاقة. تأثير الوضع السياسي/الاستقرار السياسي. النمو الاقتصادي (محلياً أو دولياً). جاهزية الجبهة الداخلية (المواطنين/الشركاء الاجتماعيين والقطاع الخاص/مؤسسات المجتمع المدني) الخ... استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي AI. استخدام الأنظمة GIS/GPS/Tracking Systems. استخدام طائرات بدون طيار Drones. استخدام معدات حديثة مثل الكاميرات الحرارية. استخدام روبوتات الإطفاء والإنقاذ Fire/Search & Rescue Robots. 	<ul style="list-style-type: none"> وقوع الكوارث الطبيعية (الزلازل/ الأعاصير والفيضانات). شح الموارد المالية. الظروف الاجتماعية والتوزيع الديمغرافي. المخاطر السيبرانية. التقلبات السياسية (الحروب). الحصار وعدم دخول قطع غيار ومعدات حديثة. عدم التدريب وتبادل الخبرات مع جهات خارجية. ضعف البنية التحتية (شبكات الطرق/نقاط التزويد بالماء/انقطاع الكهرباء). انقطاع وشح المحروقات.
جدول رقم 2: مؤشرات البيئة الخارجية	

إن الفرص التي تم طرحها تعزز وترفع من أداء عمل جهاز الدفاع المدني، إلا أن جزءاً كبيراً منها يصطدم بالواقع الذي يعيشه القطاع من حصار وإغلاق وانقسام سياسي. فلا يمكن إدخال الكاميرات الحرارية والروبوتات والطائرات بدون طيار بسبب منع الاحتلال إدخالها للقطاع بحجة ازدواجية الاستخدام. وينبغي هنا إنشاء قسم في الدفاع المدني للبحث والتطوير

لمحاولة العمل على تقليد هذه المنتجات Benchmarking لاستخدامها لصالح جهاز الدفاع المدني.

ويمكن تعزيز بعض الفرص عبر زيادة التعاون والتشبيك المحلي (الجهة الداخلية) وفتح آفاق تعاون مع مؤسسات مختلفة في القطاع ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للاستفادة من معداتها وقت الأزمات والحروب كما حصل في الحرب الأخيرة من مشاركة آليات القطاع الخاص في رفع الأنقاض.

أما تعزيز التعاون والتشبيك والتدريب مع المؤسسات الدولية، فنظراً لصعوبة السفر فيمكن من خلال استخدام التكنولوجيا لعقد لقاءات مرئية عبر الانترنت. ويمكن العمل أيضاً ما أمكن على الاستفادة من الشاحنات الموجودة بالقطاع على غرار ما جرى من تحويل 5 شاحنات تجارية إلى شاحنات إطفاء بتمويل من مؤسسة «أحباء غزة ماليزيا».

أما بالنسبة للتهديدات التي تم ذكرها، فيجب عمل أولويات لعلاجها، فمثلاً يجب ترشيد الإنفاق والاستفادة ما أمكن من المقدرات الموجودة للتغلب على مشكلة الضائقة المالية التي تعاني منها حكومة غزة. من جهة أخرى يمكن التغلب على عدم المعرفة بمواجهة الكوارث الجسيمة كالزلازل والأعاصير من خلال عقد تدريبات متخصصة في هذا المجال كما أسلفنا عن بعد. ويمكن هنا استخدام تقنيات الواقع المعزز AR والواقع الافتراضي VR لإجراء مثل هذه التدريبات التي يصعب في الواقع خلق ظروف مماثلة لها.

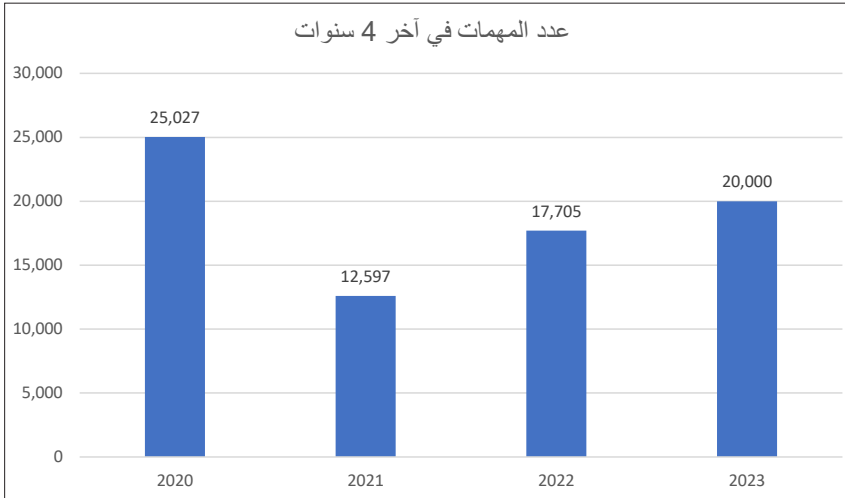
أما بخصوص المعوقات التي تواجهها الطواقم من تهالك البنية التحتية التي تؤدي إلى صعوبة تنفيذ مهام الإطفاء والإنقاذ وزيادة وقت الاستجابة وخصوصاً في فصل الشتاء، فيجب التواصل والتنسيق مع الجهات المختصة كبلديات والمجالس المحلية لعمل الصيانة المطلوبة للشوارع ولمجاري تصريف المياه حتى نتفادى حوادث الغرق التي تتعرض لها المنازل بشكل متكرر كل عام.

ولمواجهة شح الوقود، يمكن العمل على تخفيض استهلاكه عبر تحريك الآليات المناسبة وبالعدد المناسب للقيام بالتدخلات المطلوبة، مع التأكد من عمل الصيانة الدورية لها لتجنب الاستهلاك الزائد للوقود، ويمكن أيضاً ادّخار كميات من الوقود في خزانات خاصة لاستخدامها في أوقات الذروة.

إحصائية بأهم مهام وتدخلات جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة خلال الأعوام (2020 - 2023م)

حسب الإحصائيات المنشورة على صفحة الدفاع المدني على الفيسبوك، فقد نفذ الجهاز مجموعة من التدخلات في مجال الإطفاء والإنقاذ والإسعاف والوقاية والسلامة والتدريب والإعلام.

حيث بلغ عدد هذه التدخلات في العام 2020، 25,027 مهمة، و12,597 مهمة في العام 2021، و17,705 مهمة في العام 2022 وأكثر من 20 ألف عملية استجابة إنسانية في حرب طوفان الأقصى الأخيرة 2023م.



شكل رقم 1: تدخلات الدفاع المدني في آخر 4 أعوام

المصدر: (صفحة الجهاز على الفيسبوك، 2023م)

آليات تطوير أداء وجاهزية جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة

نظراً لطبيعة عمل وتدخلات الدفاع المدني الفلسطيني في قطاع غزة في أوقات السلم والحرب كالإطفاء، والإنقاذ، والإسعاف، والوقاية، والسلامة والتدريب، ولتحقيق هذه الغاية وهي تطوير أداء وجاهزية جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة، فإن ذلك يتطلب جهوداً مستمرة وتنفيذ استراتيجيات متكاملة. فيما يأتي بعض الآليات التي يمكن اتخاذها لتحسين أداء وجاهزية جهاز الدفاع المدني الفلسطيني:

1. تحليل الوضع الحالي

تم إجراء تقييم شامل للوضع الحالي لجهاز الدفاع المدني في قطاع غزة، والذي تضمن تحليل القدرات، والموارد، والتدريب، والتجهيزات الفنية من خلال:

- عمل تحليل الفجوة Analysis Gap (الواقع والمأمول).
- استخدام أداة التخطيط الاستراتيجي Analysis SWOT والتي تعنى بدراسة البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف) والخارجية (الفرص والمهددات) المحيطة بعمل الجهاز.
- مراجعة تقارير الأداء السنوية الصادرة عن الجهاز.
- مراجعة دراسات وتقارير وأبحاث سابقة حول جاهزية الدفاع المدني في عدة سياقات.
- متابعة التقارير والفيديوهات الإخبارية الواردة من وسائل الإعلام المختلفة حول التدخلات التي يقوم بها جهاز الدفاع المدني والمعوقات التي يواجهها على أرض الميدان.

2. تطوير وزيادة عدد القدرات البشرية

وفق الناطق الرسمي للجهاز فإن الواقع الحالي هو شخص واحد لكل 3500 نسمة (متراس، 2022)، في حين أن المعايير الدولية تحدد وجود شخص لكل ألف نسمة. وعليه يجب على الإدارة العامة لجهاز الدفاع المدني في قطاع غزة الوصول إلى العدد المثالي من طواقم الدفاع المدني مقارنة بعدد السكان وهو شخص لكل ألف نسمة.

وبعد معرفة أن عدد سكان قطاع غزة في حدود 2.3 مليون نسمة، فيجب أن يكون عدد طواقم الدفاع المدني 2300 شخص. يضاف إلى ذلك ضرورة تقديم برامج تدريب مستمرة للموظفين في الجهاز، مع التركيز على تطوير المهارات الفنية والتكتيكية اللازمة لمواجهة الحالات الطارئة.

3. تحسين التجهيزات والمعدات

تُعد هذه المعضلة الأكبر لدى جهاز الدفاع المدني، فجميع المعدات والآليات التي يملكها الجهاز تالفة ومتهالكة حسب جميع التصريحات الصادرة عن الدفاع المدني وممثليه وحسب المشاهدات على أرض الواقع، فبعض هذه المعدات يعود تاريخ صنعه إلى العام 1994م، حيث يمنع الجانب الإسرائيلي دخول أي معدات أو آلات أو حتى قطع غيار لصيانة المعدات المتهالكة دون إبداء الأسباب، أو في أحيان أخرى بحجة الاستخدام المزدوج.

وفي حال تمكن الجهاز من إدخال آلات ومعدات جديدة، فينبغي أن تكون حسب المواصفات الواردة في الدليل الإرشادي المرفق.

4. تعزيز التعاون والتنسيق

من الأمور المهمة جداً تعزيز التنسيق والتعاون مع الجهات المحلية والدولية، وكذلك مع الهيئات ذات الصلة، لضمان الاستفادة من التجارب الدولية وتوفير الدعم الإضافي عند الحاجة.

وهناك العديد من الجهات والهيئات الدولية التي تستطيع إدارة الدفاع المدني التشبيك والتعاون معها في رفع كفاءة كوادرها من جهة، واستضافة هذه الجهات في حالة وقوع أزمات وكوارث تتطلب تدخلاً خارجياً من جهة أخرى، ومن هذه الجهات:

- الجمعية الأميركية للوقاية من الحريق (NFPA).
- الجمعية الدولية للإطفاء والإنقاذ (CTIF).

- الجمعية الدولية لمحققي الحريق (IAAI).
- جمعية مهندسي الوقاية من الحريق (SFPE).
- الرابطة الدولية لرؤساء الإطفاء (IAFC).
- المجموعة الاستشارية الدولية للبحث والإنقاذ (INSARAG).
- مكتب الأمم المتحدة للحد من المخاطر (UNDRR).
- المنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني (ICDO).
- منظمة قادة قارة آسيا للإطفاء (IFCAA).

5. تحسين عمليات الإنذار المبكر

يساعد هذا النظام في حال اعتماده وطنياً بشكل جدي على معالجة الكوارث (الطبيعية ومن صنع البشر) بمختلف صورها قبل حدوثها أو التخفيف من آثارها على الإنسان في حال حصولها.

ويمكن تحسين الاستجابة المبكرة عبر الانضمام للمركز الوطني الفلسطيني لإدارة مخاطر الكوارث، تماشياً مع السياسة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، حيث صدر بتاريخ 2017/03/07م قرار مجلس الوزراء رقم (م.ر.ج) 16/142/17 بتشكيل اللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزارات الاختصاص والهيئات غير الحكومية وممثلين عن القطاعين الأهلي والخاص، بغرض بناء وتطوير نظام متكامل لإدارة مخاطر الكوارث قبل وقوعها وأثناء حدوثها، وإنشاء المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث الذي يتبع لمجلس الوزراء، والعمل على تأسيس نظام إدارة مخاطر الكوارث في فلسطين من خلال خلق بيئة قانونية وبنية مؤسساتية ملائمة.

ليقوم المركز الوطني بالمهام الآتية:

- إدارة المخاطر في الدولة.
- إعداد الخطة الاستراتيجية الدائمة لإدارة المخاطر.
- التنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتوفير الدعم اللازم لتنفيذ الأولويات الوطنية لإدارة المخاطر (المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث، 2021م).

6. تطوير خطط الطوارئ وتنظيم تدريبات منتظمة

إعادة تقييم وتحديث خطط الطوارئ بانتظام مع تنظيم تدريبات ومحاكاة لتحسين استجابة الفرق في ظروف واقعية وتحديث الخبرات، مع التركيز على تضمين سيناريوهات متنوعة وتدريب الفرق على التعامل معها، والتي تساعد الفرق على البقاء على جاهزية تامة من خلال:

• تعزيز المهارات

توفر التدريبات فرصة لأفراد الفريق لممارسة مهاراتهم وتحسينها في التعامل مع أنواع مختلفة من الطوارئ، بما في ذلك تقنيات إطفاء الحرائق وعمليات الإنقاذ وإجراءات الإسعاف الأولي.

• التنسيق بين أعضاء الفريق

تسهل التدريبات المنتظمة في تحسين التواصل والتنسيق بين أفراد الفريق، والعمل الجماعي الفعّال أمر حاسم خلال الطوارئ، وتتيح التدريبات لأفراد الفريق فهم دورهم ومسؤولياتهم ضمن الفريق.

• التعرف على الأدوات والمعدات

يصبح أفراد الفريق أكثر تعرفاً على استخدام المعدات والأدوات المتخصصة خلال حالات الطوارئ. يزيد هذا التعرف من الكفاءة ويقلل من احتمالية الأخطاء عند التعامل مع المعدات في ظروف الضغط.

• التعرف على السيناريوهات

تحاكي التدريبات الطارئة سيناريوهات حياتية، ما يعرّض أفراد الفريق لتحديات مختلفة قد يواجهونها في الميدان، ويساعد ذلك على تنمية القدرة على التكيف واتخاذ القرارات السريعة في الظروف المتغيرة.

• تحسين الإجراءات

توفر التدريبات فرصة لمراجعة إجراءات العمل القياسية وتحسينها. يمكن للفرق تحديد المجالات التي يمكن تحسينها في البروتوكولات الحالية واتخاذ التعديلات اللازمة لتعزيز الكفاءة.

• مقاومة التوتر

يساعد التعرض المتكرر للمواقف الطارئة في بناء مرونة أفراد الفريق ومهارات إدارة التوتر. هذه الفترة «مقاومة التوتر» تعدّهم للتعامل مع الضغوط والتحديات العاطفية التي قد تحدث خلال الحالات الطارئة.

• زيادة الوعي المجتمعي

تنظيم التدريبات الطارئة في المناطق العامة يرفع الوعي في المجتمع بشأن استعداد الدفاع المدني، وتوفر توعية الجمهور فهماً حول ما يمكن توقعه خلال الطوارئ ويعزز الثقة في قدرات فريق الدفاع المدني.

• التغذية الراجعة والتقييم

بعد كل تدريب، يمكن للفرق الحصول على تغذية راجعة والمشاركة في جلسات تقييم. يتيح ذلك لهم تحليل أدائهم، وتحديد النقاط القوية والضعيفة، وتنفيذ التدابير التصحيحية عند الضرورة.

• تحسين توجيه الموارد

من خلال التدريبات، يمكن لفرق الدفاع المدني تقييم كفاية مواردها ومعداتها. يساعد هذا التقييم على تحسين توجيه الموارد، وضمان توفير الأدوات والإمدادات اللازمة لفعالية استجابتهم للحالات الطارئة.

7. استخدام التكنولوجيا

تبني التكنولوجيا الجديدة في عمليات البحث والإنقاذ للدفاع المدني يمكن أن يعزز بشكل كبير الكفاءة والسرعة والفعالية العامة. فيما يأتي عدة وسائل يمكن استخدامها لتكامل التكنولوجيا الجديدة في عمليات البحث والإنقاذ للدفاع المدني:

• الطائرات بدون طيار والمركبات الجوية غير المأهولة

استخدام الطائرات بدون طيار لإجراء استطلاع جوي لفحص المناطق الكبيرة بسرعة وتحديد المخاطر المحتملة أو تحديد مواقع الناجين. يمكن للطائرات بدون طيار المجهزة بكاميرات وأجهزة استشعار توفير بيانات فورية لدعم اتخاذ القرارات.

- **تقنية نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) ونظام المعلومات الجغرافية (GIS)**
يساعد دمج تقنيات نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) ونظام المعلومات الجغرافية (GIS) على رسم الخرائط وتتبع موقع فرق البحث والإنقاذ، وتحديد المناطق التي تمت تغطيتها بالفعل، وتخطيط مسارات محسنة لفرق الاستجابة.
- **الواقع المعزز (Augmented Reality) والواقع الافتراضي (Reality Virtual)**
تنفيذ تقنيات الواقع المعزز والواقع الافتراضي لأغراض التدريب، ما يتيح لفرق الإنقاذ محاكاة مختلف السيناريوهات والبيئات. يعزز ذلك الاستعداد ويوفر تجربة تعلم متعمقة أكثر.
- **تكنولوجيا الأجهزة القابلة للارتداء:**
تجهيز أفراد الإنقاذ بأجهزة قابلة للارتداء مثل الخوذ الذكية أو السترات التي تدمج الاستشعارات وأدوات الاتصال، حيث يمكن لهذه الأجهزة مراقبة العلامات الحيوية، وتوفير تحديثات فورية، وتحسين السلامة العامة.
- **أجهزة الاستشعار الذكية وأجهزة الإنترنت الذكية (IoT)**
نشر أجهزة الاستشعار الذكية وأجهزة الإنترنت الذكية لاكتشاف الظروف البيئية، ورصد استقرار المباني، وتحديد علامات الحياة. يمكن لهذه الأجهزة نقل البيانات في الوقت الفعلي إلى مركز القيادة، ما يساعد في اتخاذ القرارات.
- **المركبات الذاتية القيادة**
إن كان بالإمكان استخدام المركبات الذاتية القيادة، بما في ذلك الروبوتات الأرضية أو المركبات البرية غير المأهولة (UGVs) Vehicles Ground Unmanned، للتنقل في التضاريس الخطيرة، وتوصيل الإمدادات، وإجراء التقييمات الأولية في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها أو التي تعتبر غير آمنة للبشر.
- **التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي (AI)**
تنفيذ خوارزميات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي لتحليل مجموعات البيانات الكبيرة، وتوقع أنماط الكوارث، وتحسين استراتيجيات البحث والإنقاذ. يمكن للذكاء الاصطناعي معالجة المعلومات بشكل أسرع من الطرق اليدوية، ما يساعد في اتخاذ القرارات.

• منصات الاتصال والتنسيق

اعتماد أنظمة الاتصال المتقدمة ومنصات التنسيق التي تمكن من التواصل بسلسلة بين فرق الإنقاذ ومركز القيادة المركزي والأطراف الأخرى المعنية. يضمن ذلك تبادل المعلومات في الوقت المناسب وتحسين التنسيق.

• التعرف على الهوية الحيوية

استخدام تقنيات التعرف على الهوية الحيوية، مثل التعرف على الوجوه أو مسح البصمات، لتحديد مواقع الأفراد بسرعة في المناطق المتضررة من الكوارث. يمكن أن يسرع ذلك عملية إعادة توحيد العائلات وتعزيز كفاءة الاستجابة العامة.

• تطبيقات الهواتف المحمولة

تطوير تطبيقات الهواتف المحمولة التي تتيح للمدنيين الإبلاغ عن موقعهم، وطلب المساعدة، أو تقديم معلومات قيمة خلال حالات الطوارئ. يمكن أن تكون البيانات المجمعة من خلال المشاركة التطوعية مكملية للمعلومات الرسمية.

• غواصات الإنقاذ البحري والروبوتات

لعمليات البحث والإنقاذ البحري والخاصة بالمياه، يساعد استخدام الغواصات التي يتم التحكم فيها عن بعد (Remotely operated vehicles (ROVs) المجهزة بكاميرات وتكنولوجيا السونار لتحديد الضحايا ومساعدتهم في البيئات المغمورة بالمياه أو في البحار والتي تعد تحدياً لطواقم الإنقاذ.

من خلال تبني وتكامل هذه التقنيات، يمكن لأجهزة الدفاع المدني تحديث قدراتها في مجالات البحث والإنقاذ، ما يحسن من أوقات الاستجابة والفعالية خلال حالات الطوارئ. إن التدريب المنتظم ودمج هذه الأدوات في إجراءات التشغيل القياسية ضروري للحصول على أقصى استفادة من إمكانياتها.

8. تفعيل وتكثيف حملات التوعية

تنفيذ حملات توعية مستمرة للمجتمع حول كيفية التصرف في حالات الطوارئ وكيفية الاستفادة من خدمات الدفاع المدني.

حيث تساعد هذه الحملات التوعوية على تقليل درجات المخاطر وتطبيق اجراءات السلامة العامة في المنشآت الحيوية والاقتصادية المختلفة، وحث مؤسسات القطاع الخاص والعام والنقابات على وضع خطط تأخذ في الاعتبار الأزمات والمخاطر المحتملة.

ويندرج ضمن التوعية إعطاء تدريبات على علوم الدفاع المدني للمواطنين، لأن المواطن يمكن أن يكون المستجيب الأول، وذلك عبر اتخاذه قرارات لتخفيض المخاطر في المنزل أو المركبة أو مكان العمل، وتنفيذ الإجراءات الوقائية كالصيانة الدورية للأجهزة، واختيار الأجهزة والمعدات والتوصيلات ذات الجودة العالية، ومراعاة معايير السلامة الجيدة ومتابعة نشرات التوعية الصادرة عن الدفاع المدني وأخذها بمسؤولية وعلى محمل الجد، وبالتالي المواطن هو الركيزة الأساسية في مساعدة الدفاع المدني على التغلب على الحالات الطارئة حال وقوعها في أقل جهد.

يمكن للدفاع المدني زيادة الوعي في المجتمع عبر استراتيجيات ومبادرات متنوعة تهدف إلى تثقيف الجمهور وجذبه. فيما يأتي عدة طرق تمكن الدفاع المدني من تعزيز الوعي المجتمعي:

• حملات التوعية العامة

إجراء حملات دورية للتوعية العامة باستخدام وسائل متنوعة، بما في ذلك التلفزيون، والراديو، ووسائل التواصل الاجتماعي، وفعاليات المجتمع. يجب أن تقدم هذه الحملات معلومات حول المخاطر المحتملة، والتأهب للطوارئ، ودور الدفاع المدني في ضمان سلامة الجمهور.

• برامج التثقيف وورش العمل

تنظيم برامج تثقيفية وورش عمل في المدارس وأماكن العمل، ومراكز المجتمع. يمكن أن تغطي هذه الجلسات مواضيع مثل التأهب للكوارث، وإجراءات الإخلاء، وتدريبات الإسعاف الأولي. يساعد التفاعل مع فئات مختلفة من السكان في ضمان تحقيق الوعي الشامل.

• التواصل مع المجتمع والشراكات

إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المحلي، والشركات المحلية، والجمعيات الخيرية لتسهيل التواصل مع المجتمع. من أجل التعاون مع هذه الكيانات لتنظيم الفعاليات، وتوزيع المواد التوعوية، وإجراء جلسات تدريب في مختلف المناطق والأحياء.

• تنفيذ تدريبات الطوارئ والمحاكاة

إجراء تدريبات دورية للطوارئ والمحاكاة في الأماكن العامة لتعريف المجتمع بإجراءات الاستجابة، تساعد هذه التدريبات الأفراد على فهم ما يجب فعله في حالة الطوارئ والمساهمة في رفع ثقافة التأهب.

• المواقع التفاعلية وتطبيقات الهواتف المحمولة

تطوير مواقع تفاعلية وسهلة الاستخدام أو تطبيقات هواتف محمولة تقدم معلومات حول إجراءات الطوارئ، ومسارات الإخلاء المحلية، وتحديثات فورية أثناء الأزمات. يمكن أن تكون هذه النقاط موارد قيمة للجمهور للوصول إلى المعلومات بسهولة ويسر.

• الإعلانات الخدمية العامة

إنشاء وبث إعلانات خدمة عامة على التلفزيون والراديو لنشر معلومات مهمة حول التأهب للطوارئ، ومسارات الإخلاء، ونصائح السلامة. تكون الإعلانات العامة فعّالة في الوصول إلى جمهور واسع ونقل الرسائل بشكل موجز.

• المنتديات المجتمعية

تنظيم منتديات مجتمعية حيث يمكن لمسؤولي الدفاع المدني التفاعل مباشرة مع الجمهور. توفر هذه الفعاليات فرصة للمواطنين لطرح الأسئلة، والتعبير عن مخاوفهم، والحصول على إرشادات شخصية حول التأهب للطوارئ.

• التواصل بعدة لغات

الاعتراف بتنوع المجتمع وتوجيه المعلومات بلغات متعددة لضمان قدرة الجميع على الوصول وفهم التفاصيل الحاسمة. التواصل متعدد اللغات ضروري للوصول إلى السكان ذوي الخلفيات اللغوية المتنوعة كالجهاز الأجنبية العاملة في القطاع.

• التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي

الاستفادة من منصات وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات في الوقت المناسب، ومشاركة نصائح السلامة، والتفاعل مع المجتمع. تتيح وسائل التواصل الاجتماعي التواصل في الوقت الفعلي وتمكين الدفاع المدني من التواصل المباشر مع الجمهور، كاستخدام الفيسبوك، والانستغرام، والواتساب، والتيك توك والتيليجرام.

• التعاون مع المدارس والجامعات

التعاون مع المؤسسات التعليمية لدمج التأهب والجاهزية للطوارئ في المنهاج الدراسي، حيث يشمل ذلك إجراء تدريبات، وورش عمل، وحملات توعية داخل المدارس والجامعات للوصول إلى الطلاب وأسرهم.

• استخدام وسائل العرض والرسوم البيانية

إنشاء مواد جذابة بصرياً مثل الرسوم البيانية infographics، والملصقات، ومقاطع الفيديو لنقل الرسائل الرئيسية، حيث تلعب الوسائط البصرية دوراً فعالاً في جذب الانتباه ونقل المعلومات بشكل موجز ويمكن تذكرها بسهولة.

• استحداث آليات للتعامل مع التغذية الراجعة

إنشاء آليات لجمع التعليقات والتغذية الراجعة من العامة، مثل خطوط الهاتف أو النماذج عبر الإنترنت، لتشجيع الجمهور على تقديم آرائهم، وطرح الأسئلة، والإبلاغ عن مخاوفهم. حيث إن إقامة خط اتصال مفتوح يبني الثقة ويسمح لمراكز الدفاع المدني بالتعامل بفعالية مع احتياجات المجتمع.

9. التقييم الدوري وتحسين الأداء

إجراء تقييم دوري لأداء جهاز الدفاع المدني وتحديث الخطط والسياسات استناداً إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة. خصوصاً أن قطاع غزة يتعرض للحروب بشكل دوري، وأن جهاز الدفاع المدني هو من الجهات الأولى المسؤولة عن تنفيذ عمليات الإطفاء والإنقاذ.

إن هذه الآليات تشكل جزءاً من عملية مستمرة لتحسين أداء جهاز الدفاع المدني وجاهزيته، ويمكن تخصيصها وتعديلها بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية والتحديات في قطاع غزة.

الاستنتاجات

بعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، التي تتمثل في تقارير الأداء السنوية الصادرة عن الإدارة العامة للدفاع المدني في قطاع غزة والتقارير الإخبارية التي تناولت جاهزية الدفاع المدني الفلسطيني لإدارة حالات الطوارئ ومواجهتها بأشكالها كافة، خلص فريق البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات:

يُعد الحصار الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة منذ العام 2006م، واستمرار الانقسام السياسي والعزلة الجغرافية لقطاع غزة، من أهم المعوقات التي تواجه مديرية الدفاع المدني في القطاع، وتتلخص بالآتي:

- نقص في عدد العاملين المؤهلين بالدفاع المدني، حيث يبلغ عدد العاملين الآن (860) موظفاً، وهم منقسمون بين موظفين إداريين وموظفين يعملون في الميدان، يقومون بمهام ومتطلبات العمل، مع العلم أن حاجة القطاع نسبة إلى عدد السكان هي (3500) موظف.
- نسبة العجز في الإمكانيات والمعدات وصلت إلى 100 بالمئة، حيث إن المركبات المتوقفة متهاكة وقد دخلت الخدمة منذ العام 1994م.
- منع الجانب الإسرائيلي دخول المركبات وقطع الغيار إلى قطاع غزة بحجة ازدواجية الاستخدام.
- تشكل الحالات الطارئة في فصل الشتاء معضلة للجهاز لعدم توفر الأدوات التخصصية كالمضخات وتوابعها وأيضاً بحجة ازدواجية الاستخدام.
- عدم توفر بعض مواد الإطفاء وخاصة المادة الرغوية المعروفة باسم (الفوم)، وذلك نتيجة الحصار الإسرائيلي على القطاع، حيث تلزم هذه المادة في إطفاء حرائق الزيوت والسوائل الملتهبة وبعض المواد الكيميائية.

- استهداف مقرات ومقدرات وكوادر الجهاز خلال الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المستمرة على القطاع منذ العام 2008م وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، في مخالفة وانتهاك للقانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها.
- عدم توفر قطع غيار لصيانة معدات الدفاع المدني وسياراته وفق مواصفات الشركات المصنعة بحجة ازدواجية الاستخدام.
- عدم توفر معدات وآليات ثقيلة مثل الكباشات والجرافات وما يطلق عليه (الباقر) ومعدات الإنقاذ الهيدروليكية الحديثة وأيضاً بحجة ازدواجية الاستخدام.
- مرة أخرى بحجة ازدواجية الاستخدام يمنع الاحتلال دخول بعض المعدات والمستلزمات مثل جهاز الأكسجين، وتنقية الأدخنة والأبخرة السامة والأقنعة الواقية، وأجهزة كشف الأحياء تحت الأنقاض، وفرشات الهواء والتي من خلالها يستطيع رجل الإطفاء الدخول إلى الشقق المحروقة والمنهارة وإنقاذ العالقين، والبدل الواقية من النيران بحجة أنها تستخدم بشكل ازدواجي (أعمال مدنية وعسكرية).
- تقصير الجهات المختصة ببناء الملاجئ لحماية المدنيين من العمليات العسكرية والتي يذهب ضحيتها عشرات الآلاف من المدنيين، ما يتطلب قيام الأجهزة المختصة ومنها الدفاع المدني بآلاف المهمات لإنقاذ المصابين وتخليص العالقين واستخراج جثث الشهداء من تحت الأنقاض، مع العلم أن قانون الدفاع المدني رقم (3) للعام 1998م ينص وبشكل واضح في المادة (21) على وجوب إعداد أماكن خاصة تستخدم كملاجئ عند الحاجة في البنايات والمنشآت الخاصة.
- الاكتظاظ العمراني الهائل والعشوائي والشوارع الضيقة، والذي يعيق ويحول دون دخول آليات الدفاع المدني ووصولها لبعض المربعات السكنية المنكوبة.
- ضعف الإجراءات الرقابية على متطلبات السلامة العامة، والتي كانت السبب في وقوع بعض الحوادث الجسيمة كحريق النصيرات.
- ضعف الإجراءات العقابية وفرض الغرامات الرادعة لمخالفي تعليمات السلامة العامة.
- ضعف البنية التحتية وتهالكها والتي تتسبب بحدوث الفيضانات وغرق المنازل سنوياً.
- بعد استعراض بعض الحرائق كمستودع كيماويات أبو خضير، لوحظ عدم الجاهزية لمواجهة الأسلحة والتهديدات الكيميائية.

التوصيات

بناء على ما سبق من استنتاجات، وبالإضافة إلى النتائج التي تم جمعها وتحليلها من خلال تحليل الفجوة وتحليل SWOT حول البيئة الداخلية والخارجية (نقاط القوة والضعف، الفرص والمهددات) لجهاز الدفاع المدني من وجهة نظر منتسبيه، ولرفع جاهزية جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة وتطويره، يوصي فريق إعداد التقرير بالآتي:

سياسياً:

- يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية العمل فوراً من خلال الضغط على المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية كمنظمة العفو الدولية، هيومان رايتس ووتش والأمم المتحدة، على:
- رفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني وغير الإنساني عن قطاع غزة والمفروض منذ 17 عاماً.
- السماح بإدخال معدات جهاز الدفاع المدني وآلياته المتخصصة، والتي تمكن الجهاز من القيام بمسؤولياته في الحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين.
- العمل على مساءلة دولة الاحتلال الإسرائيلي ومحاسبتها على أفعالها وجرائمها إزاء تدمير مقرات ومراكز الدفاع المدني في قطاع غزة واستهداف طواقمه، وإلزامها بالتعويض عن هذا الضرر، باعتبار مراكز الدفاع المدني من الأماكن المحمية وفقاً للقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب.
- الضغط على الاحتلال لاستثناء معدات وآليات الدفاع المدني من قائمة المواد مزدوجة الاستخدام.
- الضغط على الجانب الإسرائيلي للسماح بدخول فرق إغاثة دولية، وذلك لتدريب ومساعدة فرق جهاز الدفاع المدني الفلسطيني في أوقات الطوارئ وخصوصاً في الحروب.

وطنياً:

- يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية إنهاء الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث إن الاستمرار في حالة الانقسام أوجد مديريتين للدفاع المدني؛ واحدة في رام الله وأخرى في غزة، ما أدى إلى ازدواجية الإدارة والمعايير، وتشتت الجهود التطويرية، وإضاعة الكثير من فرص التمويل والدعم خصوصاً عن دفاع مدني غزة، بالإضافة إلى قطع الدعم اللوجستي والإمداد في حال طلب ذلك بين المديريتين.
- يجب العمل على تفعيل دور المركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث، والذي تم تشكيله في آذار 2017م بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني؛ واعتباره مظلة وطنية لإعداد وتطوير إدارة حالات الطوارئ والأزمات بطرق علمية.
- يجب أن تعمل إدارة السلامة والوقاية في الدفاع المدني الفلسطيني مع الجهات المختصة كمؤسسة المواصفات والمقاييس لاستحداث آليات رقابية على البضائع والمعدات والأجهزة التي تدخل إلى القطاع، وذلك لضمان مطابقتها لمتطلبات السلامة العامة.
- يجب أن تعمل وزارة الداخلية الفلسطينية وبالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث على إنشاء وتبني نظام وطني للإنذار المبكر للحد من مخاطر الكوارث.
- يجب أن تعمل الجهات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية على إنشاء الدليل الوطني للمخاطر التي تواجه «غزة»، وذلك نظراً للمخاطر الاستثنائية التي يمر بها القطاع من حروب، بالإضافة إلى المجهودات والتضحيات المرتفعة التي تقدمها فرق الإطفاء والإنقاذ والإسعاف في جهاز الدفاع المدني في غزة (دنيا الوطن، 2019م).
- يجب أن تشتمل جميع خطط مواجهة وإدارة الأزمات والكوارث الوطنية على كيفية مواجهة خطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بالإضافة إلى إيجاد وعي مجتمعي مناسب لذلك.

مالياً:

- يجب على وزارة الداخلية في السلطة الوطنية الفلسطينية العمل على زيادة المخصصات المالية لجهاز الدفاع المدني، كي يتمكن من تطوير الكوادر البشرية، والمعدات والآليات، واستحداث مراكز جديدة للمساعدة على خفض وتحسين وقت الاستجابة للحالات الطارئة ما أمكن.

التعامل مع الأسلحة والمواد الكيميائية والبيولوجية

- يجب أن تعمل إدارة الإسعاف والطوارئ في جهاز الدفاع المدني في غزة بالتعاون مع وزارة الصحة الفلسطينية على توفير عقاقير مضادة للتسمم من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لاستخدامها في الحالات الطارئة.
- يجب أن تتعاون وحدة العلاقات العامة والإعلام في جهاز الدفاع المدني مع المؤسسات الأكاديمية المحلية للتوعية بمخاطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وآثارها وطرق الوقاية منها خصوصاً في أوقات الحروب.
- يجب على إدارة التدريب في جهاز الدفاع المدني في غزة إشراك العاملين في دورات تدريبية خاصة تتصل بكيفية مواجهة مخاطر الأسلحة والمواد الكيميائية والبيولوجية.
- كما يجب أن تعقد إدارة التدريب مناورات افتراضية للتدرب على مواجهة مخاطر الأسلحة والمواد الكيميائية والبيولوجية وكيفية التصرف تجاهها خصوصاً في أوقات الحروب.
- يجب أن تعمل إدارة الإمداد والشؤون المالية في الجهاز على توفير معدات الحماية الشخصية ووسائل الوقاية المتصلة بكيفية مواجهة الأسلحة والمواد الكيميائية والبيولوجية حسب المواصفات الأوروبية Standards EN أو الأمريكية Standards ANSI، كما يجب توفير مواد الإطفاء الخاصة بإطفاء حرائق المواد الكيميائية.
- يجب على وحدة العلاقات العامة والإعلام في جهاز الدفاع المدني إعداد دليل إرشادي يوضح للعاملين في الجهاز طرق التعامل الآمن مع أخطار الأسلحة والمواد الكيميائية والبيولوجية.

متطلبات السلامة العامة

- يجب أن تقوم إدارة السلامة والوقاية في جهاز الدفاع المدني على تكثيف الجولات التفتيشية الميدانية والتشديد على تطبيق متطلبات السلامة العامة في المنازل والمنشآت التجارية والصناعية وإنزال عقوبات رادعة بحق المخالفين وغير الملتزمين.
- كما يجب أن تعمل نفس الإدارة السابقة على إغلاق جميع نقاط بيع الغاز العشوائية المنتشرة بين المنازل وتقديم مشغليها للمحاكمة؟.
- يجب أن تقوم إدارة السلامة والوقاية وبالتعاون مع البلديات ونقابة المهندسين بتفعيل القوانين الخاصة بإقامة الملاجئ العامة، وعدم منح الترخيص لإقامة أي منزل جديد أو عمارة جديدة، دون أن تتضمن مكاناً يصلح لأن يكون ملجأ، وذلك بهدف وقاية المواطنين من أخطار الغارات الجوية والأخطار الأخرى.

تكنولوجياً:

يجب أن تعمل وحدة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في جهاز الدفاع المدني على:

- توفير تخزين سحابي أو استئجار سيرفرات خارج دولة فلسطين، وذلك لحماية المحتوى الرقمي لجهاز الدفاع المدني في حالة الحروب وتدمير المقرات وانقطاع الكهرباء.
- إنشاء قاعدة بيانات مشتركة بين جهاز الدفاع المدني، والجهات التي يتعامل معها وقت حدوث أي أزمة كالحكم المحلي والبلديات والهلال الأحمر، وذلك من أجل الوصول السريع لأي معلومة من الممكن أن تفيد الجهاز أو تخدمه في تسهيل مهامه.
- زيادة التنسيق والاتصال والتواصل إلكترونياً بين جهاز الدفاع المدني ومؤسسات المجتمع المحلي التي يتعامل معها عند وضع خطط الطوارئ، وذلك لتسهيل تبادل الخدمات وتوفير الوقت والجهد والحصول على الدعم اللوجستي على أكمل وجه.
- توفير وسائل اتصال بديلة تساعد قيادات الجهاز على التواصل في الميدان بكل سهولة في حال انقطاع الاتصالات.

إدارة الأزمات والكوارث

يجب أن تعمل وحدة التخطيط والتطوير في جهاز الدفاع المدني على:

- استحداث إدارة متخصصة لإدارة الأزمات والكوارث ضمن الهيكل التنظيمي التي من شأنها القيام بمهام إدارة الأزمات كافة.
- العمل على التحديث المستمر في خطط الطوارئ لدى جهاز الدفاع المدني، مع توفير الاحتياجات والتجهيزات كافة بشكل مسبق كي لا يحدث أي خلل عند وقوع أي أزمة مفاجئة.
- العمل على التشبيك والتعاون الدولي من أجل رفع قدرات كوادر الجهاز في التعامل مع الزلازل والأعاصير.
- اعتماد أسلوب المحاكاة لتوفير الدعم الفني للجهات المشاركة في المسؤولية عن إدارة الأزمات والكوارث ومواجهتها.

التدريب والتعاون الدولي

يجب أن تعمل وحدة التخطيط والتطوير ووحدة العلاقات العامة والإعلام على:

- تنظيم برامج تدريبية مستمرة لكوادر الجهاز، وذلك لتحسين مهاراتهم وزيادة قدراتهم على التعامل مع الحوادث والكوارث.
- فتح آفاق التعاون الدولي مع الجهات الدولية والإقليمية، وذلك لتبادل الخبرات والمعلومات والتدريب على أفضل الممارسات في مجال الحماية المدنية.
- إنشاء مراكز تدريب متخصصة بالواقع المعزز والواقع الافتراضي، وذلك بهدف تدريب الأفراد على استخدام الأدوات والمعدات والتقنيات الحديثة في مجال الدفاع المدني واستحداث سيناريوهات يصعب توفيرها على أرض الواقع.
- استضافة فرق إغاثة أو مدربين دوليين لتبادل الخبرات وتدريب الكوادر الفلسطينية.

الجهة الداخلية

يجب على إدارة العلاقات العامة والإعلام وإدارة التدريب في جهاز الدفاع المدني العمل على:

- تكثيف التوعية العامة، وذلك من خلال توجيه الجهود لزيادة الوعي العام بأهمية الاستعداد والتدريب على مواجهة الحوادث والكوارث، وذلك عبر حملات توعوية وإعلامية وورش عمل ومحاضرات دورية.
- زيادة أعداد متطوعي الدفاع المدني، وذلك لتعويض نقص الكادر في الحالات الطارئة والحروب.
- تنفيذ تمارين دورية ومحاكاة للحروب بالشراكة والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.
- اعتماد برنامج/مساق توعوي في الجامعات والمدارس في القطاع حول السلامة العامة، وذلك بالتعاون مع مديرية التربية والتعليم والتعليم العالي.
- استحداث واعتماد تخصص أكاديمي يركز على علوم الوقاية والسلامة/الإطفاء والحريق في الجامعات الفلسطينية على غرار ماجستير إدارة الأزمات والكوارث الذي تطرحه الجامعة الإسلامية في غزة.

الكادر البشري:

لزيادة كفاءة عمل الجهاز، يجب على إدارة شؤون القوى البشرية العمل على:

- زيادة أعداد الكادر البشري لتناسب مع عدد السكان.
- توظيف كوادر جديدة بدل التي تتقاعد أو التي يتم إنهاء خدمتها.
- تقديم محفزات مالية ومادية لفرق الإطفاء والإنقاذ والعاملين أثناء وقوع الأزمات وبعدها، وذلك من أجل تشجيعهم ورفع روحهم المعنوية، والمحافظة على روح التضحية والمثابرة الموجودة عندهم.
- اعتماد علاوة بدل مخاطرة للعاملين في الجهاز.
- إجراء الفحوصات الطبية الأولية والدورية للعاملين في مجال الإطفاء والإنقاذ، مع المتابعة الصحية المستمرة وبالتعاون مع وزارة الصحة الفلسطينية.

المعدات والآليات

- يجب أن تعمل إدارة الشؤون المالية والإمداد ووحدة التخطيط والتطوير في الجاهزية على:
- تزويد جهاز الدفاع المدني بمعدات وآليات إطفاء وإنقاذ تخصصية وذات دفع رباعي وحسب الدليل الإرشادي المرفق.
- شراء آلات إطفاء هجينة أو كهربائية لمواجهة شح الوقود الذي يعاني منه قطاع غزة.
- تزويد الجهاز بسلام هيدروليكية حديثة تتناسب مع ارتفاع المباني في قطاع غزة.
- شراء قطع الغيار الأصلية لجميع المعدات والآليات، وذلك لضمان عملها بكفاءة ولأطول فترة ممكنة دون حدوث أعطاب.
- الحرص على عمل الصيانة الدورية لآليات وتجهيزات الجهاز كافة طبقاً لبرامج الصيانة للآليات والمعدات.

خطط مستقبلية

- يجب أن تعمل وحدة التخطيط والتطوير في الجهاز على:
- إنشاء مراكز إطفاء خاصة بالمناطق الصناعية وقريبة منها وتتناسب مع طبيعة المخاطر الموجودة فيها، مجهزة بآليات وشاحنات إطفاء تحتوي على خزانات (الفوم) بالإضافة إلى توفير السلام الهيدروليكية المناسبة.
- توفير عيادة للإسعاف الأولي النفسي لموظفي الدفاع المدني، نظراً لما يتعرضون له من ضغط نفسي أثناء انتشار الجثث وضحايا الحروب.
- إنشاء وحدة خاصة بكلاب البحث والإنقاذ K9، وذلك لدورها البارز في البحث عن المحتجزين والمحاصرين تحت الأنقاض.

المرفقات

استبانة تحليل البيئة الداخلية والخارجية

تحليل SWOT

الحضور الكريم نرجو من حضرتكم المشاركة في تحديد نقاط القوة والضعف أو ما يحيط بالبيئة الداخلية المؤثرة على عمل جهاز الدفاع المدني من جهة، وتحديد الفرص والمهددات أو التحديات والناجمة من البيئة الخارجية والتي تؤثر أو ستؤثر على عمل جهاز الدفاع المدني من جهة أخرى.

1. تحليل مراكز القوة ونقاط الضعف (البيئة الداخلية)

نرجو منكم تحديد إذا ما كانت المؤشرات الآتية نقاط قوة أو ضعف لدى جهاز الدفاع المدني الفلسطيني في قطاع غزة، كما نرجو منكم ذكر المبررات وراء اختياركم.

■ **ملاحظة:** يمكنكم إضافة أي مؤشرات أخرى غير مذكورة في الجدول وتحديد إذا ما كانت من نقاط القوة أو الضعف.

المؤشر	(S) نقاط القوة	(W) نقاط الضعف	ما هي مبرراتك؟
<p>الهيكل التنظيمي</p> <p>Organizational Structure</p> <ul style="list-style-type: none"> • هيكل تنظيمي ممتد/مركزي/متعدد الطبقات • تدفق المعلومات واتخاذ القرارات • توزيع الموارد • نمط الإدارة والتأثير على اتخاذ القرارات • بيروقراطي/أوتوقراطي/ديمقراطي • أنظمة الاتصال والتواصل والتنسيق الداخلية • سهولة الاتصال والتواصل/قنوات الاتصال سهلة وواضحة 			
<p>التخطيط وإدارة الأزمات</p> <p>Crisis Management</p> <ul style="list-style-type: none"> • هل توجد خطة لإدارة للأزمات والكوارث وهل هي شاملة؟ • هل توجد موازنة خاصة لهذه الخطة؟ • هل يتم تقييم هذه الخطة ومراجعتها وتطويرها بشكل دوري؟ • هل يوجد تدريب عملي يحاكي ما ورد في الخطة؟ • هل يتم الوصول إلى مصادر المعلومات بسهولة وقت الأزمات والكوارث؟ وما هي الوسائل المتوفرة لذلك؟ 			
<ul style="list-style-type: none"> • هل أنظمة الاتصال والتواصل متوفرة؟ • أجهزة الاتصال اللاسلكي التقليدية/ استخدام تقنيات GPS/GIS • أجهزة اتصال عبر الأقمار الاصطناعية/ موجات الراديو الإذاعية/منصات التواصل الاجتماعي 			

			<p>مسؤوليات الحكومة/الإنفاق الحكومي</p> <ul style="list-style-type: none"> • ما هي التشريعات الداعمة لعمل الجهاز وما دور الحكومة في تعزيز عمل الجهاز؟ • هل الإنفاق الحكومي متوفر وكاف؟
			<p>المهارات والتدريب Skills & Training</p> <p>مهارات فرق العمل الفنية</p> <p>Technical/social/personal and methodological</p>
			<p>الإمداد والدعم اللوجستي</p>
			<p>الموارد البشرية Human Resources</p> <ul style="list-style-type: none"> • موارد بشرية كافية/مدربة
			<p>الإمكانات الفنية (المعدات والآليات)</p> <ul style="list-style-type: none"> • معدات يدوية/هيدروليكية/كهربائية
			<p>التشبيك مع الشركاء الدوليين</p> <ul style="list-style-type: none"> • إجراء مناورات وتدريب • تبادل خبرات • تحديث معدات
			<p>القبول المجتمعي Public Trust</p> <p>الشفافية/الاعتمادية/تثقيف العامة</p>
			<p>هل توجد وحدة أو دائرة تتولى مسؤولية التنسيق مع الشركاء المحليين وقت الأزمات والكوارث؟</p> <p>(الهلل الأحمر/البلديات/الاشغال العامة / الحكم المحلي/وزارة الصحة/مؤسسات القطاع الخاص وغيرها)</p>

2. تحليل الفرص والتحديات (البيئة الخارجية)

ترتبط الفرص بكل ما يمكن أن يحسن من أداء جهاز الدفاع المدني من تكنولوجيا حديثة، ومعدات وآليات، إلخ...، أما التحديات أو التهديدات فتتصل بكل ما يمكن أن يعرقل ويهدد عمل جهاز الدفاع المدني.

- ملاحظة: يمكنكم إضافة أي مؤشرات أخرى غير مذكورة في الجدول وتحديد إذا ما كانت من الفرص أو التحديات/التهديدات.

المؤشر	(O) الفرص	ما هي مبرراتك؟
التشبيك مع جهات إغاثية دولية/محلية		
الشركاء وذوو العلاقة التشبيك/التدريب/اتفاقيات تعاون/تبادل خبرات		
تأثير الوضع السياسي/الاستقرار السياسي		
النمو الاقتصادي محلي أو دولي		
جهوزية الجبهة الداخلية (المواطنين/الشركاء الاجتماعيين والقطاع الخاص/مؤسسات المجتمع المدني) إلخ...		
استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي AI		
استخدام الأنظمة Tracking Systems/GIS/GPS		
استخدام طائرات بدون طيار Drones		
استخدام معدات حديثة مثل الكاميرات الحرارية Thermal Cameras		
استخدام روبوت الإطفاء Robots		

المؤشر	(T) التحديات والتهديدات	ما هي مبرراتك؟
وقوع الكوارث الطبيعية (الزلازل / الأعاصير والفيضانات)		
شح الموارد المالية		
الظروف الاجتماعية والتوزيع الديمغرافي		
المخاطر السيبرانية		
التقلبات السياسية (الحروب)		
الحصار عدم وجود قطع غيار ومعدات حديثة عدم تبادل الخبرات الخارجية		
شح الموارد المائية		
ضعف البنية التحتية شبكات الطرق/نقاط التزويد بالماء/انقطاع الكهرباء		
انقطاع/شح المحروقات		

المراجع:

- قانون الدفاع المدني الفلسطيني رقم (3) لسنة 1998م، متوفر على الرابط:
<https://maqam.najah.edu/legislation/162/>.
- الدفاع المدني في القانون الدولي الإنساني (2001) اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، متوفر على الرابط:
<https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5r2aek.htm>.
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (2001) الدفاع المدني الفلسطيني في ظل الانتفاضة - المضمون والتشكيل والأداء - سلسلة تقارير خاصة (5)، متوفر على الرابط:
https://cdn1.ichr.ps/cached_uploads/view/ichr-files/files/000000398.pdf.
- عبد الله (2016) رسالة ماجستير بعنوان _ دور المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني في إدارة الأزمة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة 2014. رسالة ماجستير بعنوان دور المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني في إدارة الأزمة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، 2014 ، متوفر على الرابط: <https://t.ly/PLA2N> Available at:.
- الداخلية بغزة تكشف عدد سكان القطاع حتى نهاية 2022 (2023) فلسطين الآن. <https://paltimes.ps/p/349613>.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. الإحصاء الفلسطيني يستعرض أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية حول أثر حرب الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، 2023، متوفر على الرابط:
<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4605>
- مركز الميزان لحقوق الإنسان (2009) مركز الميزان لحقوق الإنسان يصدر تقريراً بعنوان 'استهداف المراكز الطبية و فرق الإسعاف وأطقم الدفاع المدني خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة'، مركز الميزان لحقوق الإنسان، متوفر على الرابط:
<https://www.mezan.org/ar/post/8529>.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان (2021) ورقة حقائق حول: قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمخازن شركات عائلة خضير شمال قطاع غزة، مركز الميزان لحقوق الإنسان، متوفر على الرابط:
<https://www.mezan.org/ar/post/32629>.
- رضيع، خالد (2011)، مدى الجاهزية لإدارة الأزمات والكوارث، دراسة مسحية على ضباط جهاز الدفاع المدني في محافظات غزة، دراسة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية - غزة.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2010): الحماية المدنية وأجهزة الدفاع المدني في القانون الإنساني، منشورات اللجنة الدولية، جنيف.
- هنية، حازم، 2012، جاهزية الدفاع المدني في قطاع غزة الدور والأداء، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، سلسلة تقارير خاصة 80.

- سلامة، عمار (2014)، التخطيط لمجابهة الكوارث تقييم خطة الاستجابة للطوارئ في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، متوفر على الرابط:
<https://scholar.najah.edu/sites/default/files/Ammar%20Mahmoud%20Iseede0.pdf>
- عمر، يزن (2019). الدفاع المدني الفلسطيني بين الواقع والمأمول - دراسة ميدانية على المواطنين بمحافظة الخليل، المجلة الفلسطينية للدراسات الأمنية والتدريب، متوفر على الرابط:
<https://www.gmtc.sec.ps/home/Journals/14158?culture=ar-SA>.
- الأغا، محمد رمضان & أبو شنب، أحمد رمضان & عبد العال، عز الدين حامد (2022): التحديات التي واجهت المديرية العامة للدفاع المدني خلال الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة 2021، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (4)، العدد (15)، برلين، ص 12 - 34.
- مؤسسة الحق، (2023). المدنيون في قطاع غزة المحاصرون يدفع الثمن الباهظ المترتب على العدوان العسكري الإسرائيلي لليوم الرابع على التوالي، متوفر على الرابط: <https://www.alhaq.org/ar/advocacy/21508.html>.
- صادق، عبد الله عصام (2016) دور المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني في إدارة الأزمة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014 م، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، البرنامج المشترك مع جامعة الأقصى بغزة.
- معابر قطاع غزة مع الاحتلال الإسرائيلي. (TRT), 16th of October, 2023, عربي | تكشف الحقيقة لرؤية أوضح، متوفر على الرابط: <https://www.trtarabi.com/explainers>
- أبو عيشة، نور (2022). الدفاع المدني بغزة: عجز تام بالإمكانيات وإسرائيل تُجرم بحقنا، متوفر على الرابط (مقابلة)/التقارير/الدفاع-المدني-بغزة-عجز-تام-بالإمكانيات-وإسرائيل-تُجرم-بحقنا-مقابلة <https://www.aa.com.tr/ar/2774141>
- النجار، إسماعيل/ خلف، رشدي / الأشر، نظام (2020): تقييم إجراءات السلامة من الحريق في المخازن في قطاع غزة - دراسة حالة: حريق سوق النصيرات المركزي، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (2)، العدد (7)، ألمانيا، ص 35-66.
- الدفاع المدني بغزة يعاني من الترهل.. كيف؟ (2022). متوفر على الرابط: <https://rb.gy/627k21>
- صفحة الدفاع المدني الفلسطيني/غزة، على الرابط:
https://www.facebook.com/dcdgovps/posts/4153184938077977/?locale=hu_HU&paipv=0&eav=Afar-JgwBljMoOe-HN9gS9Y4Vw-ywSvkNCKbUegGmAYiQoJ6ImAfhX8BsgyqcaS12qIg
- أبو زيد، ماجد. وسكيك، رمزي (2017). تحليل جاهزية الاستجابة للكوارث الطبيعية في فلسطين.
- مجلة إدارة المخاطر والأزمات، 23 (5) 96 - 126.
- الدفاع المدني الفلسطيني، 2020. متوفر على الرابط:
https://www.facebook.com/dcdgovps/posts/3587407074655769/?paipv=0&eav=AfYX5vb2Fcj0BP-DTLhrVs2yatmS10VCjkbZZ3Q4WI6P1ABFq8XTnQgWnFXJwaNyqFrc&_rdr

- الدفاع المدني الفلسطيني، 2022. "الدفاع المدني" يُنفذ أكثر من 12 ألف مهمة خلال 2021. متوفر على الرابط:
<https://www.facebook.com/profile/100064445631741/search/?q=%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86%202022>
- الدفاع المدني الفلسطيني، 2022. الدفاع المدني ينفذ 138 مهمة في العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع، متوفر على الرابط:
<https://www.facebook.com/dcdgovps/photos/a.144173945645783/5444791415583983/>
- الدفاع المدني الفلسطيني، 2021-2023.
- جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، (2021). حريق هائل في مصنع فومكو للإسفنج جراء قصف مدفعي شمال القطاع، متوفر على الرابط: <https://www.pba-gaza.ps/Post/16524>.
- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2020، ورقة حقائق: حريق النصيرات.. بين الإهمال وغياب إجراءات السلامة، متوفر على الرابط: <http://rb.gy/cyhlc3>.
- الرأي، (2021). الدفاع المدني ينجح بالسيطرة على تسرب غاز بأحد المحطات بالشمال، متوفر على الرابط:
<http://rb.gy/f4z7ww>.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2018. الميزان يُصدر تقريراً بعنوان: فليتوقف استهداف الطواقم الطبية حول استهداف قوات الاحتلال للطواقم الطبية خلال مسيرات العودة السلمية في قطاع غزة، متوفر على الرابط:
<https://mezan.org/ar/post/26798>.
- الدفاع المدني الفلسطيني، 2018. استهداف الطواقم الطبية، متوفر على الرابط:
<https://www.facebook.com/dcdgovps/photos/p.1921758747887285/1921758747887285/?type=3>.
- دنيا الوطن، 2022، غزة: النائب العام يكشف التفاصيل الكاملة بشأن حريق منزل أبو ريا، متوفر على الرابط:
<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2022.html#ixzz8LEo92wob.1499058/20/11>
- الدفاع المدني السعودي، 2021. لائحة فرق الإطفاء والإنقاذ الخاصة، متوفر على الرابط: <http://rb.gy/lbg4os>.
- متراس، 2022. الدفاع المدني: من يطفئ حريق غزة؟، متوفر على الرابط: <https://rb.gy/oph3an>
- نظام الإنذار المبكر ودوره في الحد من مخاطر الكوارث «دراسة في إطار الصكوك الدولية ذات الصلة»
THANON, K., KHAMO, M. H., & AHMED, D. I. (2021) "Journal of Duhok University, 24(1), 365-385, Available at: <https://doi.org/10.26682/hjuod.2021.24.1.18>
- المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث، (2021). حول المركز، متوفر على الرابط: <https://ndrmc.gov.ps/about>.
- الحياة الجديدة، (2016). «الاستخدام المزدوج».. كلمة السر لتدمير اقتصاد قطاع غزة، متوفر على الرابط:
<https://t.ly/W41X2..>
- الجزيرة، 2023. أفعى روبوتية وجهاز لكشف النبض.. تكنولوجيا يمكنها المساعدة في إنقاذ ضحايا الزلازل، متوفر على الرابط:
<https://t.ly/1P08L>.

- المعهد العربي لعلوم السلامة، 2023. تكنولوجيا إنقاذ المحاصرين تحت الأنقاض، متوفر على الرابط: <https://t.ly/4Z0ww>.
- TRT عربي، 2023. ثمرة جهود مستمرة.. كيف ساعدت التكنولوجيا في إنقاذ أرواح من تحت الأنقاض؟ متوفر على الرابط: <https://t.ly/B7SQN>.
- ما هي GIS؟ (no date). تقنية رسم خرائط نظم المعلومات الجغرافية، متوفر على الرابط: <https://www.esri.com/ar-sa/what-is-gis/overview>
- نظام التموضع العالمي، n.d Welcome to GPS.gov، متوفر على الرابط: <https://www.gps.gov/arabic.php>.
- ما الفرق بين الواقع الافتراضي virtual reality والواقع المعزز augmented reality؟ (2021). مبادرة العطاء الرقمي، متوفر على الرابط: <https://attaa.sa/library/view/1093>.
- دنيا الوطن، 2019. توصيات بإنشاء الدليل الوطني للمخاطر التي تواجه «غزة»، متوفر على الرابط: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/03/20/1226983.html#ixzz8KelhxflD>
- الجزيرة، 2017. السعودية تنوي خصخصة مطار الملك خالد الدولي، متوفر على الرابط: <https://rb.gy/ois1pz>.
- الجزيرة، 2000. خصخصة الدفاع المدني، متوفر على الرابط: <https://www.al-jazirah.com/2000/20000705/ec27.htm>.
- سبق، 2017. «العمر» الدفاع المدني يدرس خصخصة خدماته، متوفر على الرابط: <https://sabq.org/saudia/d4rljm>.
- الجزيرة، 2023. أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة، متوفر على الرابط: <https://rb.gy/7aftzy>.

المراجع الأجنبية:

- USAR equipment - 3 sensors and 2 search cameras - leader hasty MS 4 (no date) Groupe Leader. Available at: <https://www.leader-group.company/en/urban-search-and-rescue-equipment-usar/usar-life-locator-detector-and-search-camera/usar-search->
- What is Simulation Teaching Method Definition & Significance. (n.d.). Available at: <https://studylecturenotes.com/what-is-simulation-teaching-method-definition-significance/>
- Nasa, 2023. FINDER Finds Its Way into Rescuers' Toolkits, Available at: <https://spinoff.nasa.gov/FINDER-Finds-Its-Way-into-Rescuers-Toolkits>.

منشورات الهيئة

سلسلة التقارير السنوية

1. التقرير السنوي الأول، شباط 1994 - حزيران 1995، 1995.
2. التقرير السنوي الثاني، 1 تموز 1995 - 31 كانون الأول 1996، 1997.
3. التقرير السنوي الثالث، 1 كانون الثاني 1997 - 31 كانون الأول 1998، 1998.
4. التقرير السنوي الرابع، 1 كانون الثاني 1998 - 31 كانون الأول 1999، 1999.
5. التقرير السنوي الخامس، 1 كانون الثاني 1999 - 31 كانون الأول 2000، 2000.
6. التقرير السنوي السادس، 1 كانون الثاني 2000 - 31 كانون الأول 2001، 2001.
7. التقرير السنوي السابع، 1 كانون الثاني 2001 - 31 كانون الأول 2002، 2002.
8. التقرير السنوي الثامن، 1 كانون الثاني 2002 - 31 كانون الأول 2003، 2003.
9. التقرير السنوي التاسع، 1 كانون الثاني 2003 - 31 كانون الأول 2004، 2004.
10. التقرير السنوي العاشر، 1 كانون الثاني 2004 - 31 كانون الأول 2005، 2005.
11. التقرير السنوي الحادي عشر، 1 كانون الثاني 2005 - 31 كانون الأول 2006، 2006.
12. التقرير السنوي الثاني عشر، 1 كانون الثاني 2006 - 31 كانون الأول 2007، 2007.
13. التقرير السنوي الثالث عشر، 1 كانون الثاني 2007 - 31 كانون الأول 2008، 2008.
14. التقرير السنوي الرابع عشر، 1 كانون الثاني 2008 - 31 كانون الأول 2009، 2009.
15. التقرير السنوي الخامس عشر، 1 كانون الثاني 2009 - 31 كانون الأول 2010، 2010.
16. التقرير السنوي السادس عشر، 1 كانون الثاني 2010 - 31 كانون الأول 2011، 2011.
17. التقرير السنوي السابع عشر، 1 كانون الثاني 2011 - 31 كانون الأول 2012، 2012.
18. التقرير السنوي الثامن عشر، 1 كانون الثاني 2012 - 31 كانون الأول 2013، 2013.
19. التقرير السنوي التاسع عشر، 1 كانون الثاني 2013 - 31 كانون الأول 2014، 2014.
20. التقرير السنوي العشرون، 1 كانون الثاني 2014 - 31 كانون الأول 2015، 2015.
21. التقرير السنوي الواحد والعشرون، 1 كانون الثاني 2015 - 31 كانون الأول 2016، 2016.
22. التقرير السنوي الثاني والعشرون، 1 كانون الثاني 2016 - 31 كانون الأول 2017، 2017.
23. التقرير السنوي الثالث والعشرون، 1 كانون الثاني 2016 - 31 كانون الأول 2017، 2018.
24. التقرير السنوي الرابع والعشرون، 1 كانون الثاني 2018 - 31 كانون الأول 2019، 2019.
25. التقرير السنوي الخامس والعشرون، 1 كانون الثاني 2019 - 31 كانون الأول 2020، 2020.
26. التقرير السنوي السادس والعشرون، 1 كانون الثاني 2020 - 31 كانون الأول 2021، 2021.
27. التقرير السنوي السابع والعشرون، 1 كانون الثاني 2021 - 31 كانون الأول 2022، 2022.
28. التقرير السنوي الثامن والعشرون، 1 كانون الثاني 2022 - 31 كانون الأول 2023، 2023.

سلسلة التقارير القانونية

1. محمود شاهين. تقرير حول لجان التحقيق الفلسطينية، 1998.
2. أريان الفاضل. تقرير حول آليات المساءلة وسيادة القانون في فلسطين، 1998.
3. حسين أبو هنود. تقرير حول التشريعات وآلية سنّها في السلطة الوطنية الفلسطينية "دراسة تحليلية"، 1998.
4. جبريل محمد. دراسة حول فاقد الهوية، 1998.
5. عمار الدويك. الحركة عبر الحواجز، تقرير حول تقييد حرية حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1998.
6. قيس جبارين. تقرير حول جنوح الأحداث في التشريعات الفلسطينية، 1998.
7. عيسى أبو شرار (وآخرون). مشروع قانون السلطة القضائية: دراسات وملاحظات نقدية، 1998.
8. زياد عريف (وآخرون). قوانين الشرطة في فلسطين: دراسات وملاحظات نقدية، 1998.

9. عزمي الشعيبي (وآخرون). قانون المطبوعات والنشر: "دراسات وملاحظات نقدية"، 1999.
10. محمود شاهين. تقرير حول النيابة العامة الفلسطينية، 1999.
11. Gil Friedman, The Palestinian Draft Basic Law: Prospects and Potentials, 1999.
12. أريان الفاضل. أصوات الصمت: تقرير حول حرية التعبير في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، 1999.
13. عزيز كايد. تقرير حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، 1999.
- بدير شلستروم. تقرير حول مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطيني، 1999.
14. مصطفى مرعي. الحق في جمع شمل وإقامة الأطفال الفلسطينيين، الممارسة الإسرائيلية في ضوء معايير حقوق الإنسان الدولية. 1999.
15. حسين أبو هنود. محاكم العدل العليا الفلسطينية، التطورات والإشكاليات، والأداء في مجال حماية الحقوق والحريات، 1999.
16. أ. د. محمد علوان ود. معتمد مشعشع. حقوق الإنسان في قانون العقوبات الفلسطيني والأردني، 1999.
17. فراس ملحم (وآخرون). الإطار القانوني للضمان الاجتماعي في فلسطين، 1999.
18. أ. د. محمد علوان (وآخرون). حقوق الإنسان في قوانين العقوبات السارية في فلسطين "دراسات وملاحظات نقدية"، 1999.
19. عمار الدويك. عقوبة الإعدام في فلسطين بين التشريعات السارية والمعايير الدولية، 1999.
20. أمينة سلطان. تقرير حول ممارسة التعذيب في التحقيق، 2000.
21. معزز قفيشة. تقرير حول الجنسية الفلسطينية، 2000.
22. مصطفى مرعي. تقرير حول عملية التشريع في فلسطين، الآليات والأهداف والأولويات، 2000.
23. مصطفى مرعي. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، في ضوء المعايير الدولية بشأن الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، 2000.
24. موسى أبو دهيم. تقرير حول تفتيش المساكن، 2000.
25. حسين أبو هنود. تقرير حول نقابة المحامين الفلسطينيين، 2000.
26. عزيز كايد. تقرير حول إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية، 2000.
27. جهاد حرب. تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، 2000.
28. أ. د. نضال صبري. الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية، 2000.
29. عزيز كايد. قراءة في مشروع الدستور الفلسطيني المؤقت، 2000.
30. فاتن بوليفة. تشغيل الأطفال بين القانون والواقع، 2000.
31. عبد الرحيم طه. تعويض المتضررين مادياً جراء الأعمال العدائية خلال انتفاضة الأقصى، 2001.
32. طارق طوقان. اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين، 2001.
33. أ. د. عدنان عمرو. إبطال القرارات الإدارية الضارة بالأفراد والموظفين، 2001.
34. باسم بشناق. الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (هيئة الرقابة العامة)، 2001.
35. داود درعاوي. جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية: مسؤولية إسرائيل الدولية عن الجرائم خلال انتفاضة الأقصى، 2001.
36. زياد عمرو، حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في التشريعات السارية في فلسطين، 2001.
37. عزيز كايد. السلطة التشريعية بين نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين، 2001.
38. حسين أبو هنود. مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، 2001.
39. موسى أبو دهيم. التأمينات الاجتماعية، 2001.
40. عزيز كايد، الرقابة البرلمانية على المعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية، 2002.
41. لؤي عمر. الأوقاف الإسلامية في الضفة الغربية، 2002.
42. باسم بشناق. الوظيفة العامة في فلسطين بين القانون والممارسة، 2002.
43. عيسى أبو شرار، محمود شاهين، داود درعاوي. مشروع قانون العقوبات الفلسطيني، -أوراق وملاحظات نقدية - 2001.
44. مازن سيسام، أيمن بشناق، سعد شحير. دليل المحاكم النظامية في فلسطين - على ضوء صدور قانون تشكيل المحاكم النظامية وقانون الإجراءات الجزائية، 2001.
45. معن ادعيس، فاتن بوليفة، ربحي قطامش، رشا عمارنة. حول قانون العمل الفلسطيني الجديد - أوراق عمل - 2002.
46. خالد محمد السباين. الحماية القانونية للمستهلك، 2002.
47. معن ادعيس. اللوائح التنفيذية للقوانين، 2002.
48. نزار أيوب. القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، 2003.
49. معن ادعيس. المؤسسات العامة والسلطة التنفيذية الفلسطينية - الإشكاليات والحلول، 2003.
50. باسم بشناق. التنظيم الإداري للمحافظات في فلسطين، 2003.
51. ناصر الرئيس، محمود حمّاد، عمار الدويك، محمود شاهين. مشروع قانون العقوبات الفلسطيني - أوراق عمل، 2003.

52. محمود شاهين. حول الحق في التنظيم النقابي، 2004.
53. مصطفى عبد الباقي. العدالة الجنائية في مجال الأحداث، الواقع والطموح، 2004.
54. بلال البرغوثي. الحق في الاطلاع، أو (حرية الحصول على المعلومات)، 2004.
55. معين البرغوثي. عقود الامتياز (حالة شركة الاتصالات الفلسطينية)، 2004.
56. معزز قفيشة. تحديد علاقة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2004، باللغتين (العربية والإنجليزية).
57. معن ادعيس. حول صلاحيات جهاز الشرطة، 2004.
58. كلودي بارات. تحليل قانوني للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. 2004، باللغتين العربية والإنجليزية).
59. معين البرغوثي. حول المفهوم القانوني للرسم (تحليل للمبادئ الدستورية والسياسات التشريعية)، 2005.
60. د. فتحي الوحيددي. حول المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية في مشروع القانون الخاص بها، 2005.
61. ثائر أبو بكر. ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، 2005.
62. بهاء الدين السعدي، الرقابة البرلمانية على أداء الأجهزة الأمنية، 2005.
63. إبراهيم شعبان، أحمد قنديل، معن ادعيس، سامي جبارين، ماجد العاروري. أوراق قانونية، (الانسحاب من قطاع غزة، مراجعة القوانين، والحريات الأكاديمية)، 2006.
64. معين البرغوثي. حول حالة السلطة القضائية ومنظومة العدالة في العام 2005، 2006.
65. أحمد الغول. حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية، 2006.
66. معن ادعيس، معين البرغوثي، باسم بشناق، سامي جبارين، أحمد الغول. صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بالمقارنة مع صلاحيات مجلس الوزراء والمجلس التشريعي في القانون الأساسي (أوراق عمل)، 2006.
67. سامي جبارين. حول استغلال النفوذ الوظيفي، 2006.
68. خديجة حسين نصر. نظم التأمين الصحي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2007.
69. معن شحدة ادعيس. مراجعة قانونية لأحكام التعذيب في النظام القانوني الفلسطيني، 2009.
70. صلاح موسى، ياسر علاونة، مراجعة قانونية لمشروع القانون الصحي الوطني، 2009.
71. آية عمران. النيابة العامة الفلسطينية وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001، وقانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002، 2009.
72. معن شحدة ادعيس. مراجعة قانونية لعقوبة الإعدام في النظام القانوني الفلسطيني، 2010.
73. ياسر غازي علاونة. المدافعون عن حقوق الإنسان- الضمانات القانونية الدولية والوطنية، 2010.
74. معن شحدة ادعيس. التوازن بين حقوق الملكية الفكرية والحق في الصحة، 2010.
75. غاندي الربيعي. جهاز المخابرات الفلسطيني وفقاً لأحكام القانون، 2010.
76. ياسر غازي علاونة. فلسطين وعضويتها في الأمم المتحدة، 2011.
77. معن شحدة ادعيس. الأخطاء الطبية: نحو حماية قانونية متوازنة لأطراف الأخطاء الطبية، 2012.
78. خديجة حسين نصر. السفاح "قتل الروح"، 2012.
79. ياسر غازي علاونة. الاستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة، 2013.
80. أحمد الأشقر. الحماية القضائية للحقوق والحريات العامة في فلسطين، 2013.
81. غاندي الربيعي. سياسة التجريم والعقاب في فلسطين، 2013.
82. خديجة حسين نصر. تبعات مصادقة دولة فلسطين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) 1979، 2013.
83. إسلام التميمي. مراجعة حقوقية لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق في فلسطين، 2013.
84. معن شحدة ادعيس. نحو نظام قانوني شامل للتحقيق الإداري في قضايا الأخطاء الطبية، 2014.
85. معن شحدة ادعيس. العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد، 2016.
86. معن شحدة ادعيس. حقوق الأشخاص المتنفعين بخدمات الصحة النفسية في فلسطين، 2017.
87. معن شحدة ادعيس. إعفاء منتجي منتجات كوفيد - 19 من المسؤولية القانونية عن أضرار منتجاتهم، 2021.

سلسلة تقارير خاصة

1. لا لعدالة الشارع، تقرير خاص حول قضايا محالة إلى محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية بسبب ضغط الرأي العام، 2000.
2. السكن المشترك، مشاكل وحلول مقترحة، 2000.
3. الاعتقال السياسي من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2000، 2000.
4. الجاهزية الطبية الفلسطينية لحالات الطوارئ، 2000.
5. الدفاع المدني الفلسطيني في ظل الانتفاضة، المضمون والتشكيل والأداء، 2001.
6. الجاهزية المجتمعية لتأهيل معوقي الانتفاضة، 2001.
7. أداء المحاكم النظامية الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى، 2001.
8. التأثيرات الصحية والبيئية الناتجة عن التلوث بالنفايات الصلبة والمياه العادمة في الأراضي الفلسطينية، 2001.
9. السلامة العامة على الطرق الفلسطينية، 2001.
10. حول التحقيق والتشريح - حالات الوفاة في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية، 2001.
11. تدمير المنازل والمنشآت الخاصة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى، الفترة من 2000/9/28 - 2001/8/31، 2001.
12. الأخطاء الطبية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2002.
13. سوء استخدام السلاح من قبل العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال العام 2001، 2002.
14. ظاهرة أخذ القانون باليد - أحداث رام الله بتاريخ 2002/1/31، 2002.
15. تشكيل الجمعيات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية - بين القانون والممارسة، 2002.
16. تبعات الاعتداءات الإسرائيلية على السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية، 2002.
17. لجان إدارة والإشراف على الانتخابات العامة، 2002.
18. معاناة الفلسطينيين على معبري الكرامة ورفح، 2002.
19. التصرف بأراضي الدولة وإدارتها بين القانون والممارسة، 2003.
20. حول تباين أسعار المياه في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003.
21. حول توزيع المساعدات على المتضررين جراء الاعتداءات الإسرائيلية (حالة محافظتي جنين ورفح)، 2003.
22. تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية - الإدارة، التمويل، والسياسات البرنامجية، 2003.
23. Creeping Annexation - The Israeli Separation Wall and its Impact on the West Bank, June 2003
24. حول إشغال المناصب العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003.
25. حول تعيين الموظفين في الهيئات المحلية (الأسس، الإجراءات، جهات الاختصاص)، 2003.
26. حول ضريبة الأملاك في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية - قطاع غزة، إشكاليات وحلول، 2003.
27. حول معاناة مرضى الفشل الكلوي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003.
28. حول يؤس الرقابة على المستحضرات الصيدلانية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004.
29. حول أزمة مياه الشرب في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004.
30. حول الاختفاء القسري في أعقاب الاعتقال أو الاختطاف في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004، باللغتين (العربية والإنجليزية).
31. حول تباين أسعار الكهرباء في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004.
32. حول إساءة معاملة الموقوفين في نظارات المباحث الجنائية في محافظات شمال الضفة الغربية، 2004.
33. حول دور الجهات الأمنية في مجال الوظيفة العامة، 2004.
34. حول تحويلات العلاج إلى خارج المؤسسات الطبية الحكومية، 2004.
35. حول انتخابات الهيئات المحلية بالضفة الغربية بتاريخ 2004/12/23، 2004، باللغتين (العربية والإنجليزية).
36. حول عملية انتخابات رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية التي جرت بتاريخ 2005/1/9، 2005.
37. حول جاهزية مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، 2005.
38. حول أداء اللجنة العليا للانتخابات المحلية المرحلة الثانية من انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية بتاريخ 2005/5/5، 2005.
39. قطاع الزراعة الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى (الأضرار، والمساعدات ومعايير تقديمها)، 2005.
40. البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (حالة دراسية: محافظة بيت لحم)، 2005.
41. إدارة انتخاب الهيئات المحلية في المرحلة الثالثة بتاريخ 2005/9/29، 2005.
42. تقرير حول الانتخابات الفلسطينية في العام 2005 (الانتخابات الرئاسية، الانتخابات المحلية، انتخابات مجلس نقابة المحامين)، 2005.
43. حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005.

44. حول عملية الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في تاريخ 2006/1/25، 2006.
45. بعد مرور عام على الإخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة، الآثار القانونية للإخلاء، إدارة الأراضي المخلاة، المناطق المهمشة، 2006.
46. معن دعيس، غاندي ربيعي، نجاح صبح، إسلام التميمي، وليد الشيخ، صلاح عبد العاطي، ياسر علاونة، حسن حلاسة، خلود نجم. حقوق الطفل- الحق في الحماية، 2006.
47. بهاء السعدي. حقوق المعوقين في المجتمع الفلسطيني، 2006.
48. ياسر علاونة. المسؤولية القانونية عن اقتحام سلطات الاحتلال الإسرائيلي لسجن أريحا المركزي واختطاف المعتقلين السياسيين بتاريخ 2006/3/14، 2006.
49. معين البرغوثي، نجاح صبح، إسلام التميمي، مأمون عتيبي، علا نزال. أثر إضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين، 2006.
50. عائشة أحمد. الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني خلال العام 2006، وأثرها على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، 2007.
51. معن دعيس، أحمد الغول، مأمون عتيبي، إسلام التميمي. أداء هيئة الحج والعمرة في موسم الحج للعام 1427 هـ/ 2006م، 2007.
52. انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية على ضوء عمليات الاقتتال التي اندلعت في قطاع غزة منذ تاريخ 2007/6/7، 2007.
53. قطاع غزة بعد الاقتتال: الحريات والحقوق في غياب سلطة القانون، 2007.
54. الاعتقالات في الضفة الغربية في أعقاب الإعلان عن حالة الطوارئ بتاريخ 2007/6/14، 2007، (باللغتين العربية والإنجليزية).
55. الاعتداء على الجمعيات الخيرية خلال حالة الطوارئ (6/14 - 2007/7/13)، 2007.
56. حول بدء موسم الحج للعام 1428 هـ في قطاع غزة، 2007.
57. الأوضاع الصحية في قطاع غزة في شهر آب 2007، 2007.
58. الاعتقالات خارج نطاق القانون في قطاع غزة، 2007.
59. حول الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة من 6/15 - 2007/11/30، 2007.
60. الحق في العمل وتولي الوظيفة العامة (قضية إنهاء عقود التشغيل المؤقت)، (قضية وقف عقود توظيف وتعيينات في الوظيفة العمومية)، 2007.
61. يوسف وراسنة. حول أداء هيئة الحج والعمرة في موسم الحج للعام 1428هـ/2007م، 2008.
62. عائشة أحمد. حول أثر الانتهاكات الإسرائيلية في العام 2007 على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في حماية حقوق الإنسان، 2008.
63. معن دعيس، أحمد الغول، عائشة أحمد، وليد الشيخ. حول واقع الحق في الصحة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، 2008.
64. غاندي ربيعي. حول احتجاز المدنيين لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية بقرار من هيئة القضاء العسكري، 2008.
65. صلاح موسى، ياسر علاونة. حول واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2008، 2008.
66. صلاح موسى، ياسر علاونة. حول واقع الجمعيات الخيرية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2008، 2008.
67. عائشة أحمد. أثر الانتهاكات الإسرائيلية في العام 2008 على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان، 2009.
68. العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة - جرائم حرب وعقوبات جماعية غير مسبوقة في ظل صمت عربي ودولي فاضح، 2009.
69. صلاح موسى، آية عمران، وديانا بشر. حول واقع الجمعيات الخيرية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2009، 2009.
70. حازم هنية. الحق في السكن وإعادة الإعمار في قطاع غزة، 2010.
71. ياسر غازي علاونة. حول واقع المستشفيات الحكومية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009.
72. خديجة حسين. دور مفتشي العمل في حماية الحقوق العمالية، 2009.
73. ياسر غازي علاونة. إعدام خارج نطاق القانون، 2010.
74. عائشة أحمد. أثر الانتهاكات الإسرائيلية على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان، 2010.
75. غاندي ربيعي. فلسطينيون بلا عدالة، 2011.
76. ياسر غازي علاونة. الحق في التجمع السلمي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2012.
77. غاندي ربيعي. ضمانات النساء في خلافهن مع القانون في فلسطين، 2011.
78. حازم هنية. وفيات الإنفاق- حقوق ضائعة، 2012.
79. معن شحدة دعيس. الانتخابات المحلية في العام 2012، 2013.
80. حازم هنية. جاهزية الدفاع المدني في قطاع غزة، الدور والأداء، 2012.
81. إسلام التميمي، وحازم هنية. حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق في فلسطين (دراسة ميدانية)، 2013.
82. حازم هنية. الأطفال العاملون، أباد صغيرة، وحقوق مهدورة، 2014.
83. عائشة أحمد. السياسات والقيود الإسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" والحقوق الأساسية للمواطن الفلسطيني "الحياة على الهامش"، 2014.

84. روان فرحات. الحماية الاجتماعية، برنامج المساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية، 2015.
85. عائشة أحمد. السياسات الإسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" ... معيقات التنمية فيها وتدخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهتها "خطط وتحديات"، 2016.
86. عمار جاموس. تنظيم دور الحضنة والرقابة عليها، 2016.
87. حازم هنية، أوضاع النزليات في مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين، 2017.
88. عائشة أحمد. المؤسسات العاملة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية واستخدام الآليات الدولية لحقوق الإنسان، 2017.
89. طاهر المصري. الحق في التعليم والأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية العامة، 2017.
90. حازم هنية. تدخل الشرطة العسكرية في حل النزاعات المالية في قطاع غزة، 2017.
91. معن ادعيس. الرقابة على الانتخابات المحلية، 2017.
92. أ. حازم هنية. أ. عمار جاموس. أ. طاهر المصري. أ. معن ادعيس. تحليل الموازنة العامة للعام من منظور حقوق الإنسان 2017.
93. معن ادعيس، قائمة أحكام الإعدام في فلسطين (1995-2018)
94. حازم هنية. تقرير تحليلي حول أحكام عقوبة الإعدام الصادرة في قطاع غزة (2014-2017).
95. أ. حازم هنية. أ. عمار جاموس. أ. طاهر المصري. أ. معن ادعيس. تحليل الموازنة العامة للعام من منظور حقوق الإنسان 2018.
96. أ. معن ادعيس، كبار السن بين مظلة الحقوق ومطرقة الإهمال 2018.
97. أ. عائشة أحمد، التلوث البيئي بفعل المناطق الصناعية ومكببات النفايات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة "منطقة سلفيت نموذجاً"، 2019
98. د. علياء العسالي، تحليل محتوى الكتب المدرسية (اللغة العربية، الرياضيات، التربية الإسلامية، التنشئة الوطنية والاجتماعية، العلوم والحياة) للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية 2018/2019 في ضوء مدى حساسيتها للنوع الاجتماعي، 2019
99. أ. معن ادعيس، نحو استراتيجية وطنية شاملة للسلامة على الطرق في فلسطين، 2019
100. د. عبد الكريم أيوب، تحليل محتوى الكتب المدرسية (اللغة العربية، العلوم والحياة) للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية 2018/2019 من منظور حقوق الإنسان، 2019
101. أ. حازم هنية، الوفيات الناتجة عن عدم اتباع معايير السلامة والصحة المهنية في بيئة العمل، تقرير تحليلي (2014-2018)، 2019
102. أ. عمار جاموس، الإصلاح العشائري من منظور حقوقي وقيمي دستوري، 2019
103. أ. عائشة أحمد، سياسات ومخططات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأثرها على إعمال الحق في التعليم في القدس المحتلة، 2019
104. أ. طاهر المصري، حقوق المنتسبات لقوى الأمن الفلسطينية: المساواة وعدم التمييز، 2019
105. أ. أحمد الغول، إساءة معاملة وتعذيب الأطفال في نزاع مع القانون، تقرير تحليلي من واقع شكاوى انتهاك الحق في السلامة الجسدية في الاعوام (2016-2018)، 2020
106. أ. معن شحدة دعيس، جاهزية دولة فلسطين لإعمال الحق في الصحة أثناء جائحة كورونا (COVID-19) من منظور حقوقي، 2020
107. أ. عائشة أحمد، الأسرى الفلسطينيون المرضى في سجون الاحتلال الإسرائيلي «سياسات الاحتلال تجاههم والتدخلات الفلسطينية بحقوقهم»، 2020
108. أ. عمّار ياسر جاموس، الاحتجاز على ذمة المحافظ، 2020.
109. أ. طاهر المصري، إعمال الحق في التعليم العام خلال جائحة كورونا في فلسطين، 2020.
110. أ.د. محمد حاج يحيى، السياسات والإجراءات المُتبَّعة لمنع التحرش الجنسي في أماكن العمل في القطاع العام في دولة فلسطين (دراسة استكشافية)، 2021.
111. أ. طاهر تيسير المصري، الحق في حرية التنظيم النقابي دراسة حالة: الحق في حرية التنظيم النقابي في الوظيفة العامة، 2021.
112. أ. عائشة أحمد، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته على حالة الحقوق الأساسية، 2021.
113. أ. مؤيد عفانة، مخصصات الفقراء في وزارة التنمية الاجتماعية، تقرير مقارنة 2018 - 2021، 2021.
114. أ. حازم هنية، تعذيب النساء وإساءة معاملتهن في مراكز التوقيف ومراكز الإصلاح والتأهيل، تقرير تحليلي للشكاوى التي تلقتها الهيئة في الفترة من (2018-2021)، 2022.
115. أ. عمار جاموس، الحق في الخصوصية بين المعايير الدولية والواقع الفلسطيني، 2022.
116. أ. معن شحدة دعيس، الرقابة على الانتخابات الفلسطينية المرحلة الرابعة (2021-2022)، 2022.
117. أ. مؤيد عفانة، المحامي حازم هنية، حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة في موازنة برنامج الحماية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية (تقرير مقارنة 2019 - 2021)، 2022.
118. أ. معن شحدة ادعيس، أ. طاهر تيسير المصري، أ. عمّار ياسر جاموس، الأعمال التجارية وحقوق الإنسان قضايا مختارة، 2022.
119. أ. معن شحدة دعيس، أ. هند البطة، التأمين الصحي الخاص في فلسطين، 2022.

120. أ. عائشة أحمد، استهداف الاحتلال الإسرائيلي الصحفيين الفلسطينيين والحريات الإعلامية بين الحماية القانونية والممارسة الفعلية «شيرين أبو عاقلة نموذجًا»، 2022.
121. أ. معن شحدة دعيس، تقرير تحليلي للشكاوى المتعلقة بالحق في السلامة الجسدية والمعاملة الإنسانية للأشخاص ذوي الاعاقة، 2023.
122. أ. طاهر المصري، استجابة وزارة العمل لتوصيات الهيئة بخصوص السلامة والصحة المهنية، 2023.
123. أ. معن شحدة دعيس، الصحة النفسية في فلسطين خلال السنوات (2015 - 2022م)، 2023.
124. أ. عمار جاموس، المساءلة عن التعذيب: الواقع والتحديات، 2023.

سلسلة تقارير تقصي الحقائق

1. نتائج تقصي حقائق حادث مقتل الشاب حسام أبو عطية في مدينة رام الله بتاريخ 2006/6/13، 2006.
2. التحقيق في وفاة المواطنه منال صيدم بتاريخ 2006/9/21 بعد إجراء عملية تنظيفات لها في أحد المستشفيات، 2007.
3. تقصي حقائق حول حادثة انفجار محطة النبالي للوقود بتاريخ 2007/2/8، 2007.
4. تقصي حقائق حول حادثة اختطاف ومقتل المواطن عزت رشيد حسن، 2007.
5. تقصي حقائق حول أحداث جامعة النجاح الوطنية بتاريخ 2007/7/24، 2007.
6. تقصي حقائق حول وفاة المواطن مجد عبد العزيز البرغوثي في مقر تحقيق المخابرات العامة/رام الله بتاريخ 2008/2/22، 2008.
7. تقصي حقائق حول وفاة المواطن عز مصطفى الشافعي بتاريخ 2008/1/15، 2008.
8. تقصي حقائق حول الأحداث التي وقعت في قلقيلية بتاريخ 2009/5/30 و2009/6/4، 2009.
9. تقصي حقائق حول حادثة غرق الطفلين دراغمة ومكاوي في برك سليمان بمدينة بيت لحم خلال شهر نيسان من العام 2009، 2009.
10. تقصي حقائق حول وفاة المواطن نهاد الدباكة أثناء احتجاجه لدى جهاز الأمن الداخلي، 2010.
11. تقصي حقائق حول وفاة المواطن أسامة منصور في مقر الاستخبارات العسكرية، 2013.
12. تقصي حقائق حول الأحداث التي وقعت في مدينة نابلس خلال شهر آب من العام 2016، 2017.
13. تقصي حقائق بشأن الأحداث التي وقعت في حي الأمريكية شمال غزة بتاريخ 4 نيسان 2017.
14. تقصي حقائق حول حادثة وفاة المواطن وليد الدهيني في مركز شرطة رفح بقطاع غزة 2018.
15. تقصي حقائق حول وفاة المواطن محمود الحملاوي في مركز إصلاح وتأهيل رام الله 2019.
16. تقصي حقائق حول وفاة الشقيقين عمار وضياء الديك بتاريخ 2020/6/14، 2020.
17. تقصي حقائق بشأن مقتل الناشط السياسي نزار بنات بتاريخ 24 حزيران/ يونيو 2021، 2021.

سلسلة أدلة تدريبية

1. غاندي الربيعي. دليل الإجراءات الجزائية، 2010.
2. غاندي الربيعي. دليل العدالة الجنائية للأحداث وفق القواعد الدولية والقوانين الوطنية، 2010.
3. صلاح عبد العاطي وليلى مرعي. دليل المدرب لدورات تدريبية متخصصة في مناهضة عقوبة الإعدام، 2011.
4. غاندي ربيع. دليل رصد ضمانات المحاكمة العادلة وفق القواعد الدولية والقوانين الوطنية في فلسطين، 2012.

سلسلة أوراق سياسات عامة

1. خديجة حسين. ورقة سياسات حول القرار بقانون رقم (6) بشأن الضمان الاجتماعي للعام 2016، 2016.

سلسلة تقارير الظل

1. دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات الوطنية. تقرير الظل المقدم للجنة الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بخصوص التقرير الاول لدولة فلسطين. يوليو. 2018 .
2. المقدم إلى لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة بخصوص التقرير الأولي المقدم من دولة فلسطين بموجب المادة 44 من اتفاقية حقوق الطفل الواجب تقديمه في 2016 الجلسة رقم 83 (20 كانون الثاني 2020 - 7 شباط 2020)
3. المقدم إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في الأمم المتحدة، حول التقريران الدوران الأولي والثاني المقدمان من دولة فلسطين بموجب المادة 9 من الاتفاقية، الواجب تقديمهما في عام 2017 الجلسة رقم 99 (5 - 29 آب 2019)
4. تقرير الظل المقدم إلى لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة بخصوص التقرير الأولي المقدم من دولة فلسطين بموجب المادة 44 من اتفاقية حقوق الطفل الواجب تقديمه في 2016 الجلسة رقم 83 (20 كانون الثاني 2020 - 7 شباط 2020)
5. تقرير الظل المقدم من الهيئة المستقلة لحقوق الانسان (ديوان المظالم) عن التقرير الأولي لدولة «فلسطين» بشأن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984 الجلسة رقم 1921 و 1924 (19 - 20 يوليو/تموز 2022)

سلسلة تقارير تقييم أماكن الإحتجاز

1. تقرير تقييم مواءمة مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين للمعايير الدولية للسجون (مراكز إصلاح وتأهيل الضفة الغربية)، 2019.
2. تقييم مواءمة مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين للمعايير الدولية للسجون (مراكز إصلاح وتأهيل الضفة الغربية)
3. تقرير تقييم مواءمة مراكز الإصلاح والتأهيل العسكرية (الضفة الغربية للمعايير الدولية)
4. تقرير تقييم مواءمة نظارات الشرطة في الضفة الغربية، للمعايير الدولية لمراكز التوقيف: عينة مختارة
5. تقييم مرافق وخدمات التدريب والتأهيل المهني في مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين 2202
6. تقييم الأوضاع الصحية في مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية 2202

سلسلة التحقيقات الوطنية

1. التأمين الصحي - نحو تأمين صحي شامل وعادل، 2021

